



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية

رمزي فخري علي الحموز

رسالة ماجستير

فلسطين - القدس

2013 - 1434

العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية

إعداد:

رمزي فخري علي الحموز

ماجستير دراسات إسرائيلية - جامعة القدس - فلسطين

المشرف: د. أحمد أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الدراسات الإسرائيلية.

معهد الدراسات الإقليمية - جامعة القدس

1434هـ - 2013م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

إجازة رسالة

العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية

إعداد: رمزي فخري علي الحموز

الرقم الجامعي: 20920177

إشراف: الدكتور أحمد أبودية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ -/-/2013 من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: الدكتور أحمد أبودية
التوقيع:
2. ممتحناً داخلياً: الدكتور معتصم ناصر
التوقيع:
3. ممتحناً خارجياً: الدكتور عبد الرحمن الحاج إبراهيم
التوقيع:

القدس - فلسطين

1434هـ - 2013م

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

إلى روح الشهيد "بشير نافع" أبو الوليد الذي كان له الفضل الأول في وصولي إلى هذه المراحل من الدراسة فإلى جنات الخلد يا قائدنا ومعلمنا.

إلى الذين روا بدمائهم أرض فلسطين وحملوا أرواحهم ولم يأبهوا لطغيان الذين في عمر الربيع اختاروا الجنان بالقرب من خالقهم الرب الرحمن الذين في سبيل الله والوطن نذرناهم أعلى الفرسان إلى شهداء فلسطين.

إلى القابعون خلف القضبان إلى الغائبون الحاضرون يا أسود شامخة خلف القضبان إنه لمتلكم تفتخر الأوطان برجال أذاقوا العدو كأس المرار كلمات دارت في فكري لأهديها لكم أعانكم الله وفرج كربكم وفك أسركم أسرانا البواسل.

إلى من أرى التفاؤل بعينهم والسعادة في ضحكاتهم إلى شعلة الذكاء والنور والتفاؤل أبنائي الأعراء.

الباحث

رمزي فخري علي الحموز

إقرار:

أقر أنا مقدم هذه الرسالة، بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما قمت بالإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا من أية جامعة أو معهد.

التوقيع:

رمزي فخري علي الحموز

التاريخ: / / 2013/

شكر و عرفان

أخص بجزيل الشكر والعرفان إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى والدي العزيز.
إلى من أروضتني الحب والحنان إلى القلب الناصع بالبياض والدتي العزيزة.
إلى إخوتي الأعرء وأختي الغالية كل التقدير والحب والاحترام.
إلى العطاء الذي لا ينتظر أجراً إلى رفيقة دربي التي رافقتني خطوة بخطوة زوجتي العزيزة.
إلى من وقفوا على المنابر وأعطوا من حصيلة أفكارهم لينيروا دربنا إلى الأساتذة الكرام في دائرة العلوم السياسية.
وأوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور أحمد أبودية الذي تفضل علي بالإشراف على رسالة الماجستير
فلك مني كل الشاء والتقدير على جهودك الثمينة وأوقاتك القيمة جزاك الله عني كل خير فلك مني كل
الاحترام والتقدير.
كذلك لا أنسى الذين مهدوا الطريق أمامي للوصول إلى هذه المرحلة من العلم إلى أصحاب التميز
والعطاء وأخص بالذكر كل من الدكتور معتصم الناصر فلك مني كل التقدير والاحترام , والدكتور
عبد الرحمن الحاج، والدكتور عمرو ناصر، والدكتور ناصر أبو خضير، والدكتور نايف سويطات, لكم
مني كل معاني الحب والتقدير.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع العلاقات التركية الإسرائيلية، والتحولت التي شهدتها هذه العلاقات في ظل حزب العدالة والتنمية خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2012، وقد اعتمدت الدراسة على النظرية الواقعية في دراسة وتحليل العلاقات التركية الإسرائيلية نظراً لقدرة هذه النظرية على تفسير الأسس التي تقوم عليها هذه العلاقات فهي تعتقد أن القوة والمصلحة هي جوهر العلاقات بين الدول وبالتالي يشكل هذان المفهومان الأداة المهمة لتفسير العلاقات الدولية وفي تفسير التحالفات والصراعات والحروب بين الدول.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في تحليل العلاقات التركية الإسرائيلية نظراً لصلاحية هذا المنهج في دراسة الظاهرة.

وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان البعد المصلي يشكل الاساس في اتجاه العلاقات التركية الاسرائيلية صعوداً او هبوطاً في ظل حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الاسلامي.

واظهرت الدراسة أن إستراتيجية حكومة حزب العدالة والتنمية الجديدة في السياسة الخارجية تقوم على التوازن في العلاقات، واهتمامها بالعامل الداخلي والذي تلعب القضية الفلسطينية، دوراً كبيراً في الحصول على التأييد الشعبي للحزب، وهو ما جعل السياسة الخارجية التركية تميل باتجاه الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وبالتالي فقد أصبح لهذه القضية دوراً مؤثراً في العلاقات التركية - الإسرائيلية، ووصل التأثير إلى حد الإنتقادات العلنية والمتبادلة من قبل الساسة في كلا الدولتين، ووصلت تأثيرات المواقف التركية المنندة بالممارسات الإسرائيلية إلى مراحل عرضت علاقات تركيا مع إسرائيل للقضية.

كما اظهرت الدراسة انه وبالرغم من التوتر في العلاقات السياسية بين الجانبين إلا أن هذا التوتر لم يؤثر بنفس الدرجة على العلاقات الاقتصادية بينهما بل على العكس تطور الميزان التجاري بين البلدين كما تعددت الاتفاقيات التجارية وازدهرت السياحة الإسرائيلية إلى تركيا ، وكذلك الحال في الجانب

الأمني والعسكري فلم يرافق التراجع والتوتر في العلاقات السياسية قطيعة في الجانب الأمني والعسكري بل استمر التعاون بين الجانبين في هذا المجال وان خف تسارعه وأصبح غير معلن. وبينت الدراسة أن المصالح في النهاية هي التي تحدد طبيعة التوجه في السياسة الخارجية التركية في علاقاتها مع إسرائيل بغض النظر عن البعد الأيدلوجي الذي يستغل إعلامياً أكثر مما يؤخذ به في الجوانب الأخرى وهو ما تؤكد النظرية الواقعية في تفسيرها للعلاقات الدولية بأن القوة والمصلحة هما المحركان الأساسيان للعلاقات بين الدول.

وقد بينت نتائج الدراسة أن طبيعة التحولات الهامة التي حدثت على العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية تمثل في ميل الجانب التركي إلى مساندة القضية الفلسطينية على حساب العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية وبالرغم من ذلك إلا أن طبيعة العلاقات الاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الجانبين قد تطورت

Turkish-Israeli Relations in Light of The Justice and Development Party

Prepared by: Ramzi Fakhri Ali Al- hmouz

Supervised by: Dr. Ahmad Abu Dayya

Abstract:

This study aimed to identify the status of the Turkish-Israeli relationships, and to identify the changes in these relationships during the rule of the Justice and Development Party (JDP) from 2002-2012. The study relied on the realist theory due to its ability to explain the foundations of these Turkish-Israeli relationships. This theory holds that the relationships between the countries are based on the strength and interests which constitute an important tool in the interpretation of the international relationships, alliances, conflicts and wars.

The study relied on the historical approach in the analysis of the Turkish-Israeli relationships due to its validity in the study of the phenomenon.

The study was based on the hypothesis which holds that the dimension of interests was the basis of the status of the Turkish-Israeli relationships in light of the Turkish JDP which has an Islamic orientation.

The study showed that the strategic foreign policy of the new JDP government was based on the balance in the relationships between Israel and Turkey. In addition, the Turkish foreign policy focused on the Palestinian issue in order to gain domestic popular support and therefore this issue played a prominent role in the Turkish-Israeli relationships. The increased Turkish public criticism of the Israeli practices led to a reciprocal criticism which put their relationships at risk.

Moreover, the study showed that despite the tense political relationships between the two countries, the economic relationships developed and many economic agreements were signed along with the increased Israel tourism to Turkey. Similarly, the cooperation between the two parties in the security and military aspects continued and evolved although it became slower and more confidential.

The study also showed that interests are sole determiner of the Turkish foreign policy towards Israel. The religious dimension is thus a matter of propaganda and, as the realist theory holds, the international relationships are actually based on strength and interests. Besides, the support of the Turkish JDP to the Palestinian side had negative impacts on the Turkish-Israeli relationships; however, the economic, military and security relationships continued as ever.

مقدمة:

تعتبر تركيا من الدول ذات الأهمية الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط الا ان توجهها نحو اوربا كان يؤثر على دورها السياسي في المنطقة إلى أن تمكنت من الموائمة بين الطرفين عبر منهج قائم على المصالح وقد ساعد الازدهار الاقتصادي والانفتاح على الغرب، والتداول السلمي للسلطة بين الأحزاب، في تعزيز مكانة الدور التركي في المنطقة.

وتعتبر تركيا أول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل منذ قيامها في مايو عام 1948، حيث تنامت روابطهما السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية على مدار العقود المتتالية، بدأ بالتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والسياحي، ووصولاً إلى توقيعهما اتفاقاً للتعاون العسكري عام 1996.

أن العلاقة التركية الإسرائيلية تطورت في ظل دعم دولي غربي تتزعمه الولايات المتحدة، فالعلاقة بين أنقرة والدولة العبرية تعتبر جزءاً من المصالح والأولويات الأميركية، فواشنطن على يقين بأهمية حلفائها في منطقة الشرق الأوسط، وكلما زاد عدد هؤلاء الحلفاء ضمنت تحقيق أجندتها في المنطقة، كما أن واشنطن وكذلك حليفها إسرائيل وفي المقابل لم تجدا بدا من الاعتراف بدور تركيا في المنطقة كأحد الدول الإقليمية، لقد تطورت العلاقة بين تركيا وإسرائيل في سياق سياسي مصلحي فيه قدر كبير من تجنب القضايا الخلافية، وربما ساعد على ذلك أن تركيا كانت في سياستها الخارجية تركز على موضوع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلا انه وفي ظل الرفض المتكرر من دول أوروبية مثل فرنسا لذلك بدأت تركيا مراجعة تتعلق بأدائها في السياسة الخارجية، هذه المراجعة تتشابه في نتائجها بما قامت به الصين حين ركزت على مفردة الجغرافيا السياسية والعمل النشط ضمن تلك الحدود لتثبيت دور إقليمي وآخر عالمي لها.

إن تقديم تركيا نفسها كوسيط في عملية التسوية السياسية في منطقة الشرق الأوسط عزز من أهمية دورها، الأمر الذي دفع الغرب إلى أخذها بجدية أكبر.

فالوساطة التركية حاولت أن تترجم مقولة الوسيط النزيه إلى لغة الواقع السياسي، حيث أرادت أن يكون في دورها قدر من التوازن الذي لم تعتد عليه منطقة دائمة الانفجار مثل منطقة الشرق الأوسط.

إن الموقف التركي من الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 2006، والحرب على غزة في نهاية العام 2008، واستمرار فرض الحصار على غزة، وعدم الرضا التركي عن التلكؤ الإسرائيلي بالنسبة للوساطة التركية بينها وبين سوريا، كلها عوامل سرّعت في الأزمة بين الطرفين، كما ساعد في ذلك التحريض الذي تقوم به إسرائيل ضد تركيا، هذا التحريض موجه للولايات المتحدة الأميركية، وكذلك موجه لدول إقليمية بهدف تخويفها مما تقوم به تركيا، لا سيما بعد الدور التركي بمشاركة البرازيل في إقناع إيران بالتوقيع على صفقة تبادل اليورانيوم.

إن ما أسفرت عنه الأوضاع السياسية الدولية من انتشار الإرهاب الدولي واحتلال أمريكا للعراق أعاد الدولة التركية لتوجيه سياستها لتلعب دورا إقليميا يمكنها من التحرك دوليا على كافة الأصعدة بما يخدم مصالحها ويمكن إعادة الأسباب الدافعة لدور تركي إقليمي في المنطقة إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، ويأتي في مقدمة الأسباب الموضوعية ذلك الفراغ الكبير في المنطقة والناج عن حرب العراق وانشغال مصر والسعودية بقضاياها الداخلية، و يأتي في المقام الثاني أن تركيا ترسم سياستها الإقليمية بغطاء وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية وباعتبارها ثقلا موازيا للدور الإقليمي الإيراني الذي لا ترضى عنه الولايات المتحدة، مما يعطي تركيا دورا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، إن الشرق الأوسط يشكل مجالا جغرافيا مهما يمكن تركيا أن تلعب دورا إقليميا دون الاصطدام بقوى عالمية، نظرا لتوافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري ومذهبي بين تركيا والدول العربية وهو ما يسهل قيامها بهذا الدور أما الأسباب الذاتية فتتمثل في الدول العربية التي تشكل سوقا ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبية. كما تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطي للطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لسببين أساسيين هما تعاظم قدرات الإقتصاد التركي وطموح تركيا لكي تصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية.

أهمية الدراسة وأهدافها:

من خلال تتبع ما يشهده الوضع الراهن من تطورات في ميزان القوى في العالم فقد بدأ يتجلى الدور التركي في ظل حزب العدالة والتنمية الذي يسعى إلى إعادة صياغة للاستراتيجيات السياسية التي

تتبعها تركيا في ظل تعاملها مع مجريات الوضع في الشرق الأوسط، فهي اتجهت إلى بناء سياسة تقوم على أساس لعب دور وحضور بارز على صعيد المجتمع الدولي عامة وصعيد مجتمع الشرق الأوسط خاصة، بالرغم من تحول السياسة التركية نحو الدول الأوروبية، إلا أن حزب التنمية يعلم وبدرجة كبيرة الأثر الكبير الذي يلعبه فرض السيطرة على الشرق الأوسط، لما يمثله ويملكه من ثروات خصوصا دول الخليج العربي، كما أن هناك العديد من القضايا في الشرق الأوسط التي ساهمت وبشكل فعال في إحداث تغييرات جذرية في العالم العربي، فالعلاقات الإسرائيلية التركية كانت تعتبر علاقة تشاركية إلا أن ما أفرزه فوز حزب العدالة والتنمية التركي من تغيير في الاستراتيجيات والسياسات في آليات التعاطي مع القضايا الدولية أوجب وبشكل مباشر أن يصبح أحد القضايا الأساسية التي ينبغي التطرق لها والتعرف عليها، فأهمية هذه الدراسة تتجلى في الحضور البارز للدور التركي على الصعيد الدولي والإقليمي، ومن هنا فمن الضروري الوقوف على مثل هذه الاتجاهات والتغيرات في المواقف التركية في ظل حزب العدالة والتنمية.

من جهة أخرى وبالرغم من وجود العديد من الكتابات المتعلقة بالعلاقات الإسرائيلية التركية والعربية التركية إلا أن قليل من هذه الدراسات تناولت الفترة الأخيرة المتمثلة بفترة حكم حزب العدالة والتنمية والعلاقات الإسرائيلية التركية في هذه الفترة والتغيرات التي حدثت عليها وهو ما يعطي هذه الدراسة الأهمية لما ستضيفه في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

- تتطلق الدراسة من هدف رئيسي وهو التعرف على التحولات التي شهدتها العلاقات الإسرائيلية التركية ظل حزب العدالة والتنمية كما تسعى الدراسة لتحقيق عدد من الأهداف الفرعية وهي:
1. تحديد العوامل التي أدت إلى تراجع العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة.
 2. بيان اثر السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية على فتور العلاقات التركية الإسرائيلية.
 3. تحديد دور العامل الايديولوجي ممثلا بالتوجهات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية في تراجع العلاقات التركية الإسرائيلية.
 4. محاولة استشراف مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية.

إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي وهو: ما هو واقع العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية؟ وكما وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية وهي كما يلي:

1. ما هي العوامل التي دفعت تركيا لتغيير سياستها اتجاه إسرائيل؟
2. إلى أي مدى كان الموقف التركي من القضية الفلسطينية سببا لتراجع العلاقات التركية الإسرائيلية؟
3. إلى أي مدى اثر العامل الايديولوجيا والتوجه الإسلامي لحزب العدالة والتنمية في تراجع العلاقات التركية الإسرائيلية؟
4. ما هو مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية؟

فرضية الدراسة :

تتطلب الدراسة من فرضية مفادها أن البعد المصلحي يشكل الأساس في اتجاهات العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية الإسلامي، فعدم نجاح تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي وتراجع دور الدول العربية الإقليمية في المنطقة "مصر والعراق" والتنافس على دور إقليمي في المنطقة بين إسرائيل وإيران وتركيا كل ذلك أسهم في التحول في العلاقات بين إسرائيل وتركيا وليس البعد الإيديولوجي المتمثل في التوجه الإسلامي لحزب العدالة والتنمية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على النظرية الواقعية في دراسة وتحليل العلاقات التركية الإسرائيلية، نظرا لقدرة هذه النظرية في تفسير الأسس التي تقوم عليها هذه العلاقات فهي تعتقد أن القوة والمصلحة هي جوهر العلاقات بين الدول وبالتالي يشكل هذان المفهومان الأداة المهمة لتفسير العلاقات الدولية وفي تفسير التحالفات والصراعات والحروب بين الدول.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من عام 2002، وهو التاريخ الذي تولى فيه حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا حتى عام 2012.

الحدود المكانية: تغطي الدراسة الحيز المكاني الذي تجري فيه العلاقات التركية الإسرائيلية وعلى وجه التحديد تركيا وإسرائيل.

الدراسات السابقة:

1. دراسة لمركز دراسات الوحدة العربية (2011)، بعنوان الحوار العربي-التركي بين الماضي

والحاضر:

يعالج هذا المؤلف مسألتين محوريتين؛ الأولى، رصد وتقييم المتغيرات الجذرية في الجانبين العربي والتركي، منذ أوائل التسعينيات من القرن المنصرم حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والثانية، التأسيس لخطة عمل مستقبلي، يقوم على الواقعية المؤسساتية، من منظور تغليب النافع الاقتصادي، وتشريع العلاقات الحيوية التي تزيد من جدوى التعاون والتنسيق، على الصعد كافة. ضمن هذا التوجّه المسؤول، تناولت الأوراق في هذا الكتاب تحت عنوان "العلاقات العربية - التركية: الحاضر والمستقبل" وهي في الأساس، وقائع الندوة التي نظّمها "مركز دراسات الوحدة العربية" و"المؤسسة العربية للديمقراطية" و"مركز الاتجاهات السياسية العالمية بإستانبول (GPOT)" التي انعقدت بمدينة إستانبول في 21-22/11/2009؛ حيث جاءت بحوث الفريقين العربي والتركي معمّقة في المنظور الاستراتيجي العام، ومجالات التعاون والتنسيق السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وواقع وآفاق العلاقات الاقتصادية، ومسألة الهوية، والاتجاهات الدينية - السياسية، إضافة إلى مسألة الجيش والسلطة في تركيا والوطن العربي.

وقد استصفى الحوار الختامي، في الندوة، أبرز ما جاء في البحوث والتعقيبات والمناقشات، مضيفاً إليها استخلاص العبر، واستنبات مفاهيم واقعية، ووظيفية، تسهم في تعزيز صدقية التعاون المتبادل، وتطور مجالات العمل النافع المشترك، في ضوء الاستفادة من جيوبوليتيكا الموقع، والجوانب الصالحة من إرث التاريخ المشترك، إرادة التصدي للتهديدات والأخطار المحدقة، لكلا الفريقين العربي والتركي.

2. دراسة للكاتب أحمد عبد العزيز محمود (2011) بعنوان: "تركيا في القرن العشرين"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، والإمكانات العسكرية والاقتصادية والبشرية والثقافية لكل من العراق وتركيا، والذين برز دورها بشكل واضح في الحرب العالمية الثانية، وفي مشاريع الأحلاف الغربية في منطقة الشرق الأوسط في الخمسينات، وطبيعة المصالح المشتركة، والروابط التاريخية التي تجمع تركيا مع الدول العربية والإسلامية خلال القرن العشرين. واستخدام الباحث في هذا البحث منهجا تحليليا لا يقتصر على سرد الأحداث والوقائع التاريخية وربطها، بل يحاول قدر الإمكان مناقشتها وتحليل أسبابها ونتائجها وآثارها على تركيا والدول العربية والإسلامية وغيرها في ضوء المعلومات المتوفرة، وتناول الباحث في دراسته جغرافية وتاريخ تركيا، التركيب الاجتماعي، النظام السياسي في تركيا، السياسة الخارجية في تركيا، كما خصص في دراسته جزءا مهما لدراسة العلاقات الثنائية العراقية والتركية .

3. دراسة للباحث خورشيد دلي 2009. "العلاقات التركية-الإسرائيلية بين التحالف التقليدي ودور المتغيرات".

بين الباحث في هذه الدراسة إن السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 تشهد تحولات سياسية على شكل إعادة النظر في أولويات هذه السياسة، وكان من أبرز معالمها الحد من حضور البعد الأمريكي - الإسرائيلي في السياسة الخارجية التركية، مقابل توجه هذه السياسة إلى إعادة الاعتبار لعلاقاتها مع الجوار العربي والإسلامي ضمن الدائرة الحضارية الواحدة. وانطلاقاً من هذا الأمر يمكن تقسيم هذه السياسة إلى مرحلتين:

الأولى: مرحلة ما قبل عهد حكم حزب العدالة والتنمية، إذ اتسمت السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة بالتبعية للسياسة الأمريكية، خاصة بعد انضمامها المبكر إلى الحلف الأطلسي واستضافة قواعد عسكرية أمريكية في إطار الصراع بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة، وصولاً إلى الاتفاقية العسكرية بين واشنطن وأنقرة عام 1980، وبموازاة هذه السياسة نشأت علاقة قوية بين أنقرة وتل أبيب توجت بالاتفاق العسكري النوعي بينهما عام 1996، وانطلاقاً من العاملين السابقين شهدت العلاقات التركية بالدول العربية، ولاسيما سورية.

الثانية: مرحلة حزب العدالة والتنمية، وفي هذه المرحلة ينبغي ملاحظة التحول الكبير الذي حصل في السياسة الخارجية التركية انطلاقاً من البعد الداخلي، وهو بعد أيديولوجي إسلامي ممزوج بروح قومية

تركية عثمانية تبحث عن دور تاريخي وعن مصالح اقتصادية تحقق لها النفوذ الإقليمي. ومع هذا المتغير بدأت السياسة التركية تحقق نوعاً من التوازن بين بعدها الغربي المتجسد في العلاقة الجيدة مع أمريكا وإسرائيل وبين تحسين العلاقة مع الدول العربية ولاسيما سورية.

4. دراسة للباحث حسنين إبراهيم (2000)، بعنوان "العلاقات المصرية التركية الإيرانية (المحددات، المسارات، الآفاق)"

هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل طبيعة وديناميات العلاقات بين الدول الثلاث، بما ينطوي عليه ذلك من تحليل لأهم المحددات الحاكمة للعلاقات بين الدول المعنية أو المؤثرة فيها، فضلاً عن رصد أهم القضايا التي تمحورت حولها هذه العلاقات، والملامح الأساسية لاتجاهات تطورها سواء في شكل تعاوني أو تنافسي أو صراعي. كما تطرح الدراسة بعض القضايا والتساؤلات حول الآفاق المستقبلية لهذه العلاقات، وذلك في ضوء التطورات والتفاعلات الداخلية في الدول المعنية من ناحية، وتغطي الدراسة أهم التفاعلات التي جرت بين الدول الثلاث منذ مطلع التسعينيات، وبخاصة في ظل التحولات الكبرى التي جرت على الصعيدين الإقليمي والدولي منذ ذلك التاريخ، والتي كان لها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على العلاقات والتفاعلات بين الدول المعنية، فعلى الصعيد الإقليمي وقعت كارثة الخليج الثانية على أثر احتلال العراق لدولة الكويت في شهر آب عام 1990، وما ترتب عليها من آثار وتداعيات، كان من أبرزها تدمير القدرة الاقتصادية والعسكرية للعراق وخلق ما أصبح يعرف لاحقاً بـ "المسألة العراقية". كما أن الكارثة أثارت مجدداً قضية الأمن في الخليج ورغم تعدد الرؤى والتصورات بهذا الخصوص، فإن الأمر حسم لصالح الرؤية الأمريكية، بحيث أصبحت معادلة الأمن في الخليج أمريكية، وهو مما أدى إلى تعاضد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وبالإضافة إلى كارثة الخليج الثانية.

5. دراسة للكاتب جلال معوض (1998) بعنوان: "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية":

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عملية صنع القرار في تركيا من خلال بحث إطارها الفعلي الديناميكي، بما يشمل من عناصر القيادة والنخبة السياسية والقوى المؤثرة كالأحزاب وجماعات المصالح و"الطرق الدينية" والرأي العام ووسائل الإعلام من ناحية أخرى، فضلاً عن تحليل أبرز مشكلات البيئة الداخلية

والخارجية لهذه العملية. ويتناول أيضاً العلاقات العربية التركية، وعناصر الاستمرارية والتغير والتناقض فيها، وخصوصاً في ضوء التحالف العسكري الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل. إن تحليل مشكلات البيئة الداخلية والخارجية لعملية صنع القرار في تركيا يرتكز في الأساس على المشكلات التي تؤثر، بشكل أو بآخر، في العلاقات التركية-العربية، وفي عملية صنع القرار في تركيا إزاء المنطقة العربية أو بعض دولها، سواء المجاورة لها (العراق-سوريا)، أو ذات النقل الإقليمي (مصر)، أو ذات القدرات المالية والاقتصادية (بلدان الخليج العربي)، فضلاً عن علاقاتها بدول الجوار الأخرى الطبيعي منه (إيران) أو غير الطبيعي (إسرائيل). كما يبحث الكاتب في تأثير التغييرات الإقليمية والدولية كحرب الخليج الثانية وتداعياتها، ونهاية الحرب الباردة، وبدء العملية السلمية والترتيبات "الشرق أوسطية"، ومواقف قوى دولية مؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي إزاء مطالب معينة لتركيا في عملية صنع القرار فيها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات وتباينت فيما بينها فقد سعت بعض الدراسات إلى تناول العلاقات التركية العربية عبر التاريخ، من خلال استعراضها لطبيعة الرابط المشترك للعلاقات التركية العربية عبر التاريخ الطويل، وتؤكد أن طبيعة العلاقة التركية العربية تجمع التقارب الجغرافي المشترك، كما ن بعض الدراسات تناولت التطور التاريخي للدور التركي على الصعيد الدولي والإقليمي، أما الدراسة الحالية فهي تسعى إلى تتبع أسباب التراجع الملحوظ في العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ومما لا شك فيه أن الدراسات السابقة ستشكل مصدراً مهماً للمعلومات للدراسة الحالية كما أنها ستفيد الدراسة من الناحية المنهجية.

الفصل الأول

العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

المبحث الأول: العلاقات الدولية:

إن التعريف بالعلاقات الدولية وماهيتها ليس مسألة سهلة بل هي في غاية الصعوبة والتعقيد، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة منذ عام 1648 عندما انبثق نظام الدولة القومية الحديث إلى حيز الواقع اثر التوقيع على معاهدة وستفاليا الشهيرة وحتى يومنا هذا، يصعب على الدارسين والباحثين إعطاء تعريف جامع وشامل للعلاقات الدولية¹.

مفهوم العلاقات الدولية:

لم تصبح العلاقات الدولية علما أكاديميا إلا بعد الحرب العالمية الأولى عندما وضع كرسي ودر ويلسون في جامعة ويلز لذلك فان تعريفاتها ما زالت حديثة ومتغيرة ومن ابرز تعريفاتها: ما ورد في الموسوعة البريطانية: بأنها العلاقات بين حكومات دول مستقلة، ويستعمل هذا التعريف للعلاقات الدولية كمرادف لمعنى السياسية الدولية وهذه التعريف يعطي أهمية للعلاقات بين الدول المستقلة. وهناك من يرى إن إطار العلاقات الدولية هو الحرب والسلم، يعرفها البعض بأنها: "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أو غير رسمية"، ويعرفها فريدريك هارتمان: "كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية"².

هنالك العديد من التعريفات المختلفة والمتنوعة التي تركز في مجملها على موضوع التفاعل بين الوحدات الدولية والتي هي في الغالب دول لأنها هي التي تصنع القرارات وهي المؤثرة في قرار الحرب والسلام.

¹ علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد، 2010، ص28

² كريس بروان، فهم العلاقات الدولية ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص 100

إلا أن العلاقات الدولية لم تعد تقتصر على الدول في المجتمع الدولي أصبح لها تأثير فاعل في كيانات أخرى مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية كالشركات المتعددة الجنسية، لذا أصبح التفاعل بين هذه الوحدات على نطاق أوسع من التفاعل بين الدول وأصبح لها تأثير أكبر بكثير من تأثير الدول، لذلك فإن تعريف العلاقات الدولية يكون: "هي كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي¹ .

ويشتمل علم العلاقات الدولية كما أقرتها اليونسكو عام 1948 على:

- السياسية الدولية هي: "العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي وهي غالبا تدرس في إطار السياسة الخارجية للدول".
- التنظيمات الدولية: "هي كل المؤسسات التي نشأت بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين مثل عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة وغاياتها المتمثلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين".
- القانون الدولي: هو مجمل القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول والناجمة من الأعراف والمعاهدات الدولية²

¹ اكرافيه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة المقداد قاسم، مجلة الفكر السياسي، على الموقع التالي: <http://www.Stossel.ch/hei/PS/RI-Allan.Htm>

² كريس بروان، المرجع السابق، ص25

المبحث الثاني: النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:

بدأ نظام العلاقات الدولية مع نهاية الحرب العالمية الأولى في العشرينات والثلاثينات وهي المرحلة التي يمكن وصفها بالمرحلة المثالية وأسطع مثال عليها فكرة ويلسون الذي رأى أن الصراع أو التيار المثالي ينتقد المشاعر السيئة التي كانت سائدة بين الدول لأن كل بلد كان يرى عند الآخرين أكثر التوترات خسة ولم يقدم القادة ما يكفي من إيضاحات للجماهير وباعتبارها المتألم الوحيد من الحرب¹.

أن تحليلات تلك الفترة كانت ترى أن من يهاجم أولاً يحقق تفوقاً استراتيجياً حاسماً؛ وكان إستراتيجيو مرحلة ما قبل الحرب يعتقدون أن من يعلن الحرب والتعبئة أولاً كان شبه واثق من كسبها، أخيراً يظن التيار المثالي أن التوترات الكامنة يمكن إزالتها بإقامة ديمقراطيات برلمانية لأن الصراعات هي خيار النخبة والأوتوقراطيين التفكير أساساً بين صفوف القوى "الراضية" عن نتائج الحرب العالمية الأولى أي بريطانيا والولايات المتحدة. إن المثالية التي تتمتع بمضمون معياري قوي نجدها في الفكرة القائلة أن هذا الصراع يجب أن يكون الصراع الأخير من هذا النمط، وتقيم تحليلها على الديمقراطية وعلى الإنسان العقلاني، لأنه لا يريد حرباً يريد له قادتها أن يكون وقوداً لها. باختصار، المثالية تسعى إلى تحقيق رفاهية البشرية، أما التيار الثاني في العلاقات الدولية هو تيار الواقعية الذي برز خلال السنوات 1940-1950م، ويرى الواقعيون أن مسألة الأمن تحتل مركز السياسة العالمية. ومن هنا فإن أعمال هانز مورجنثاو ما هي إلا انعكاس لأفكار عصرها².

وتحدث في كتابه عن مفهوم السياسة الخارجية. وسعى والتز إلى وضع نفسه في المستوى الثالث من تحليل سينغر لكي يتمكن من تفسير الأحداث الدولية. ومن الواضح أن يقف مع منطق المنظومة وليس مع منطق الأشخاص أو الدول حول موضوع الحرب والسلام. يسعى هذا التيار إلى إدخال الواقعية في الاقتصاد، من خلال تقديمه لتوضيح واقعي للظواهر الاقتصادية العالمية وقد نشأ عن مفهوم العلاقات الدولية هذا أيضاً، نظرية استقرار الهيمنة أي أن الاستقرار يتحقق حينما تتمكن قوة كبيرة من فرض مفاهيمها على الآخرين فقد اقامت فيها الولايات المتحدة مؤسساتها المالية الدولية ذات

¹ محمد بدوي وآخرون، العلاقات السياسية الدولية القاهرة: المكتبة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص26

² أكرافيه غيوم، المرجع السابق، على الموقع التالي:

<http://www.Stossel./ch/hei/PS/RI-Allan.Htm>

النمط الليبرالي (اتفاقيات بريتيون وودز) لكي تدعم رؤيتها الأيديولوجية في الوقت الحاضر نشهد النقاء كبيراً بين الليبرالية الجديدة وبين الواقعية الجديدة بعد أن ضمتا إليهما النقد السلوكي¹.

يرى "إسماعيل صبري مقلد": "إن النظرية هي مجموعة من المفاهيم والفرضيات والقوانين المرتبطة عضوياً ومنطقياً ببعضها، والتي تستطيع من خلال هذا الترابط أن تقدم تفسيراً مقنعاً ومحدداً للظاهرة التي تتناولها بالتحليل، كما إن بمقدورها أن تجعل من الممكن التنبؤ بما يحتمل أن يؤول إليه تطور مثل هذه الظواهر، ويخلص وظيفتها في تنظيم الحقائق والبيانات في إطار من الترتيب المنطقي الذي يمكن من خلاله استخلاص مدلول معين لهذه الحقائق، والتعرف على جوانب الانتظام وعدم الانتظام في التفاعلات الحية لتلك الظواهر، وتحديد مقاييس الأهمية النسبية بين العوامل والمتغيرات التي تدخل في سياق تلك التفاعلات².

الواقعية في العلاقات الدولية عبارة عن عدد من النظريات التي تعتبر أن الهدف الأساسي للدول هو الحصول على القوة والأمن بدلاً عن الأخلاق والقيم التي يؤمن بها الليبراليون وغيرهم من المنظرين. ترجع جذور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية إلى الواقعية السياسية حيث تتمثل أهم محاورها في النقاط التالية:

- النظام العالمي مبني على الفوضى (anarchy) بمعنى انه لا يوجد اقتدار مركزي عالمي (there is no universal sovereign or worldwide government) يعمل على ضبط الأمور في العالم ويجبر هذه الدول على الالتزام بقواعده. والدول في هذا النظام تقيم علاقات مع بعضها البعض من منطلق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية.
- الدول تلعب الدور الأساسي في النظام الدولي. أما المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وبقية المؤسسات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية لها تأثير طفيف وتعمل تحت منظومة الدول وليس خارج هذه المنظومة.
- هدف كل دولة في هذا النظام الفوضوي هو تأمين مصالحها الخاصة (الحصول على أكبر قدر من هذه المصالح).
- لا يمكن الاعتماد على الاتحادات والمنظمات التي تؤسسها هذه الدول كما أن التعاون فيما بينها لا يدوم طويلاً.

¹ اكرافيه غيوم، ، المرجع السابق، على الموقع التالي:

<http://www.Stossel./ch/hei/PS/RI-Allan.Htm>

² د. إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: جامعة الكويت، 1982)، ص 37

- الهدف الرئيسي والأساسي للدول في ظل هذا النظام هو بقاؤها وأمنها القومي.
- تبنى العلاقات بين الدول على أساس ما تملكه من قوة ويتم تقييم هذه القوة على أساس القوة العسكرية والاقتصادية .

يعتقد الواقعيون أن الإنسان كائن أناني وعدواني ويميل للتنافس وذلك خلافا لما يراه الليبراليون.

السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية:

تتداخل العلاقة بين المصطلحات الثلاثة رغم أن البعض قد حاول وضع حدودا لها إلا أنها كثيرا ما تتداخل، ويسبب هذا التداخل ارتباكا وتشويشا. وإذا كان بالإمكان تحديد السياسة الخارجية فان من الصعوبة التمييز بين العلاقات الدولية والسياسات الدولية، وإن كان البعض يرى أن العلاقات الدولية ليست سياسة في واقع الأمر إذ أن السياسة تتصل بالسلطة والحكومة ولا توجد سلطة دولية بالمعنى الإصطلاحي للكلمة.¹

وهناك علاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية سواء كان ذلك على المستوى النظري أو المستوى التطبيقي. إلا أن هناك فرقا بينهما، فهما ليسا بمصطلحين مترادفين، ومن ثم فإن التمييز بين دراسة السياسة الخارجية وبين دراسة علم العلاقات الدولية أمر يمليه الاختلاف في الطبيعة . ذلك بان علم العلاقات الدولية يعنى بتفسير الظواهر الدولية، ومن ثم بالكشف عن الحقيقة الكامنة فيها². أن أهم مبادئ و مرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:

أ- الدولة كفاعل أساسي، وحدوي و عقلائي: فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم. خاصة وأن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية و ليس الداخلية، أما الأمر الأهم الذي جاء به والتز في هذا الجانب، أنه بين أن تفاعل هذه الفواعل من دول ومنظمات وشركات ...الخ فيما بينها يشكل لنا فاعل جديد مستقل عن الأطراف

¹. كريس بروان ، المصدر السابق، ص 5.

²-Mortan A.kaplan- macropolities: selected essays on the philosophy and science of politics, Chicago ,publishing co .1969 p.68

المشكلة له، وهو بنية النظام الدولي، وما يثبت هذا التواجد الأنطولوجي (الوجود الواقعي) هو الإستدلال على طبيعة هذا النظام الفوضوية التي تؤثر في سلوكيات الدول¹.

ب- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل:

تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوي تفرض على الدول داخل النظام الدولي نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية والأمن، والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدول، وتعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة "غياب الحكومة" على المستوى الدولي. و بالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية. و بهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي/ السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية. ومن حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة. لذا نجد أن الواقعية الجديدة تسعى للعمل ضمن حدود الفوضوية البنوية.

غير أن هذه الطروحات الصلبة داخل الواقعية، لم تلقى قبولا من كل الواقعيين، وخاصة أنصار الواقعية النيوكلاسيكية في شقها المتعلق بتصورات الواقعية الدفاعية حول مدى صحة وانحصار تفسير السلوكيات الخارجية للدولة في حدود معطيات البيئة الدولية و بنيتها الفوضوية. وهذا ما أدى بالنتيجة إلى انقسام أنصار هذا النموذج التفسيري إلى موقفين وفق معيار تأثير أو عدم تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية. وهذا ما سنتطرق له في العنصر الموالي².

¹ ابراهيم ، بولراب ، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية و السياسة ، منشورة على الموقع الالكتروني :

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3062.html>

² المصدر السابق نفسه

المبحث الثالث: السياسة الخارجية:

أولاً: تعريف المفاهيم:

تتعدد الاتجاهات في تعريف مفهوم السياسة الخارجية ويمكن إجمالها بثلاث اتجاهات على النحو التالي:

الاتجاه الأول: يعرفها على أنها "تنظيم نشاط الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول". وهذا التعريف يتبناه من يركز على النشاط والأفعال وردودها التي تقوم بها الدولة وكيفية ممارستها لعلاقتها مع غيرها من الدول والظروف التي أثرت عليها، سواء كانت داخلية أو خارجية، والتي تهدف إلى تحقيق مصالح الدولة وأهدافها، وبالتالي فإن هذا الاتجاه من التعريف يرى أن السياسية الخارجية: عبارة عن تحويل المدخلات إلى مخرجات وعرفت السياسة الخارجية ضمن هذا الاتجاه على أنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى: أو لأقله أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية.¹

أما الاتجاه الثاني: فيعرف السياسة الخارجية من خلال ربطها بالأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية ، كالتعريف الذي يقول إنها: برنامج عمل الدول في المجال الخارجي، والذي يضمن الأهداف الخارجية التي تسعى هذه الدولة إلى تحقيقها وتعكس مصالحها الوطنية. فهذا التعريف يرتبط بأنشطة الدولة الخارجية لتحقيق أهدافها والذي يتمركز حول أمرين أساسيين هما: تحقيق الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها وكذلك اختيار السبل والأدوات التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بالشكل الذي يمثل أكبر قدر ممكن لمصلحة الدولة² .

أما الاتجاه الأخير، فيعرف السياسة الخارجية إنها التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير على سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين³ . وهناك من يعرفها على أنها : القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات⁴ .

¹ George "modeliski ,atheo of forengn policy " (newyork, 1962),p 9.

² بطرس غالي، المضل في عالم السياسة القاهرة: مكتبة الأنجلو العربية 1974، ص309

³ محمد السيد سليم – تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1998، ص9.

⁴ نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، الرياض، مكتبة العبيكان للنشر، 2003، ص347

يعتبر الاتجاه الثالث في تعريف السياسة الخارجية الأقرب للدقة والشمولية حيث إن السياسة الخارجية هي خطط والبرامج التي تتبعها هذه الدولة، تجاه المحيط الإقليمي أو الدولي، كذلك فإن واضعي هذه السياسة هم الممثلون الرسميون للدولة والذين لهم الصلاحيات باتخاذ القرارات الملزمة، بالإضافة إلى أن العلاقة بين السياسة الخارجية والبيئة الخارجية هي علاقة تأثير وتأثر متبادلة، خصوصاً وأن السياسة الخارجية تهدف إلى تحقيق الأهداف المنشودة للدولة .

وهناك العديد من التوجهات الأساسية في السياسات الخارجية للدول والتي يمكن إجمالها كما يلي¹:

1. التعاون لإقامة الكتل والأحلاف بين مجموعة من الدول والتي تهدف إلى مواجهة تهديد ما، عسكرياً مثلاً، أو لتقديم سياسة مشتركة معينة، أو أنها تهدف إلى الوصول لتقدم اقتصادي أو اجتماعي.
2. اعتماد سياسة عدم الانحياز؛ وهدفها عدم دعم كتلة معينة من الكتل المتنافسة والمتنافرة دولياً، وهدفها بذلك البعد عن السيطرة الإستعمارية، سواء أكان الإستعمار القديم أو بشكله الجديد.
3. إتباع سياسة العزلة بسبب تراجع مستوى تفاعل الدولة مع المجتمع الدولي وعزوف عدد من الدول عن بناء قوة عسكرية هجومية، بل تكتفي بإمكاناتها الموجودة لديها، كذلك التي كانت حتى الحرب العالمية الثانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية².

أما عن أهمية السياسة الخارجية فتكمن في كونها احد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، وتحتل مركزاً وموقعا في السياسة العامة، ويمكن إجمال تلك الأهمية للموقع المركزي الذي تحتله في الحالات التالية³:

1. تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية، فهي تسعى إلى إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية وتدفع الوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للإستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.

2. تلعب دوراً في تدعيم الإستقلال السياسي للدولة.

3. لها دور هام في تأمين المصالح الخارجية.

¹ محمد السيد سليم ،المرجع السابق، ص15-20

² محمد السيد سليم ، المرجع السابق، ص27.

³ المرجع نفسه، ص79-80.

4. لها دور هام في تحقيق التكامل القومي والإستقرار السياسي من خلال لجوء صانع القرار للسياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية، مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي.

5. وتلعب دورا في إعطاء الدولة مكانة دولية رفيعة تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري .

6. بالإضافة إلى دورها السياسي الداخلي في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على السلطة الداخلية.

ثانياً: العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية:

أ- **العوامل الداخلية:** وهي تلك العناصر البشرية والمادية التي تقع داخل محيط الدولة الإقليمي، ويمكن إجمال تأثيرات هذه العوامل على النحو التالي:

1. **العامل العسكري:** فلم تعد المؤسسة العسكرية كما كانت عليه سابقا، فلم يعد قياس قوتها بعدد قوات الجيش وكبر حجمه، فالقوة العسكرية أيضا تقاس بمستوى التقدم العسكري التكنولوجي، والصناعة العسكرية ويشهد عالم اليوم تقدما كبيرا في التطور العسكري الذي يعتبر الأهم من حيث قياس القوة، ليبقى العامل العسكري من أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة وعلى سياستها الخارجية¹.

2. **الاقتصاد:** ويعتبر العامل الاقتصادي للدول واحدا من أهم المقومات الرئيسية في تكوين قوتها القومية، وأداة هامة من أدوات سياستها الخارجية حيث تستغل قدرة الدولة الاقتصادية في السياسة الخارجية في دعم هذه السياسة وتحقيق أهدافها، وقد يتقدم العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى المؤثرة على السياسة الخارجية كالعامل العسكري والأيديولوجي².

3. **الأيديولوجية والدين:** تعرف الأيديولوجية على أنها مجموعة من الأفكار أو نظام من الأفكار خاصة بجماعة معينة وبحقبة زمنية محددة³، فهي تعبر عن واقع تاريخي، أما عن الأثر الذي يحدثه العامل الأيديولوجي فقد يولد هذا العامل مجموعة من المعتقدات والأوهام والصور بين صانع القرار

¹ سعيد محمد السيد. "مصير الأيديولوجيا في السياسة". السياسة الدولية، عدد 161 2005، ص99.

² احمد النعمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص26.

³ محمد بوعيشه، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة دراسة المفاهيم والنظريات بيروت: دار الجبل، 1999،

ومحيطه على الصعيد السياسي الخارجية، حيث يمثل العامل لأيدولوجي نظرة ذاتية للواقع، فيما أن هذه المعتقدات هي عبارة عن تصورات منزله أو عبارة تتعلق بهذه الظواهر الراهنة.¹

أما عن عامل الدين، والذي قد يندرج في نفس الإطار، فله الأثر الواضح والجلي على القرارات السياسية الداخلية والخارجية لبعض الدول، وما زال الدين احد أهم العوامل التي تؤثر في سلوكيات الأفراد والمنظمات والدول على الصعيد الإقليمي والدولي.²

4. **الرأي العام:** يتفاوت الأثر للرأي العام على السياسة الخارجية بين مجتمع وآخر، أو بين نظام سياسي وآخر، فلا يخفى الإختلاف للنظام الديمقراطي عن تلك الديكتاتورية السلطوية بتفاوت تجاوب كل منهما مع الرأي العام والأخذ به، وكذلك إختلاف الدول المتقدمة عنها في الدول النامية³، فكلما زادت ديمقراطية النظام زاد اهتمامه بالرأي العام، فهذه الأنظمة تخشى من إثارته عليها لذلك تحرص في صناعة قراراتها على وضع الضوابط التي مصدرها الرأي العام عند إختيارها للسياسة الخارجية أو إختيار البدائل، ويؤثر الرأي العام في منع القائد السياسي من تبني سياسة معينة أكثر من دفعه إلى تبني سياسة بديلة في حين يختلف هذا الأثر في تلك المجتمعات السلطوية، والتي قلما تهتم في تغيير سياساتها الخارجية استجابة لضغوطات الرأي العام والتي تأتي محدودة الأثر بل العكس يكون النظام هو المؤثر على الرأي العام، ومن ضمن ذلك الإعلام الذي يكون موجهاً من الحكومات، ويستخدم لخدمة مصالحها على الصعيد المحلي، وبطبيعة الحال يكون للمؤسسات السياسية الرسمية تأثيراً فعالاً على صنع قرارات السياسة الخارجية لما لها من أجهزة متعددة ووسائل أخرى تمكنها من اتخاذ مواقف معينة، إلا أن هذا لا يعني أن الجماعات غير المنظمة ليس لها دوراً في هذا المجال، في حين أن البعض يرى أو يقلل من أهمية ودور الرأي العام في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، بسبب عرضية اهتمام الرأي العام بأمر السياسة الخارجية وعلاقة ذلك بأزمات دولية خاصة.⁴

5- **جماعات الضغط و المصالح:** تعرف بأنها: جماعة منظمة أو غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة أو رابطة موحدة، ويهتمون بتنمية مصالحهم وحمايتهم بواسطة التأثير على الرأي العام،

¹ احمد النعيمي ، المرجع السابق، ص 259.

² محمد بو عيشه ، المرجع السابق ، ص 144

³ احمد النعيمي ، المرجع السابق، ص 278.

⁴ المصدر نفسه، ص 281.

وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية للتأثير عليهم دون محاولة الوصول إلى السلطة"، أما عن أشكال تلك الجماعات، فهي تختلف وتتنوع، حسبما ميزها دارسو السياسة المقارنة. فمنها؛ غير منظمة يشترك أفرادها في مصلحة واحدة بحكم الإنتماء الديني أو العرقي أو اللغوي، وأخرى تمثل مصالح المؤسسة، وترتبط بحكم المهنة ومنها جماعات منظمة خصيصاً للتعبير عن مصالح أعضائها، كالتقابات المهنة والعمالية¹.

ب- **العوامل الخارجية:** هناك مجموعة من الظروف والأطراف الخارجية تدخل في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وقد يكون لها تأثيراً واضحاً على صنع القرارات في السياسة الخارجية². كما أن التغيرات التي حدثت في طبيعة العلاقات الدولية والتي زادت من التعاون والتبادل بين الدول، وللتقدم التكنولوجي والصناعي وطرق الإتصالات والمواصلات، جعل من الأثر الخارجي عاملاً هاماً في التأثير على صانعي القرار في السياسة الخارجية، وأصبح صانع القرار محكوماً بمجموعة من الضوابط خاصة مع ازدياد الإعتماد المتبادل، والإندماج الإقتصادي الذي يشهده النظام الدولي، بالإضافة إلى تأثر سلوك الدول بالتنظيمات الدولية والقواعد والقوانين المقبولة في المجتمع الدولي³.

1. **النظام الدولي:** تتأثر السياسة الخارجية للدول بطبيعة وشكل النظام الدولي، وتختلف هذه التأثيرات حسب البيئة القائمة عليها كل دولة وإمكاناتها فالدول الصغيرة والمتوسطة من حيث موقعها الجغرافي وأهميته وميزاتها الإقتصادية أو العسكرية تتصاع بسياساتها الخارجية أكثر من الدول الكبرى أو العظمى التي تتمتع بالعديد من المزايا بل تتصاع هذه الدول محدودة الإمكانيات لرغبات الدول الكبرى في صناعة العديد من قرارات السياسة الخارجية كذلك يختلف أثر البيئة الدولية على السياسات الخارجية للدول باختلاف طبيعة النظام الدولي فمثلاً وجود قوة مهيمنة على النظام الدولي له اثر مختلف عنه في حال وجود تعددية قطبية، كما حدث في فترة الحرب الباردة بين الولايات

¹ محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 251 .

² احمد النعيمي، المرجع السابق، ص 325 .

³ بهجت قرني وعلي الدين هلال، "التحليل العلمي للسياسة الخارجية"، الفكر الاستراتيجي العربي، ع 40 (1999):

ص161.

المتحدة والاتحاد السوفيتي حيث كان لهاتين القوتين دورا مهما في استغلال الدول الصغرى، واستخدامها ساحة للمواجهة الدبلوماسية أو العمل على تقسيمها فيما بينهما أو إبقائها تحت سيطرتها.

2. **النظام الإقليمي:** يتكون النظام الإقليمي من الدول ذات روابط مشتركة جغرافية وثقافية وتاريخية وحدودية أو لها علاقات إقتصادية ومالية تؤثر على بعضها البعض سلبا أو إيجابا، وقد يعكس النظام الإقليمي واقع الدولة ضمن هذا النظام والذي يمكننا من معرفة أو من استنتاج العديد من القضايا وتفاعلاتها وما يتمتع به من خواص تعاونية وتبادلية أو علاقة متوترة متنافسة ومدى تأثير العوامل الداخلية للدولة على وحدات الإقليم نفسه ككل¹.

ثالثاً: أهداف السياسة الخارجية:

تتعدد المفاهيم المرتبطة بمعنى الأهداف القومية التي يتم السعي إلى تحقيقها من قبل الدول، لكن اغلب هذه المفاهيم تشترك في مضامين وأسس عديدة عند قيام الدولة بتشكيل سياستها الخارجية التي تهدف إلى تحقيقها كالتي تتعلق بالدفاع عن وحدة الدولة وتنمية قدراتها، والدفاع عن وحدتها الداخلية وحماية سياستها الوطنية والقومية من أي عدوان خارجي والدفاع عن معتقداتها ومبادئ الدفاع عن السلم الدولي والمحاولة في زيادة فاعليتها الدولية².

وتعرف الأهداف القومية على أنها "الحالة المستقبلية التي يطمح صانع القرار مدعوماً بالقدرات التأثيرية الدولية إلى ترتيبها خارج حدود دولة السياسية خدمه لمصلحتها الوطنية"³ وبتعريف آخر أنها سعى كل دولة لتأمين بقائها واستمرارها في الحفاظ على هويتها، فضلا عن اعتبارها القوة الدافعة والمحددة لإتجاهات السياسة الخارجية للدول.

أهداف السياسة الخارجية:

1. حماية السيادة والأمن القومي: مفهوم الأمن هو عبارة عن أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه بالبقاء كما يراه كيسنجر ، فيما تعرفه دائرة المعارف البريطانية بأنه حماية

¹ Sundelius bengts foreign policies of northern Europe (Colorado: west view press, 1982p22)

² عدنان السيد حسن، مقدمة في العلاقات الدولية، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994، ص 77 .

³ صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985، ص 15.

الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية وهناك تعريفات أخرى عديدة لا تتسم بالشمولية وذلك بسبب اختلاف توجهات الدول حول مفهومها لأمنها لذا فإن الأمن القومي "هو القدرة على حماية الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية، الطبيعية منها والمفتعلة، وإعداد الدولة وتجهيزها للتصدي وتجاوز أي تهديد مستقبلي"¹.

2. التنمية والرخاء الإقتصادي: إن جزءاً من قدرة الدولة الحفاظ على كيانها السياسي والقومي هو تدعيم قوتها المادية والمعنوية، لذا يوجد مطالبة بالعمل لإيجاد القدرة على تحقيق أعلى قدر من القوة المادية واستغلال إمكاناتها إلى أقصى مدى، كونه يحدد طبيعة السياسة الخارجية للدولة، الأمر الذي يمكنها من القيام بترتيبات محددة من الأولويات تتفق قدر الإمكان مع ما تمكنها به مواردها من القوة.

3. الحضور والنفوذ الإقليمي: يعتبر الحضور والنفوذ الإقليمي من الأهداف الهامة التي تسعى إليها الدول، ضمن المنظومة الإقليمية ومد هذا النفوذ بسيطرتها على الأقاليم التي تقع في إطارها، ويتم ذلك من خلال سياستها الخارجية² ويرتبط بمدى قوتها على تحقيق هذا الهدف، إما بالسيطرة بالشكل المباشر وضم أقاليم بالقوة العسكرية وإما بقوتها الإقتصادية بالتأثير على السياسة الخارجية للدول التي من حولها في ذات الإقليم الواحد.

لذلك تبرز حالة التنافس بين الدول ذات الإقليم المشترك على احتلال الدور المركزي، والمؤثر على هذه المنظومة مما يجعل الدولة قليلة الإمكانيات والقوة وقليلة الحضور والنفوذ وعرضه لرغبات الدولة "المركز"³.

رابعاً: عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

تعتبر عملية صنع القرار "عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن عدد محدود وذا طابع اجتماعي من البدائل التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعو القرار".

¹ احمد عبد الرحمن حمتاي، "مفهوم الأمن القومي ومدى تأثيره على سياسة الدول"، (2008\3\12)، منشور على

الموقع الإلكتروني : <http://www.11c11.com/vb/showthread.php?t=16819&page=4>

² غسان العزي، سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2000، ص32.

³ احمد النعيمي، المرجع السابق، ص 151.

تبدأ عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عندما يواجه المسؤولون بالدولة حدثاً ما يدخل في نطاق هذه السياسة، وهذا الحدث يتطلب موقفاً إزاءه أو سلوكاً لخصم يحتم أو ينبغي رد فعل اتجاهه، أو الاستعداد لحدث دولي قد تم التنبؤ به أو أزمات مفاجئة.

أن الجهة المتمثلة في صانعي القرار عادة ما تكون محددة في النظام السياسي حيث تحصر الأنظمة السياسية عملية صنع القرار بينما تقوم فئة ثانية بتنفيذه دون مشاركة من طبقات الشعب في هذه العملية

الأمر الذي يؤدي إلى تقليص المتغيرات المتحركة في صنع هذا القرار فأصحاب القرار أولئك الذين تتعدد و تتنوع إرتباطاتهم بالنظم الفرعية للنظام السياسي نفسه، منها: الوزارات التي تعني بأمر السياسة الخارجية، كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع، أو تلك الأحزاب والتنظيمات السياسية المؤثرة ضمن النظام السياسي وخصوصاً الأنظمة التي يسيطر عليها نظام الحزب الحاكم، ومنها كذلك السلطتين التشريعية والقضائية ونتيجة لهذه التفاعلات بين النظم الرئيسية أو الفرعية للنظام يتم إصدار القرار الفعلي، بالرغم على أنها لا تمارس بالضرورة نفس القدر من تأثيرها على عملية صنع القرار¹، بينما تترك البيئة الخارجية تأثيرات سلبية أو ايجابية على صنع القرار في السياسة الخارجية².

خامساً: أدوات السياسة الخارجية:

1. الأدوات الاقتصادية: الأداة الاقتصادية عبارة عن استخدام القدرات والإمكانات الاقتصادية المتاحة للدولة بهدف التأثير في الدول الأخرى من حيث توجهاتها وسلوكها أو موقفها، وعلى النحو الذي يتفق مع تحقيق الأهداف الخارجية للدولة وحماية مصالحها³.

وتعتبر هذه الأداة في مقدمة الأدوات الأخرى لأهميتها، حيث تقوم الدول باستخدامها في سياستها الخارجية في مواجهة الدول الأخرى، وتشمل الأدوات الاقتصادية في إطار السياسة الخارجية من

¹ حسن صعب، الدبلوماسية العربي: ممثل دولة أم حامل رسالة ؟ (بيروت: دار العلم للملايين، 1973)، ص 21.

² المرجع نفسه، ص 23.

³ اسماعيل ملفد، المرجع السابق، ص 472.

خلال العديد من الطرق التطبيقية منها المنح والقروض والمساعدات والتسهيلات الإئتمانية؛ والمقاطعة الاقتصادية أو تجميد أرصدة بعض الدول.¹

2. **الأداة الدبلوماسية:** تعتبر الدبلوماسية من أقدم أدوات السياسة الخارجية، وأكثرها شيوعاً، وهي عملية سياسية تستخدمها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية وفي تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين، وإدارة علاقتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي.²

فهي تعتبر أداة هامة ورئيسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، الذين تسعى لها معظم الدول ومنع الحروب والنزاعات، وجل وظيفتها تكمن في حل الخلافات دون اللجوء إلى القوة المسلحة والحرب، بل أنها تنشط بشكل كبير وملحوظ للتوسط بين الأطراف الصراعات العسكرية، لذلك فإن الدبلوماسية والحرب يمكن اعتبارهما متلازمان منذ القدم فإذا حدث تعثر على أي منهما تبعه تعثر في الأسلوب الآخر.³

3. **الأداة الإعلامية:** تعتبر الأداة الإعلامية من الأدوات المؤثرة بشكل فاعل وكبير جداً على السياسة الخارجية، وتحديدًا بعد النصف الثاني من القرن العشرين لما وصلت إليه من تطور نتيجة عوامل، كالثورة الهائلة في وسائل الاتصال.

4. **القوة العسكرية:** تعتبر القوة العسكرية من الأدوات المهمة والمؤثرة على السياسة الخارجية، فهي تلعب دوراً كبيراً على التأثير في الدول الأخرى، فالقوة العسكرية بما تملكه من تقدم تكنولوجي عسكري تعتبر عاملاً مؤثراً في قوة الدولة وسياستها الخارجية.

¹ محمد بدوي وآخرون، المرجع السابق، ص 409 .

² المرجع نفسه، ص 410.

³ حيدر صادق، مستقبل الدبلوماسية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996، ص 22.

الفصل الثاني

حزب العدالة والتنمية وعملية صنع القرار في السياسة التركية

مقدمة:

اتجهت السياسة الخارجية التركية إلى تبني مقاربة جديدة تقوم على عدة مبادئ مثلت انقطاعا لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2003م حيث استندت على فهم جديد للبيئتين الإقليمية والدولية على حد سواء، فضلا عن متغيرات البيئة السياسية الداخلية التركية والتي أفرزت توجهها إسلاميا قويا لدى الرأي العام التركي، ما جعل قادة حزب العدالة والتنمية أمام مهمة الاستجابة السريعة له، حيث أن النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي جعلته يتطلع إلى استثمارها على الصعيد الخارجي، فقد بنيت السياسة الخارجية التركية على ما يلي¹:

- محاولة حل المشكلات والأزمات العالقة بين تركيا وجيرانها وهو ما سمي بتصفير المشاكل وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشاكل، والدخول في صورة البلد صاحب العلاقات الجيدة مع الجميع وهو ما جعل السياسة الخارجية التركية تتمتع بقدرة عالية من المرونة لاحقا.
- التوفيق بين الحريات و الامن.
- أتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمسالك.
- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحتين الإقليمية والدولية.
- الإنتقال من السياسة الجامدة من حيث المضمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كافة البلدان المهمة لتركيا.

¹ حسين، مصطفى، الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2001، كلية العلوم السياسية-الجامعة

المستصرية، <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27055>

المبحث الأول: آليات صنع القرار في النظام السياسي التركي:

أن عملية صنع القرار في السياسة التركية كانت حتى عام 2000 محصورة بـ (السلطة التنفيذية) وكان ذلك على حساب السلطة التشريعية (المجلس الوطني التركي الكبير) ودون أخذ موافقته في الكثير من المواقف المهمة مثل إرسال فرقة عسكرية تركية إلى كوريا سنة 1950، وعملية قصف القواعد القبرصية سنة 1964 من قبل القوات التركية، والإعتراف بدولة الصين الشعبية سنة 1971، علماً بأن الحادثين الأخيرين وقعا بعد صدور دستور 1961، ويعزى ذلك إلى أن الأشخاص الذين كانوا على رأس السلطة التنفيذية كانوا أيضاً مسيطرين على الحزب المسيطر في المجلس الوطني والذي كان يتمتع بأغلبية، وعليه لم تظهر أي معارضة في المجلس في مسائل السياسة الخارجية، حيث كان يصادق على المعاهدات بالإجماع، أما خلال السنوات 1973-1980 كانت عملية صنع القرار سواء الداخلي أو الخارجي تتم من أعلى وحدة قرارية وتتمثل بمجلس الأمن القومي التركي، لكن الحال تغير بعد انقلاب 12 أيلول/سبتمبر 1980، حيث سيطر الجيش بشكل مباشر على مجلس الأمن القومي التركي الذي تشكل من جديد برئاسة الجنرال كنعان إيفرن رئيس أركان حرب الجيش التركي الذي ألغى العمل بدستور عام 1961 وحظر كل النشاطات السياسية للأحزاب.

وهكذا توسع دور الجيش في صنع القرار السياسي التركي الداخلي والخارجي بعد ذلك الانقلاب، وتجدر الإشارة إلى أن إيفرن الذي قاد الانقلاب الأخير أصبح رئيساً للجمهورية وفقاً للمادة المؤقتة التي وردت في دستور 1982 والتي تم المصادقة عليها في وثيقة من الغالبية العظمى من الشعب وهكذا غادر إيفرن منصبه بصفته العسكرية في 1 تموز/يوليو 1983 وعاد إلى مزاولة الحياة المدنية، ومن ثم فقد بدء صنع القرار التركي ينحصر في شخصية الرئيس المسيطر على صنع السياسة الخارجية التركية، بحيث مثل تورغوت أوزال الشخصية المسيطرة في فترة حرب الخليج عام 1990م، عندما وجه خطابه للمجلس الوطني التركي بأن سياسة تركيا تغيرت وسوف تتخذ مواقف حاسمة وجريئة¹.

¹ حنا عزو بهنان، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=31146>، (5)11

اولا: السلطات التي يتكون من منها النظام السياسي التركي:

المجلس الوطني التركي: وتشمل صلاحياته واختصاصاته بموجب الدستور في صناعة القرار السياسي

بما يلي:

- إعلان الحرب
- إصدار القرار بسن العملة واصدارها.
- انتخاب رئيس الوزراء.
- الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء.
- سن القوانين وإلغائها وتعديلها.
- التصديق على الاتفاقيات الدولية.

رئيس الجمهورية: إن طبيعة ما يقف عليه رئيس الجمهورية من دور في صنع القرار السياسي والسلطة المناطة به تتضمن حق المطالبة بإعادة النظر في القوانين وإعادة التعديل، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الدستور، وإلغاء القوانين والقرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستوريته وتعيين الوزراء وقبول استقالتهم وتولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية واتخاذ كافة القرارات والصلاحيات باستخدام هذه القوات العسكرية .

مجلس الأمن القومي: يتمثل هذا المجلس من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والقائدة العام لقوات الأمن ويقدم المجلس توصياته إلى مجلس الوزراء حول القضايا التي تتعلق بالأمن القومي وتتعقد اجتماعات بحضور رئيس الجمهورية ويقوم المجلس بدور استشاري لصانعي القرار السياسي .

مجلس الوزراء: يتحمل مجلس الوزراء المسؤولية السياسية أمام البرلمان ويتكون من رئيس الوزراء وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها باتخاذ

ما يلزم ذلك من قرارات وتطبيق القوانين واقتراح مشاريع القوانين، ويتمتع المجلس بإصدار قرارات لها قوة القانون عند إعلان حالة الطوارئ وكذلك اتخاذ قرار الحرب وتنظيم القوات المسلحة¹.

ثانياً: حزب العدالة والتنمية التطور والنشأة:

تأسس حزب الرفاه في 19 يوليو عام 1983 كإمتداد لحزب السلامة الوطني الذي حضرته المؤسسة العسكرية، والذي استفاد منه الكوادر في تطوير البنيان التنظيمي لحزب الرفاه، وإمتاز حزب الرفاه بطرحه المواقف السياسية العلانية سواء في نقد الحراك العلماني في تركيا، والذي اتجه الى تقوية العلاقات بالغرب وقطع تركيا عن جذوره الاسلامية، واصر حزب الرفاه الى اعادة تركيا الى التكتلات الاسلامية، مما دفع بالعسكرية التركية بشن حرب ضد حزب الرفاه والتكتلات الاسلامية فانعقد المجلس الوطني بتاريخ 28 فبراير عام 1997 فحظر حزب الرفاه على اثر ابعاده عن السلطة عام 1998، ليعود بع ذلك اسماعيل حقي ليعلن انطلاقة حزب الفضيلة والذي لم يلبث مدة طويلة الى ان تم حله².

تأسس حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان في 14 آب/ أغسطس 2001³. وجرى إشهار الأعضاء المؤسسين الذين كانوا 74 شخصاً، ليس من بينهم أحد من أعضاء البرلمان في حزب الفضيلة⁴، وعن الظروف التي أدت إلى نشأة الحزب، يقول يشار ياقيش، نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية: "الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب. لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان، وقد حاولوا كإصلاحيين، ومنهم عبد الله جول، وبولنت أرنج، ورجب طيب أردوغان، تغيير أسلوب أربكان وسياساته، وأبدوا رفضهم لممارساته خاصة بناء كل موقف على أساس ديني، فنحن في بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة، وعندما حُلَّ حزب الرفاه، ظلَّ المحافظون بزعامة أربكان،

¹ جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص15-ص17

² مسعد، زيتون، تجربة الاسلاميون في تركيا، الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الجزء السادس، 2012، ص7-ص17

³ إبراهيم الهضيبي، "أردوغان والإخوان"، وجهات نظر، العدد 107، ديسمبر 2007، ص 21.

⁴ المرجع نفسه، ص22

والإصلاحيّون الذين كان يقودهم عبد الله جول في حزب'الفضيلة إلى أن حُلّ بقرارٍ من المحكمة الدستورية. عندئذ كان لابدّ من الانقسام: أنصار أربكان شكلوا حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان، والإصلاحيّون شكلوا حزب العدالة والتنمية. فلقد وجدوا أنفسهم في مفترق الطرق، والحياة السياسية قد تغيرت، فقرّروا الإنقطاع عن الماضي ممثلاً في الرفاه والفضيلة. لكن هذا لا يعني إنكار الماضي أو الهوية التركية. ويضيف ياقيش: "قبل أن يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسي أجروا استطلاعات عدّة للرأي. سألوا الناس: ما هي أولويّاتكم؟ ما هي طبيعة الحزب الذي تقبلونه؟ سألوا حتى عن الاسم والشعار المناسب¹.

أعاد حزب العدالة والتنمية تعريف هويّته الفكرية والسياسية، بما ينسجم مع واقع الدولة التركيّة الداخلي وعلاقتها الخارجية فهو لا يُعرّف بنفسه حزبا إسلاميا بل يبتعد عن كلّ ما يُفهم منه أن للحزب برنامجا إسلاميا، واعترف بالعلمانية أو "النظام العلماني" كشرط مسبق أساسي للديمقراطية والحرية، وعرفّ العلمانيّة على أنها حيادية الدولة تجاه أيّ شكلٍ من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية وعلى هذا الأساس صنّف قادة الحزب هويّته الفكرية والسياسية بأنه من تيّار يمين الوسط، على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة².

أما عن طبيعة الحزب التكوينية، فقد انضمّ إليه أعضاء وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط، مثل حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم، وشرائح من التكنوقراط وخرّيجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيّين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميون في مراحل سابقة³، إضافة إلى البرجوازية الوسطى والصغيرة سواء في إسطنبول والمدن الكبرى، أو في الأناضول حيث القاعدة الأساسية للإسلاميين كما انضمّ إليه أيضاً عددٌ من الممثلين والفنّانيين والصحافيين والأدباء وحزب العدالة والتنمية" يشكل تعبيراً عن تركيبة سياسية واجتماعيّة جديدة: فلا هي علمانية تمثّل يمين الوسط التركي كالطريق المستقيم والوطن الأم؛ ولا هي كمالية بالمعنى الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي

¹ عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلل الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص 25-ص 26

² خالد الحروب، "تركيا: إسلامية/علمانية"، وجهات نظر، العدد 117، أكتوبر 2008، ص 6

³ جراهام فولر، "الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي"، دراسات مترجمة، رقم 36، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص 31

كحزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي؛ ولا هي إسلامية بالمعنى الذي عبّر عنه حزب لرفاه؛ ولكنها تعبير عن الإسلامية واليسارية واليمينية في صيغة جديدة¹، وقد تبنى مؤسسوه ما أطلق عليه تسمية "الديمقراطية المحافظة"، وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقى، تتسجم فيه الحدائث مع التراث من جانب، والقيم الإنسانية مع العقلانية من جانب آخر. فهي لا تقبل الجديد ولا ترفض القديم، وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات؛ حيث أن حزب الحرية والعدالة اتخذ موقف الاعتدال في توجهه نحو طبيعة السياسة المتبعة في تركيا، من خلال عدم قبولها لأي سياسة جديدة لا تدخل ضمن مبادئها، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها وتؤكد أن دور الدولة يجب أن يتوقف عند تسيير الأمور من خلال الحدّ من التناقض عبّر التوفيق بين مختلف الاتجاهات وتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار².

أمّا شعار الحزب، فهو عبارة عن مصباح كهربائي، ألوانه الرسمية الأصفر والأسود والبرتقالي. وقد أعطى له أنصاره اسم "أكبارتي" وتعني باللغة التركية "الحزب الأبيض" رمزاً للبراءة والنقاء، أمّا برنامج الحزب، فقد صيغ بناء على نتائج استطلاعات رأي واسعة أجريت للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهم وحاجاتهم من الحزب. وتقوم فكرة البرنامج على أنّ مشكلات تركيا ليست مستعصية، لأنّ تركيا غنية بالموارد الطبيعية فوق الأرض وتحتها، وشعبها يتميز بالنشاط والشباب ولديها تراث حكم عميق الجذور وشديد الغنى، وموقع جيو استراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دوراً مؤثراً في بيئتها الإقليمية، وفرصاً سياحية مستمدة من التاريخ والجغرافيا، وشخصية وطنية قائمة على التدين والتضامن، وسجلّ من الإنجازات. وقد حظي هذا البرنامج بقبول شعبي كبير عبّرت عنه نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في العام³ 2002.

¹ كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة: صراع الإسلام والعلمانية، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010، ص 360

² المرجع نفسه، ص 265

³ الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية <http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html>

ثالثاً: برنامج الحزب:

حدد الحزب أهدافه في السياسة التركية كما يلي¹:

- تحقيق السيادة من دون أي قيدٍ أو شرط للشعب التركي في الجمهورية القانونية (الدولة الدستورية) التي تمثل القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معاً.
- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعدّ بمنزلة التراث للشعب التركي.
- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقاً للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك
- تأمين الرفاه والأمن والإستقرار للشعب التركي.
- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الإجتماعي المطلوب.
- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

ويعرض البرنامج وسائل تحقيق تلك الأهداف على النحو الآتي²:

- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دولياً، والحريّات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.
- استئصال مشكلات تركيا بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة، وجعلها دولة منتجة بإستمرار وتنمو بالإنتاج.
- خفض معدّل البطالة، وردّم الهوة في توزيع الدّخل بما يزيد من مستوى الرفاه.
- إتباع سياسات تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامّة، وإشراك المواطنين والمنظمات المدنية في عمليّة صنع القرار.
- تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كلّ جانبٍ من جوانب الحياة العامّة.
- إتباع سياسات عمليّة معاصرة رشيدة، لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد، والسياسة الخارجية، والثقافة، والفنون، والتعليم، والصحة، والزراعة، والثروة الحيوانية.

¹المرجع نفسه

² عبد الحليم غزالي، المرجع السابق، ص ص26-27 .

المبحث الثاني: مشروع حزب العدالة والتنمية للإصلاح في تركيا:

الإصلاحات الاقتصادية:

وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم والبلاد تعاني من أزمة اقتصادية حادة كما أشرنا سابقا. ولتجاوز تلك الأزمة وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينها هدفا يتمثل في أن تتجاوز معدلات الإستثمار نسبة 30% من الناتج القومي الإجمالي وحددت العديد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف، منها¹:

- زيادة التقشف وخفض النفقات.
- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.
- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار إقتصادية على المستوى البعيد.
- إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل.
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

الإصلاحات الدستورية:

واصلت حكومة العدالة والتنمية تطبيق برنامجها الإصلاحية، فعدلت بعض مواد الدستور، توطيدا لدعائم الديمقراطية، على النحو التالي :

- تجرى انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات بدلا من خمس سنوات.
- ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادات دراسية عليا.
- تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلا من سبع سنوات.
- رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 عضوا إلى 17 عضوا ويتم إختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي ورئيس الجمهورية بدلا من تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية منفرداً.
- رفع عدد أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 7 إلى 22 عضوا ويتم اختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي ورئيس الجمهورية بدلا من تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية منفرداً.

¹ حلمي محمد القاعود، أعوذ بالله من الشيطان والسياسة : اسطنبول 555 سنة، وجهات نظر، العدد 111، أكتوبر 2008،

الإصلاحات في مجال الحريات:

منذ وصول حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم وهي تسعى إلى ترسيخ الحقوق والحريات الأساسية من خلال الإصلاحات التي قامت بها، وتشمل:

- إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركيا.
- السماح للقوميات غير التركية بتعلم لغتها وتعليمها فأصبح بالإمكان بث برامج تلفزيوني باللغة الكردية.
- إصدار قانون عفو عن "التائبين" من الأكراد الذين التحقوا بحزب العمال الكردستاني الانفصالي.
- تشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السجون أو في مراكز الشرطة.
- توسيع حرية التجمعات والمظاهرات، وسنّ قانون حقّ الفرد في الحصول على المعلومات، والسّماح بالتعبير السلمي عن الرأى بجميع أشكاله.
- إلغاء ما كان يسمّى باللائحة السوداء، وهي لائحة بأسماء مواطنين تطلب الأجهزة الأمنية منّهم من مغادرة البلاد لأسباب سياسية. ولا يُمنعون مع التعديل الجديد من السفر إلا بمذكرة قضائية .
- عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب.
- تعزيز حقوق المرأة السياسيّة من خلال إقرار مبدأ التمييز الإيجابي، حيث أن التمييز ضد المرأة تتمثل في صعوبة وصولها الى المناصب السياسية وما تعانيه من تعرضها للعنف.
- تخفيف القيود على حقّ الإضراب كشكلٍ من أشكال الحقوق الاقتصادية.
- إلغاء عقوبة الإعدام.
- إلغاء محاكم أمن الدولة.
- عدم جواز مصادرة المعدّات الإعلامية أو منع تداولها.

الإصلاحات التي طرأت على المؤسسة العسكرية:

لم تكن المؤسسة العسكرية في تركيا بمعزلٍ عن السياسة الإصلاحية التي شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذها، وعمل حزب العدالة والتنمية على ما يلي:

عدلت المادة (4): من قانون مجلس الأمن القومي، لتقتصر مهامّه على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها، وإخبار مجلس الوزراء بأرائه، ثم ينتظر ما يسند إليه من مهامّ ليقوم بتنفيذها ومتابعتها.

وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحوّلوا إلى جهاز استشاري، وفقد الكثير من وضعيته التنفيذية.

عدّلت المادة (13): من قانون مجلس الأمن القومي، لتفقد أمانته العامة دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات؛ لتصبح مهمّة أمانته قاصرة على تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام.

عدّلت المادة (15): من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، فألغيت الفقرة الخاصة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوّات المسلحة.

عدّلت المادة (30): من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكريّة من الخضوع للرقابة الماليّة؛ لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.

عدّلت المادة (131): الخاصّة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث ألغيت عضويّة "الجنرال العسكري" داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم وألغيت الفقرة الخاصّة بعضوية "الجنرال العسكري" داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون¹.

¹ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص 79- ص 81

المبحث الثالث: دور حزب العدالة والتنمية في السياسة التركية:

إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى هرم السلطة عام 2003 وسعيه الدؤوب في أحكام سيطرته على تفاصيل صنع القرار التركي وتمكنه من فرض خطابه على الساحة السياسية بصيغة الحداثة، وتبنيه قضايا الشارع والقدرة على تحرير مشروعه الإصلاحية، قد أكسبه قبولاً أوروبياً فكانت رئاسة الجمهورية الإختبار الأصبعب في أجدته إذ شهدت تركيا أزمة رئاسية ثالثة في إطار الصراع القائم بين العلمانيين والإسلاميين ونقطة تحول في تاريخ تركيا بوصفها دولة علمانية يتولى رئاستها شخصية إسلامية وأثبتت الأزمة مدى نجاح حزب العدالة والتنمية كحزب إسلامي معتدل في إدارة دفة الحكم وتأييد الشعب لمشروعة الإصلاحية، ولم تعد المؤسسة العسكرية قادرة على القيام بدور أساسي في الحياة السياسية.¹

وسعى اردوغان في السياسة الخارجية لإيجاد الدعم نحو قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي، وكذلك لتطويع علاقات تركيا السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة وأوروبا، واستطاع إن يكسب شرعية لتشكيل حزب سياسي خاص به هو حزب العدالة والتنمية كحزب وطني لا يقوم على أساس الأقلية أو العرقية أو الدينية وهذا ما مكن الحزب من تجنب كثير من المسائل المتعلقة بالعلمانية كالحجاب وغيره والإلتفات إلى قضايا أكبر تتعلق بالإصلاحات الداخلية وإيجاد دور إقليمي مؤثر لتركيا، فلم يتعارض برنامج الحزب مع النظام السياسي المتوارث منذ تأسيس الدولة التركية بعد الحرب العالمية الأولى القائم على مبدأ العلمانية وهذا ما يفسر قدرة الحزب على تجاوز أي شكوك توجه إليه من أنصار العلمانية لاسيما انه لم يتبنى أية توجهات تدعوا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.²

وأدت السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الحزب إلى أشاعه جو الثقة والتفاؤل داخل المجتمع التركي والقطاعات الاقتصادية إذ صاحب تحسين الأداء الاقتصادي، انخفاض معدلات التضخم وتراجعها في عام 2004 إلى نسبة 30 بالمائة، فيما ارتفعت معدلات النمو إلى 5.9 بالمائة، كما أدى

¹ جمال كمال إسماعيل كركوكي، أزمة الرئاسة التركية 2007، مجلة دراسات إقليمية. مركز دراسات الإقليمية/جامعة الموصل العدد (10) 2008، ص 229

² خالد الحروب، التيارات الإسلامي والعلمنة السياسية التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الإستراتيجية، جامعة بيرزيت، 2008، ص ص14-15

إجراء الحكومة التركية برفع قيمة الليرة التركية بداية عام 2005 أمام الدولار الأمريكي برفع ستة أضعاف من الليرة إذ استقرت قيمتها عند نسبة (0.795) دولار¹.

وعلى الصعيد الخارجي استطاع حزب العدالة والتنمية أن يقوم بعدة خطوات تعزز من الدور التركي الإقليمي وفقاً للرؤية التركية الجديدة التي ترى في تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والاقتصادي والعسكري، وتحسين علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي من خلال تنشيط عملية التحول الديمقراطي والتفاعل مع قضية قبرص بإعلان رغبة تركيا في حل المشكلة القبرصية، فإقدام تركيا على حل مشكلتها مع اليونان بشأن القضية القبرصية هي محاولة جادة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة بغية الإلتفات إلى القيام بدور إقليمي مهم في منطقة الشرق الأوسط².

أما رؤى الحزب للإستراتيجية يجب أن تقوم عليها السياسة الخارجية التركية تتمثل فيما يلي³:

- يجب أن تتبدّل طموحات تركيا من موقع القوة المركزية إلى موقع "القوة الشاملة"، مستفيدة من موقعها الجيو - إستراتيجي الفريد ومن تراثها العثماني من أجل تحقيق هذه القفزة النوعية في العقد المقبل.
- يجب أن تتفتح تركيا على جيرانها من أجل تقوية موقعها الإقليمي والدولي وإلغاء جميع المشاكل مع هؤلاء الجيران.
- يجب أن تستفيد تركيا من مواردها وقدراتها الجيو - إستراتيجية من أجل تغيير توجهاتها الأمنية واستبدالها بتوجهات اقتصادية، أي نزع الطابع الأمني عن الخيارات المعتمدة في السياسة الخارجية.
- يتوجب أن تعمل تركيا على تقوية علاقاتها وتبادلاتها الإقتصادية والتجارية مع إيران وسوريا والمملكة العربية السعودية. واعتبر أوغلو أن "تركيا هي بحاجة إلى الطاقة الإيرانية"، وأن ذلك يمثل امتداداً طبيعياً لمصالحها الوطنية.

¹ محمد نور الدين. تركيا.. إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة مجلة المستقبل العربي، العدد

287، كانون الثاني 2003، ص22

² جمال كمال إسماعيل كركوكي، المرجع السابق، ص 229

³ نزار عبد القادر، العلاقات التركية - الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي

والقطيعة، <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=26143>

- يجب أن يركز دور تركيا المستقبلي على الإضطلاع بدور الوسيط من أجل حل الصراعات الدولية وخصوصًا الصراعات القائمة في الشرق الأوسط. وكانت المساهمة الأولى في هذا المجال إقامة منتدى بالاشتراك مع إسبانيا للدعوة إلى "تحالف الحضارات" في محاولة للرد على نظرية صاموئيل هنتنغتون القائلة بـ "صراع الحضارات". وقد جاءت محادثات السلام غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل وبرعاية داوود أوغلو شخصيًا ضمن هذا السياق لحل النزاعات في المنطقة.

الفصل الثالث

العلاقات التركية الإسرائيلية

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية:

في أوائل القرن السادس عشر خضعت فلسطين للحكم العثماني وبدأ يهود أواسط أوروبا في الهجرة إليها وأقاموا في عدة أماكن منها: القدس، طبرية، صفد، الخليل، وفي منتصف القرن الثامن عشر هاجر يهود من بولندا وروسيا إلى فلسطين واستقر معظمهم في صفد وطبريا حيث لاقوا تحت حكم الظاهر عمر الحماية والأمن، ولاقوا من السلاطين العثمانيين المعاملة الحسنة¹.

وعلى الرغم من التعاطف العثماني مع اليهود، وإعطائهم كامل الحقوق المدنية في الدولة العثمانية، وتمتعهم بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، واستقلاليتهم في شؤونهم الدينية والمدنية، إلا أنهم كانوا أول من حاول استغلال التدهور المالي والإقتصادي فيها لتحقيق غاياتهم في إقامة وطن قومي لهم، فقد استطاع زعيم الحركة الصهيونية ثيودر هرتزل، الحصول على تأييد أوربي للضغط على السلطان عبد الحميد الثاني، لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، خاصة بعد تدهور الأوضاع الإقتصادية في الدولة العثمانية، وفرض الدول الأوربية عليها وجود بعثة مالية لمراقبة الأوضاع المالية فيها ضمانا لديونها، الأمر الذي حاول هرتزل استغلاله لتحقيق هدفه والتأثير على السلطان عبد الحميد للموافقة على مطالبه، وفي هذا الصدد يقول هرتزل في مذكراته: "علينا إن ننفق عشرين مليون ليرة تركية لإصلاح الأوضاع المالية في تركيا، مليونان منها ثمننا لفلسطين، والباقي لتحرير تركيا العثمانية بتسديد ديونها تمهيدا للتخلص من البعثة الأوروبية، ومن ثم نقوم بتمويل السلطان بعد ذلك بأي قروض جديدة يطلبها"².

¹ حسان علي حلاق موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1978م، ص37

² رنا عبد العزيز الحماش، العلاقات التركية - الإسرائيلية، عمان مركز دراسات الشرق الأوسط 2010، ص19

ومن منطلق ما أصدره السلطان عبد الحميد الثاني من قوانين رافضة للوجود اليهودي في فلسطين فقد سعت المنظمة اليهودية إلى خلع السلطان عبد الحميد عن الحكم، وقد كانت أولى المحاولات في الإضطرابات التي وقعت نتيجة القوانين العرفية والإعلان الدستوري عام 1908م، التي استطاع السلطان عبد الحميد التغلب عليها من خلال إلغائه للقوانين والتراجع عن الدستور، ولتعود الإضطرابات عام 1909 من جديد لتطفوا على الدولة العثمانية والتي انتهت بخلع السلطان عبد الحميد¹، وقد كان لمساهمة اليهود في حدوث الانقلاب والخلع 1908 - 1909 واستغلال اليهود حاجة الحكومة الى الأموال لهم مما دفع النشاط الصهيوني في فلسطين الى الأمام فبعد الإطاحة بالسلطان عبد الحميد زاد النفوذ الاقتصادي والسياسي الصهيوني، بالإضافة الى عدد المؤسسات المالية العاملة في ميدان العمل الإستيطاني اليهودي في فلسطين، وفي مقدمة هذه المؤسسات شركة أنجلو - ليفانيتين المصرفية في استانبول، وشركة تطوير الأراضي الفلسطينية، وشركة "أرض إسرائيل" والصندوق الثقافي اليهودي وشركة المكابي للأراضي، وعدد آخر من الشركات المالية الإستثمارية والمصرفية التي لعبت دورا هاما في ترسيخ الغزو الصهيوني لفلسطين².

وتعتبر الفترة التاريخية المفصلية في بناء وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية هي فترة تولي كمال مصطفى أتاتورك الحكم في تركيا، حيث عمل على إلغاء الخلافة الإسلامية وإتجه الى إستبدال المحاكم الشرعية بالمحاكم المدنية، فكمال أتاتورك عمل على إضطهاد العرب وتقوية صلاته باليهود، مما أسهم في تشكيل حراس المعبد الأتاتوركي والذين سعوا الى إسقاط التوجه نحو العرب³.

وقد قسمت الفترة التاريخية للعلاقات بين تركيا وإسرائيل الى فترتين رئيسيتين: الأولى أطلق عليها التحالف السري للأطراف في نهاية الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أما الفترة الثانية فأطلق عليها فترة الإنحياز التام، وامتدت منذ الثمانينيات، مروراً بالتسعينيات حتى منتصف العقد الأول. وقد تصاعدت وتيرة المد والجزر في قلب هذه العلاقات ضمن مثلثين، الأول: إسرائيلي تركي-عربي، حيث كان التفاعل في داخله سلبيا من وجهة النظر الإسرائيلية إذ بقي العامل العربي متغيرا

¹ حسان علي حلاق: المرجع السابق، ص 82

² المرجع نفسه، ص 85 .

³ هدى، درويش، العلاقات التركية- اليهودية وأثرها على البلاد العربية، منذ قيام دعوة يهود الدونما 1648 إلى نهاية

القرن العشرين، دار القلم، دمشق، 2002، 320

سلبيا في مجمل العلاقة مع تركيا لإعتبارات تاريخية وثقافية وجغرافية وحضارية وأما المثلث الثاني فهو: إسرائيلي - تركي - أمريكي إذ كان التفاعل ضمن ثناياه إيجابياً بشكل متصاعد وتعاوني مع هذه العلاقة من وجهة النظر الإسرائيلية أيضا لأن العامل الأمريكي بقي يقوم بدور القوي للتحالف الإسرائيلي - التركي على اعتبار أن تركيا دول أطلسية ولعبت دورا مهما في الإستراتيجية الأمريكية العالمية في احتواء المخاطر الدولية لاسيما الخطر السوفييتي، وهكذا كان دور إسرائيل في هذه المنظومة الأمريكية العالمية¹.

ركزت إسرائيل منذ البداية على إقامة علاقات قوية مع تركيا لعدة أسباب منها:

- الخروج من العزلة التي فرضتها عليها المقاطعة العربية وكسر الحصار العربي.
 - التحرش بالدول العربية من خلال إثارة مشاكل الحدود والمياه والأقليات، وما يمكن أن تلعبه تركيا في هذا المجال.
 - التعاون والتنسيق المشترك للسيطرة على المنطقة والتحكم بثرواتها.
 - الانطلاق من تركيا كقاعدة عسكرية لخدمة الأهداف الإسرائيلية في الدول العربية والإسلامية.
 - إقامة حلف عسكري برعاية الولايات المتحدة الأميركية معاد للعرب².
- ونجح بن غوريون، أول رئيس للكيان الصهيوني عام 1958 في تشكيل حلف الطوق من إسرائيل وتركيا وإيران والحبشة. وكان الهدف منه هو خلق القومية العربية بالذات، ولكن الحلف إنهار بسقوط الإمبراطور هيلاسلاسي.

ظهر في تركيا بعد الانقلاب العسكري في (12) أيلول/سبتمبر 1980 إتجاهان إزاء التعامل مع العرب وإسرائيل:

الأول: يؤيد تطور التعاون مع إسرائيل في كافة المجالات، دون أخذ الموقف العربي بعين الإعتبار.

والثاني: ينادي بخفض التعاون مع إسرائيل الى الحد الأدنى إنطلاقاً من أهمية النفط العربي والأموال والأسواق العربية للاقتصاد التركي ولضمان التأييد العربي لموقف تركيا من أزمة قبرص، وقد انتصر

¹ ايمن يوسف، مهند مصطفى، سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة تركيا، الهند، الصين وروسيا، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، مطبعة الأيام رام الله فلسطين 2011 ص 25.

² غازي حسين، تركيا والعرب وإسرائيل الحلف التركي الإسرائيلي، الفكر السياسي على الرابط التالي:

www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/4-5/turkea.pdf

أصحاب الإتجاه الأول بعد توقيع اتفاق أوصلو ووادي عربة. وسقطت الموانع والحواجز أمام تطوير التعاون العسكري والأمني والإقتصادي بين إسرائيل وتركيا، وتخلت تركيا عن إتباع سياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل وانحازت كلياً لإسرائيل.

فقد شهدت العلاقات التركية- الإسرائيلية تطوراً كبيراً بعد حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد وأخذت تتجه نحو التعاون الإستراتيجي انطلاقاً من الإستراتيجيتين الأميركية والإسرائيلية تجاه المنطقة العربية، لإقامة النظام الإقليمي الجديد وبشكل يهدد الأمن القومي العربي والأمن القومي لإيران والجمهوريات الإسلامية، ولضمان الإستقلال عن الإتحاد السوفييتي السابق لقد أقنعت إسرائيل المؤسسة العسكرية في تركيا أن التحالف الإستراتيجي بين البلدين يفتح بوابات البلدان العربية على مصراعها للطرفين مما يجلب لهما إمتيازات وثروات هائلة والهيمنة على المنطقة. وإقتنعت الدولتان أن التحالف العسكري بينهما يشكل قوة ردة هائلة ضد العرب للتوصل إلى اتفاقات جديدة لإستغلال أراضي المنطقة ومواردها وثرواتها، العالمية والكيان الصهيوني في تطويق سورية على حدودها الشمالية والغربية ووضعها في الكماشة التركية- الإسرائيلية، وذلك لتقييدها وتقليص خياراتها الوطنية والقومية، وبالتالي تقليص الخيارات أمام البلدان التي ترفض الهيمنتين الأميركية والإسرائيلية¹.

¹ غازي حسين، المرجع السابق، على الرابط التالي: www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/4-5/turkea.pdf

المبحث الثاني: الأهداف التركية الإسرائيلية من إقامة العلاقات بينهما:

هناك عدة أهداف لكل من تركيا وإسرائيل لإقامة العلاقات بينهما، وكل طرف منهما يحتاج للآخر من أجل تكامل مصالحه، في منطقة تموج بالإختلاف والتناقض مع أنظمتها وأيديولوجيتهما، فهما على خلاف مع العديد من دول المنطقة في عدة قضايا حول المياه والأراضي المحتلة ، وبسبب التوجهات الخارجية (الغربية) لتركيا أيضا¹.

أهداف تركيا من إقامة العلاقات مع إسرائيل:

ترى تركيا في علاقتها مع إسرائيل الدعمة أو الركيزة الأساسية التي تستطيع من خلالها مواجهة خصومها العرب في خلافاتها معهم والتضييق عليهم، وأنها من خلال ذلك تطلب ود واشنطن والغرب، خصوصا في ظل توجهاتها العلمانية الغربية، والحصول على كسب تأييد اللوبي الصهيوني في أوروبا وأمريكا لتحقيق مصالحها من خلال تقديمه الدعم لتركيا داخل مؤسسات صنع القرار الغربية، وكسب تعاطف الرأي العام الغربي تجاه قضاياها، مثل قضية إبادة الأرمن وجزيرة قبرص واليونان والإنضمام للإتحاد الأوروبي، ويمكن القول: إن تركيا وجدت في إسرائيل الحليف الذي يستطيع إن يفي بمتطلباتها الإستراتيجية ويرى بعض المفكرين الأتراك إن موقع تركيا الجغرافي كان يضعها في موقع خالص بالنسبة لعلاقتها بإسرائيل، في فترة اعترافها بإسرائيل عام 1949 كانت في بداية مرحلة مهمة وحرجة، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، وبروز الإتحاد السوفييتي العدو لتركيا كقوة دولية عظمى وبداية الحرب الباردة ففي تلك الفترة واجهت تركيا التهديدات المتمثلة في مطالب ستالين رئيس الإتحاد السوفييتي آنذاك بالمضائق التركية وبمحافظةتين في شمال شرق البلاد وكانت تركيا في تلك الفترة بحاجة إلى أن تكون تحت حماية المظلة الأمنية الغربية لمواجهة المد الشيوعي والأطماع السوفييتية في أراضيها، وربما يكون إقرارها بإسرائيل وإقامة علاقات معها هو احد أسباب قبول إنضمامها لحلف الناتو الغربي، بالإضافة إلى دورها المهم في الحرب الكورية عام 1950، خاصة إن العام الذي قبلت فيه تركيا في حلف الأطلسي 1952 هو العام نفسه الذي تمت فيه إقامة علاقات مع إسرائيل وتبادل السفراء ويضاف إلى ذلك بعض العوامل الداخلية في تركيا، ومن

¹ . هيثم الكيلاني، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الإستراتيجية، أبوظبي، 1996، ص ص 47-48

أهمها التوجه العلماني لقيادات الدولة في تلك الفترة، فكانت تركيا من أبرز الدول المؤيدة لقيام دولة إسرائيل في الشرق الأوسط، ويعود ذلك إلى الإرتباطات الأيدلوجية والفكرية بين المؤسسة العلمانية في تركيا وإسرائيل، بالإضافة للمصالح المشتركة بين الطرفين ويبدو أيضا إن من أسباب إقامة تركيا لعلاقات مع إسرائيل، وجود عداة مشترك بينهما وبين العرب، فالأتراك العلمانيون يحملون العرب مسؤولية هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى عام 1918، بسبب تعاون العرب مع البريطانيين وإطلاق الثورة العربية الكبرى عام 1916؛ مما أدى إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية، إضافة إلى تأثير الجالية اليهودية في تركيا¹.

ثم يمكن إجمال أهم الأهداف التي دعت تركيا للتحالف مع إسرائيل على النحو التالي²:

- الحصول على باب خلفي موصل إلى واشنطن من خلال إستغلال نفوذ اللوبي الصهيوني في مراكز صنع القرار الأمريكية في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرمني، خاصة في الكونجرس الأمريكي.
- المشكلات الداخلية في تركيا، خاصة بين التيارات العلمانية (المؤسسة العسكرية، والأحزاب العلمانية والمحكمة الدستورية) والإسلامية (الأحزاب الإسلامية والمدارس الدينية).
- الرغبة التركية في الحصول على أسلحة من إسرائيل والإستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي في مختلف المجالات (العسكرية والأمنية والزراعية والعلمية).
- المشاكل الإقتصادية التي عانت منها تركيا وتفاقت في فترة التسعينيات و تركيا تعاني من مشاكل إقتصادية خطيرة بسبب حرب الخليج الثانية عام 1991، ثم ما تلاها من حصار على العراق حتى عام 2003؛ الأمر الذي كبد تركيا خسائر تقدر ب 60 مليار دولار.
- تهدف تركيا من هذه العلاقات الى كسب إسرائيل لجانبها في صراعها مع إيران على المنطقة.
- سعي تركيا للتأكيد على توجهها الغربي في أعقاب صد الإتحاد الأوروبي ورفضه لها في عدة محاولات كان أولها قرار المفوضية الأوروبية عام 1989 في الرد على طلب تركيا الإنضمام للإتحاد الأوروبي بان تركيا تعاني نقصا في الديمقراطية³.

¹ هيثم الكيلاني، المرجع السابق ، ص48

² . لوسي ميلمان ودان رايف، جواسيس المخابرات الإسرائيلية، عمان، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية، ط 1، 1991، ص93

³ إبراهيم خليل أحمد، "الاتفاق العسكري التركي -الإسرائيلي، جذوره طبيعته مخاطره على الأمن القومي العربي"، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1996، ص28.

- بحث السياسة التركية عن دور إقليمي مؤثر يستمد مقوماته من المنطقة نفسها، وليس من خارجها ، ومن ذلك قيامها بدور الوسيط .
- ممارسة تركيا دوراً في الضغط على جيرانها العرب، من أجل تقديم تنازلات في القضايا محل النزاع وبالأخص من سوريا والعراق حول توزيع مياه نهري دجلة والفرات ونشاط المتمردين الأكراد في شمال العراق.
- تبادل المعلومات الإستخباراتية مع إسرائيل، والحصول على صور من الأقمار الصناعية الإسرائيلية حول تحركات ونشاطات حزب العمل الكردستاني.
- التصدي للدعم الإقليمي وعلى الأخص من إيران وسوريا، للجماعات الإسلامية المحلية داخل تركيا والدعم لحزب العمال الكردستاني.
- إيجاد نوع من التحالف التركي الإسرائيلي من أجل تحقيق التوازن الإقليمي في مواجهة التعاون السوري الإيراني المتنامي فتركيا تخشى إن يؤدي تحالف سوري وإيران إلى تحجيم نفوذ تركيا.

ب- أهداف إسرائيل :

وجدت إسرائيل في تحالفها مع تركيا الورقة الراحبة والأمتل لتغيير الهوية العربية الإسلامية للمنطقة ذات الغالبية العربية، عن طريق تركيا التي كانت مركزا للخلافة الإسلامية الأربعة قرون مضت ومحاولة منها لتطويق الوطن العربي بتحالفات مع دول محيطة به حسب إستراتيجية الأطراف التي نادى بها بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي خاصة بعد سقوط نظام الشاه في إيران فتركيا أضحت المتنافس الوحيد لإسرائيل في بحر كله عداً وكراهية لها من قبل العرب.

ويمكن إيجاز الدوافع الإسرائيلية لإقامة العلاقات والتحالف مع تركيا بما يلي¹:

- توسيع دائرة عمقها الإستراتيجي عبر التفافها على سوريا ووصولها إلى حدود العراق وإيران فمساحة دولة إسرائيل صغيرة جدا ما يجعلها دون عمق جغرافي وإستراتيجي في المنظور العسكري الأمر الذي يحرمها من إمكانية إعادة ترتيب صفوفها ولإتسحاب داخل أرضيها في حال وقوع أي هزيمة عسكرية.

¹ جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص ص 127-135

- إقامة علاقات مع تركيا وفقا لنمط حلف بغداد السابق لتخفيف المسؤوليات الأمنية الملفاة على كاهل الولايات المتحدة، ومنها تزايد القوة الإيرانية.
- تشكيل قوة ردع إقليمية حقيقة في مواجهة أي عدوان خارجي ضدها.
- عرقلة تطور الوطن العربي نحو التنمية الشاملة بالتنسيق مع الدول المحيطة وتسمى هذه الإستراتيجية إستراتيجية شد الأطراف بمعنى إشغال أو إنهاك الجسد العربي لإبعاده عن قضايا المصيرية عن طريق خلق وسائل شد على حدوده بالصدمات المسلحة أو بالتسلل إلى داخله لآثاره وتعميق الصراعات الداخلية.
- الحصول على سوق جديدة لمنتجاتها خصوصا الصناعات العسكرية، حيث أدى هذا الاتفاق إلى إدخال مردود مالي ضخم عليها بسبب تحديثها للأسلحة التركية وبيع تركيا أسلحة إسرائيلية ومن تلك الاتفاقيات مشروع في عام 1996 مدته 5 سنوات لتحديث 54 طائرة تركية من طراز (f4) بتكلفة 600 مليون دولار، ومشروع آخر مشترك تم الإتفاق عليه عام 1997 بتكلفة 500 مليون دولار .
- إقدام إسرائيلي على عقد هذا الإتفاق وتزامنه مع إحتلال القوات الارترية لجزيرة حنيش في اليمن بمساعدات إسرائيلية ويأتي ضمن إستراتيجية إسرائيل لتطويق المنطقة العربية في ظل تفكك وحصار العراق وليبيا والسودان آنذاك.
- حصول إسرائيل على إمتيازات عسكرية من تركيا بإستخدامها للقواعد العسكرية التركية بشكل دائم (قاعدة اكينجي) في أنقرة مما يعطي سلاح الجو الإسرائيلي فرصة غارات مفاجئة على أهداف في عمق سوريا أو إيران أو العراق وهذا ما حدث مع سوريا مؤخرا عندما شن سلاح الجو الإسرائيلي غارة على ما أسماه منشأة نووية سورية مستخدمة الأجواء التركية.
- شراء المياه الفائضة عن حاجة تركيا حيث إن إسرائيل تعاني من شح متزايد في المياه خاصة في ظل تقدمها التكنولوجي والزراعي إضافة إلى إحتمال خسارتها أجزاء من حصصها في المياه في حال تم إتفاق نهائي مع الفلسطينيين والسوريين فضلا عما خسرت من حصصها جراء إتفاقية السلام مع الأردن.
- الحاجة إلى دعم أو مساندة خارجية ميدانيا لمواجهة أي حرب شاملة على طول حدودها مع الدول العربية.

المبحث الثالث: أبعاد التعاون التركي الإسرائيلي:

أولاً: التعاون العسكري والأمني:

يطال التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي كل المجالات تقريباً بما فيها أسلحة البر والجو والبحر، ويشتمل على تبادل المعلومات العسكرية والإستخبارية والتصنيع العسكري والتسلح وتجارة السلاح والصواريخ، ويعود تاريخ التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل إلى عام 1958 عندما تم الإتفاق على تعاون شامل ما بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات التركية والذي تطور إلى إتفاق رسمي ثلاثي بإسم (ترايدنت) أي (الرمح ذي الثلاث شعب) بعد أن انضمت إليهما المخابرات الإيرانية (السافاك). وقد سمح ذلك الإتفاق للموساد بجمع المعلومات الإستخبارية وتتبع حركات ونشاطات السوفييت في تركيا ودول الجوار الجغرافي، وتدريب العملاء السريين الأتراك على أساليب وفنون التجسس المضاد، وكيفية إستخدام الأجهزة الإلكترونية مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل¹.

وبدأ خبراء إسرائيليون وأتراك منذ أواخر السبعينيات تبادل غير معلن للمعلومات حول أهدافهما المشتركة ضد ما يسمى بالإرهاب ولا سيما حول عمليات التدريب التي كانت تجري في لبنان والتي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية والأرمن والأكراد والمنظمات التركية المناهضة للسلطة المركزية التركية².

أما الجانب العسكري فقد قام الجانبان بتوقيع على برنامج تعاون سري بينهما حول تطوير الطائرات التركية من نوع (f.4) بكلفة (400) مليون دولار عام 1986 وكذلك ما نشر عن علاقات مستشار الرئيس التركي (الأسبق) تورغوت أوزال وصهره "محمد بابيخامان" مع إسرائيل وقيامه بزيارات سرية عدة لتل أبيب وعقده صفقة شراء قطع غيار أجهزة إلكترونية إسرائيلية لطائرات (f.16) التركية³.

¹ مصطفى طلاس، "التعاون التركي الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي، العدد الأول، اتحاد. الكتاب العرب، دمشق 1997، ص39.

² المرجع نفسه، ص43.

³ يوسي ميلمان ودان رايف، المرجع السابق، ص93.

وجاء التعاون التركي الإسرائيلي ذو الطابع الأمني- العسكري في إتفاقية شباط/فبراير 1996 والإتفاقيات اللاحقة التي دخلت حيز التنفيذ في نيسان/إبريل من العام نفسه لتشكل نقلة نوعية متطورة في علاقات الجانبين ويعد الدعم التقني العسكري والإستخباري الإسرائيلي لتركيا ذو أهمية كبيرة جداً لتركيا من

اجل أن تصبح قوة عسكرية إقليمية فاعلة في المنطقة تخدم المصالح الإسرائيلية الإستراتيجية في الإبقاء على الخلل في التوازن الإستراتيجي القائم بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، إذ أكد الخبير الإسرائيلي (بحز قال) أحد مخططي السياسة الإسرائيلية في كتابه "إستراتيجية عظمى لإسرائيل" أن التحالف بين تركيا وإسرائيل يمثل ضمانة أكيدة لمنع بروز أي قوة عربية مناهضة لمصالح إسرائيل في المستقبل، وتتجسم هذه الأهداف في الوقت نفسه مع رغبات تركيا في مجال تحولها إلى قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، في حين يقول الباحث التركي "أرسين كلايغولو" أن تركيا التي أقامت تعاوناً عسكرياً وأمنياً مع إسرائيل قد تخلت عن أحد ثوابت سياستها الخارجية التي وضعت منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 والذي كان ينص على الحفاظ على التوازن الحصين الذي حاولت تركيا أن تتبعه تجاه العرب وإسرائيل مؤكداً على أن كفة هذا التوازن مالت نحو إسرائيل¹.

وأن تركيا في المستقبل ستتبع سياسة دفاعية وأمنية وثيقة التنسيق مع إسرائيل لغرض مجابهة ما سماه "التهديد المشترك" والإرهاب الذي تدعمه كما قال كل من إيران وسوريا والعراق، وفي هذا السياق تم تشكيل المنتدى الأمني للحوار الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل عام 1996 الذي يدعو إلى إقامة آلية مشتركة لرصد الأخطار التي تهددهما وتحديد سبل مواجهتها ويتضمن ذلك تبادل المعلومات الأمنية والإستراتيجية التي تحصل عليها الأجهزة الأمنية التركية والإسرائيلية في القضايا الإقليمية ويمتد نشاط هذا الحوار إلى إقامة أجهزة رصد وتنصت إلكترونية على حدود تركيا مع كل من سوريا والعراق وإيران².

ورافق ذلك تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين العسكريين والسياسيين بين الطرفين بشكل مكثف منذ إتفاقية شباط/فبراير 1996 والتي تمخضت عن توقيع العديد من الإتفاقيات بخصوص تطوير التعاون

¹ مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص47

² المرجع نفسه ، ص48

في مجالات التدريب وتبادل المعلومات وإجراء المناورات العسكرية المشتركة والتصنيع الحربي المشترك وتحديث إسرائيل للطائرات والدبابات والمعدات العسكرية التركية المختلفة ومن ذلك موافقة الحكومة التركية (السابقة) برئاسة نجم الدين أربكان على إبرام إتفاق مع إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر 1996 تبلغ قيمته نحو (632) مليون دولار يقضي بتطوير وتحديث الأجهزة الإلكترونية وأنظمة الملاحة والرادار ل (65) طائرة حربية تركية من قبل شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية¹.

كما أصبحت تركيا سوقاً مهماً للسلح الإسرائيلي وقطع الغيار وبعض الخدمات العسكرية الأخرى ويقع ذلك ضمن خطة جديدة لتحديث الجيش التركي بكلفة إجمالية تبلغ نحو (67) مليار دولار خلال السنوات السبع القادمة (1996_2002) والتي تعد المرحلة الأولى ضمن خطة إستراتيجية طويلة الأمد أعلنتها القيادة العسكرية التركية تمتد للعقود الثلاث القادمة تبلغ كلفتها نحو (150) مليار دولار، وتأمل إسرائيل أن تكون لها حصة الأسد في هذه الخطة.

وفي هذا السياق فقد قام الجيش التركي بالتعاقد مع شركات إسرائيلية في حقل الإلكترونيات من أجل تزويد الجيش التركي بأنظمة الإنذار المبكر والاتصالات المتطورة²، كما أبرمت تركيا وإسرائيل في أنقرة في نيسان/أبريل 1997 إتفاق تقدير المخاطر الذي ينص على أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة أشهر على مستوى الفنيين وكل ستة أشهر على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان³، كما تم عقد إتفاقية أمنية بين كل من تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية نصت على تعاون أجهزة المخابرات في الدول الثلاث لمواجهة ما سمي "التطرف الديني".

وكانت تركيا تأمل أن تستفيد من الدعم والخبرة الإسرائيلية في مواجهة هذه الحركات والمنظمات المعادية داخل أراضيها مع التأكيد على تماثل التحدي الذي يواجه كل من تركيا وإسرائيل في هذا

¹ جلال عبد الله معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، "شؤون عربية" كانون الأول/ديسمبر، 1996، ص 127.

² محمد نور الدين، المرجع السابق، ص 267.

³ جلال عبد الله معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، المرجع السابق، ص

المجال والذي أسفر عن الدور الكبير الذي لعبه (الموساد) الإسرائيلي في إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في نيروبي في 15 شباط/فبراير 1999 ونقله إلى تركيا.

وجاء في تقرير قام بنشره معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط في تموز/ يوليو 1997 أنه على الرغم من سرية محتويات الإتفاقية الدفاعية بين تركيا وإسرائيل إلا من بين ما تتضمنه برتولاتها التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والمخابرات وأن الإسرائيليين والأتراك يتبادلون المعلومات في مجال المخابرات منذ سنوات وأن إسرائيل ساعدت تركيا في تأمين حدودها ضد عمليات حزب العمال الكردستاني الذي ترى تركيا أن له قواعد داخل كل من سوريا والعراق وإيران¹ ومنها قيام إسرائيل بتركيب رادارات ليلية على طائرات (كوبرا) العمودية الذي يستخدمها الجيش التركي ضد عناصر حزب PKK²، ولم تكن إسرائيل بعيدة عن الفكرة التي طرحتها أنقرة لإقامة "حزام" أو "منطقة أمنية في شمال العراق كجزء من ترتيبات متفق عليها مسبقاً مع الإدارة الأمريكية للإبقاء على الوضع مضطرباً في هذه المنطقة فقد ترددت معلومات في تشرين الأول/أكتوبر 1997 عن إقامة إسرائيل أجهزة تنصت إلكترونية في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران وجمع المعلومات عنها مقابل مساعدة إسرائيل لتركيا في تجهيز المنطقة الأمنية المعلن عنها مؤخراً في شمال العراق³.

وكانت إحدى الإتفاقيات المعقودة بين الجانبين تنص على السماح وتقديم الدعم التركي للموساد الإسرائيلي من أجل القيام بعمليات تجسسية على كل من سوريا والعراق وإيران وانطلاقاً من الأراضي التركية.⁴

ثانياً: البعد التجاري والاقتصادي:

إضافة إلى التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا، هناك علاقات تجارية متنامية ومتسارعة تشمل أكثر من 30 مجالاً، من بينها 11 مجالاً مدنياً وخدماتياً وسياحياً، فالتفاعل بينهما يشمل مجالات مثل

¹ المرجع نفسه، ص 126

² مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 47

³ جلال عبد الله معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، المرجع السابق، ص 135

⁴ مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 46-47

الثقافة والتعليم والعلوم والبيئة وحماية الطبيعة والاتصالات والبريد ومحاربة تهريب المخدرات والصحة والزراعة والري، والتجارة الحرة والتشريعات القانونية وحماية الإستثمار وتجنب الإزدواج الضريبي والتعاون الإقتصادي.

وقد بدأت العلاقات الإقتصادية بين إسرائيل وتركيا منذ قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما عام 1949 لكن هذه العلاقات كانت في تصاعد أو انحسار تبعاً للظروف الإقليمية والدولية، وقد انعكست التطورات السياسية في علاقات الطرفين في أواخر عقد الثمانينات على ارتفاع حجم التبادل 1988 بنسبة 47% أي أنها ازدادت من (61.367) مليون دولار عام-التجاري بينهما للعامين 1987 إلى (90.635) مليون دولار عام 1988 كما ازداد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من أربع شركات عام 1984 إلى تسع شركات عام 1988 استثمرت مبلغاً قدره (1.124) مليار ليرة تركية منها (658) مليون بالعملة الأجنبية¹.

وفي التسعينيات من القرن العشرين قطع الجانبان شوطاً كبيراً في اتجاه تمكين علاقاتهما الإقتصادية والتجارية وقيام مشاريع مشتركة بينهما في مجالات الإنشاء والمقاولات المتعددة الأغراض وأعتبر (ميكاهاريش) وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي (الأسبق) تركيا سوقاً رائجة للمبيعات الإسرائيلية²، وبلغ التعاون مداه في فترة تولي تانسو تشيلر لرئاسة الحكومة التركية حيث اصطحبت معها وفدًا تركيا كبيراً بلغ عدد أعضاؤه نحو (230) شخصاً خلال زيارتها لإسرائيل في كانون الثاني/يناير 1993 ضم وزراء الخارجية والزراعة والطاقة والصناعة والصحة ونحو خمسين شخصية إقتصادية وتجارية ونحو عشرين مواطناً تركيا من أصل يهودي يمثلون جاليتهم في تركيا.

وتم في هذه الزيارة إقرار العديد من الإتفاقيات التجارية مما أدى إلى تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى نحو نصف مليار دولار في عام 1996، وأمّلت تركيا من خلال تطوير علاقتها الإقتصادية والتجارية مع إسرائيل إلى تفادي تفاقم المشكلة الاقتصادية التي تعصف بتركيا

¹ - خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، (بغداد، دار الحرية، 1990) ص 137
² Jacob Abadi, *Israel and Turkey, from covert at overt, Relations "Journal of the center for conflict studies. fall 1995 . (University of new brunwick. Canada). P.125 .*

بسبب تواصل العمليات العسكرية التركية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يكلف تركيا ما بين (7-8) مليار دولار فضلاً عن الحصار المفروض على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي الذي خسرت جراه تركيا نحو (30) مليار دولار وتزايد الدين الخارجي لتركيا من (49) مليار دولار عام (1991) إلى نحو (93) مليار دولار عام 1996، وقد انعكس ذلك على إرتفاع العجز في الموازنة التركية إلى نحو (129)، ترليون كل 67 ألف ليرة تركية دولار واحد بأسعار (1997)، وإلى زيادة التضخم بنسبة (120%) وتفاقم أزمة البطالة وإنخفاض معدل دخل الفرد من (3004) دولار سنويًا إلى (2193) دولار سنويًا (30) وقد أدى ذلك إلى عرقلة جهود تركيا الرامية إلى تطوير علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي ولا سيما في ظل اتفاق الإتحاد المبرم بين الجانبين في كانون الأول 1995.¹

وفي بداية العام 1996 زادت قوة العلاقات التركية الإسرائيلية حيث تم توقيع الإتفاقية الأمنية و زادت العمليات التجارية والإقتصادية بين الدولتان، ما لبث أن تطور الى تعاون مشترك، فقام سلاح البحرية التركي والإسرائيلي بإجراء مناورات عام 1998 في المياه الدولية بالقرب من الشاطئ السوري، إضافة الا انه قد طرأ تحسن على التبادل التجاري بين اسرائيل وتركيا وزادت نسبة التجارة عام 1997 بنسبة 3,7% عما كانت عليه سابقاً، ومع دخول عام 1999 كانت العلاقات التركية الإسرائيلية سياسياً وإقتصادياً تتسم بالعلاقات الوثيقة حيث أن هذه العلاقات إتسمت بالمتانة والصلابة لكن مع دخول الإنتفاضة عام 2000 بدأت العلاقات بالتوتر نتيجة توجيه النقد من قبل تركيا لإسرائيل بسبب سياستها العدوانية تجاه الفلسطينيين.²

وجدت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مدخلا اقتصادياً قد يساعدها على حل أزمتها الاقتصادية وبلوغ هدفها في دخول الاتحاد الأوروبي حيث ترى أن أدائها الاقتصادي قد يتحسن جراء تعاونها مع إسرائيل في مجال السياحة وبيع المياه لإسرائيل وإنشاء منطقة التبادل الحر.

¹ خليل علي مراد، المرجع السابق، ص 19

² سمر حسان، الدور التنموي التركي في الاراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حزب العدالة والتنمية (2002-2010)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012، ص33-35

وكشفت صحيفة هارتس الإسرائيلية عن ارتفاع معدلات التعاون والتجارة بين تركيا وإسرائيل خلال عام 2002، بزيادة تقدر بـ 91.5% مقابل عام 2001، وإن قيمة حجم التبادل التجاري بين الدولتين بلغ عام 2002 (1.2 مليار دولار)، مشيرة إلى أن إسرائيل تولي أهمية إستراتيجية كبرى لتركيا بسبب قربها من سوريا، وأنها مستعدة للتنازل لها في الخلافات التجارية من أجل الحفاظ على العلاقة معها، وقالت الصحيفة في عددها الصادر في 2003/11/16: أن تركيا تعد شريكا تجاريا مهما لإسرائيل بسبب العلاقات التجارية معها وكذلك لعلاقتها في العالم الإسلامي، إضافة لإمكانية أن تضم في المستقبل إلى الإتحاد الأوروبي، وأشارت الصحيفة إلى أن حجم التصدير الإسرائيلي إلى تركيا بلغ عام 2000 (378) مليون دولار، بارتفاع بمعدل 15% مقابل 2001، ودلت الصحيفة على الأهمية التي توليها إسرائيل لتركيا بأنها استجابت في السنوات الأخيرة إلى مطالب تركيا في محاولة للتواصل إلى تفاهم معها حول الرسوم التجارية على إستيراد الحديد والإسمنت رغم أن صناعيين إسرائيليين أكدوا أنها تتعارض وقوانين التجارة الدولية ووعدت تركيا إسرائيل بمشاريع بحجم يتجاوز مليار دولار، وبإعادة تنظيم منظومة تسيير المياه جنوب شرق تركيا¹.

وفي هذا الصدد أعلن المتحدث باسم السفارة (الإسرائيلية) في أنقرة (إتيان نايه) بأن تركيا كغيرها من البلدان بحاجة إلى إستثمار رأسمال أجنبي وأن إسرائيل مستعدة لذلك وتم تحقيق خطة إقتصادية مهمة بين الجانبين في هذا الإتجاه بتأسيس مجلس العمل التركي - الإسرائيلي².

وبسبب كون علاقات كل من تركيا وإسرائيل التجارية تتسجم وتتكامل مع الغرب ولا سيما تركيا، إذ يستحوذ الإتحاد الأوروبي على نحو (34.8%) من صادرات تركيا وعلى نحو (52%) من واردتها فإنهما (تركيا وإسرائيل) وقعا في مارس/ آذار 1996 على إتفاقية للتجارة الحرة وأخرى لتجنب الإزدواج الضريبي وثالثة لتشجيع الاستثمارات المشتركة التي تضمنت تخفيض الرسوم الجمركية من 40 إلى (10%) في بدايات سريان مفعولها ثم إلى (4%) مما يؤدي تلقائيا إلى رفع حجم التبادل التجاري إلى معدلات كبيرة قد تصل إلى نحو ملياري دولار عام 2000³، وهذا الشكل الإقتصادي الجديد يعده الأتراك نواة لسوق حرة مشتركة شرق أوسطية تقف في وجه السوق العربية المشتركة

¹ خليل علي مراد، المرجع السابق، ص 20

² فؤاد جمة خورشيد "تركيا، الموقع الجغرافي والتطلعات الجنوبية"، جامعة البصرة، مجلة الخليج العربي. العدد 3-4، 1993، ص 164.

³ المرجع نفسه، ص 165.

الرافضة لمشروع الشرق أوسطية. كما وقع الطرفان في نيسان 1997 اتفاق النقل البري على أن يجري تنفيذه في حالة تطبيع العلاقات العربية الصهيونية نظراً لوقوع سوريا بينهما. ويتيح التعاون لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها بها علاقات تجارية تفضيلية كما يتوقع أن تسعى شركات المنسوجات والملابس الجاهزة الإسرائيلية من هذا الاتفاق في إقامة مشروعات مشتركة مع تركيا لتجنب إرتفاع تكلفة العمل بما يضمن لإسرائيل الحصول على حصتها المقدره بمليار دولار سنويًا من هذه المنتجات في السوق الأمريكية وتنشط الشركات الإسرائيلية في إستثماراتها الإقتصادية داخل تركيا معتمدة على تفوقها التقني وقدراتها التمويلية عن طريقة زيادة صادراتها من الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الإتصالات والآلات الزراعية والصناعية إلى تركيا وبالتالي إعادة تصديرها من تركيا إلى الدول العربية والتعاون في مجالات الطاقة وشبكات الري حيث تقوم تركيا ببناء سد (بيره جاك) على نهر الفرات قرب الحدود السورية بمشاركة إسرائيلية وأمريكية¹.

وفي الجانب التركي تنشط شركات المقاولات التركية داخل إسرائيل حيث تسهم في بناء مستوطنات اليهود الجدد في الأراضي العربية المحتلة إذ يوجد في إسرائيل ما يزيد عن ثلاثة آلاف عامل تركي يعملون في إسرائيل كذلك وجود نواد ليلية تركية ومحلات بيع المواد الغذائية فضلا عن وجود نحو (80) ثمانين ألف إسرائيلي من أصل تركي الذي لم يقطعوا علاقاتهم مع تركيا وكانوا جسراً لتوطيد التعاون بين الطرفين ويقومون بأعمال متبادلة مع اليهود والأتراك الذين لهم تأثير مهم في الإقتصاد التركي عبر شركات كبيرة مثل شركة (بروفيلو) إضافة إلى تزايد عدد السياح الإسرائيليين في تركيا حيث تشير الإحصائيات إلى زيارة نحو نصف مليون سائح إسرائيلي تركيا عام 1995 وإنفاقهم ما يزيد على (300) مليون دولار في حين لا يقصد إسرائيل من السياح الأتراك أكثر (6) آلاف سائح سنويًا².

ويظهر أن تركيا قد فضلت تطوير علاقاتها مع إسرائيل التي تعتقد بأنها أكثر أهمية وربحية من علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية، وحيث نرى أن معظم الأتراك يشددون على أهمية

¹ هيثم الكيلاني، الأبعاد الاقتصادية، قضايا المياه والغذاء والنفط من منظور الأمن القومي ، المؤتمر القومي العربي السابع، حال الأمة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 ، ص260.

² المرجع نفسه، ص5.

العامل الإقتصادي والتجاري فالخبير التركي في العلاقات الدولية الدكتور (حسن قوني) يؤكد بأن تركيا يمكن أن تكون ميدان عبور مهم لإسرائيل ومجموعات الإستثمار اليهودية الأخرى من أجل الإستثمار في آسيا الوسطى وغيرها كما يمكن لرؤوس الأموال أن تستثمر بأمان فيها وأنه في حالة تركيا في تعاونها مع إسرائيل فإن ذلك سيكسب الثقة لأسواق المال الدولية وتطمح إسرائيل أن تتغلغل إقتصادياً في جمهوريات آسيا الوسطى مستغلة الوجود التركي في هذه الجمهوريات وقيامها بإستثمارات كبيرة هناك ولمواجهة ألمانيا التي تحاول الحصول على إستثمار نفط أذربيجان وكازاخستان عبر إيران ولأن تدفق النفط الأذربيجاني عبر تركيا إلى البحر المتوسط يحقق الفائدة لتركيا وإسرائيل معاً¹.

إن يوجد في تلك الجمهوريات إحتياطي نفطي هائل قدرتها مصادر الطاقة الأمريكية بما يتراوح من 300-90 مليار برميل من الإحتياطي النفطي المؤكد والذي يمكن أن يكون مصدرًا بين محتملا للطاقة التي تفتقر إليها إسرائيل والواقع أن الطرفين لم يدخرا جهداً في هذا الاتجاه ففي 10 كانون الأول/ديسمبر 1996 انعقد في اسطنبول إجتماع موسع شاركت فيه نحو (34) شركة إسرائيلية ونحو (70) شركة تركية بحضور ممثلين عن وزارات الصناعة والتجارة الخارجية الإسرائيلية والتركية للبحث في مسألة إقامة مشاريع مشتركة في الجمهوريات الآسيوية ذات الأصول التركية².

ويأتي هذا في سياق التخطيط الإسرائيلي لتأسيس شراكة مع تركيا في مجال الإستثمارات في آسيا الوسطى حيث سيتضمن الإسرائيليون وصولاً أكثر سهولة الى الجمهوريات ذات الأصول التركية عبر رجال الأعمال الأتراك، وفي الوقت الذي أعلن فيه رسمياً عن قيام تركيا وإسرائيل بإجراء مناورات عسكرية مشتركة في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر (1997) صدر إعلان عن زيادة رئيس الوزراء- البحر المتوسط للفترة 15 الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو إلى جمهورية أذربيجان ذات الأصول التركية والغنية بمواردها النفطية وعلى أثر تلك الزيارة أعلن نتنياهو عن استبدال صفقة الغاز المنفق عليها بين إسرائيل وروسيا الاتحادية باتفاقيات تيرم بين إسرائيل وجمهورية أذربيجان مع جمهوريات آسيا الوسطى³.

¹ هيثم الكيلاني، المرجع السابق، ص 216.

² طلال محمود كداوي، "الأبعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي- الصهيوني"، بغداد، بيت الحكمة، دراسات سياسية، العدد الثاني، 1999، ص 38.

³ طلال محمود، المرجع السابق، ص 261-269.

الفصل الرابع

العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية ومستقبلها

مقدمة:

ارتكزت الإستراتيجية التركية فيما يتعلق بتوجهات السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية على سياسة "تصفير المشكلات والتي تعتمد على إنهاء مشكلات تركيا مع جميع الأطراف والدول"، بحيث تصبح تركيا دولة مركز في العالم، أي أن تكون على مسافة من الجميع ولها دور فعال ومبادر في كل القضايا الدولية، وموجودة في قلب التطورات في الشرق الأوسط بشكل سلمي وبأدوات اقتصادية وثقافية، إضافة إلى ذلك إتباع سياسة تعدد الاتجاهات والمحاور والتي تعني أن تفتح علاقاتها مع الجميع، وتقيم علاقات متنوعة وعلى جميع المستويات مع الجميع، ولا تربط علاقاتها بمحور على حساب محاور أخرى أو ضده أو بديلاً عنه، وقد حملت هذه التغيرات العديد من التغيرات السياسية التركية التي انعكس على علاقاتها الدولية، حيث مثلت السياسة التركية منعرجاً سياسياً حملت بين طياته العديد من المتغيرات التي أثرت على علاقاتها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والأمنية مع إسرائيل، على الرغم من أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد بدأت في وقت مبكر جداً وتحديداً بعد اعتراف تركيا بدولة إسرائيل بسنوات معدودة، حيث تطورت هذه العلاقات ووصلت إلى عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، سواء على المستوى الثنائي بين البلدين، أو على مستوى ثلاثي مع بلدان أخرى، لكن ما حملته سياسة حزب العدالة والتنمية من تغيرات جوهرية في السياسة التركية غير من مسار هذه العلاقات بشكل كبير ولافت، وفي هذا الفصل سيتم استعراض أهم التغيرات التي طرأت على السياسة التركية تجاه إسرائيل.

المبحث الأول: اتجاه العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية

أولاً: العلاقات السياسية

لقد أثار وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني 2002 م، قلق المؤسسة العسكرية التركية من جانب، والساسة الإسرائيليين من جانب آخر خوفاً على مستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية ويعود سبب هذا القلق إلى الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، فعلى أثر ذلك قامت إسرائيل باستدعاء سفيرها في تركيا للتشاور معه وإعادة تقييم العلاقات بين البلدين، في حين عبر بعض الدبلوماسيين الإسرائيليين عن عدم قلقهم حول العلاقات مع تركيا، وقال يورى ووردن أول سفير إسرائيلي في تركيا: "لست متشائماً وعلى العكس فأنا أعتقد أن العلاقات الجيدة بين إسرائيل وتركيا ستستمر، وأضاف إذا أرادت تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والإبقاء على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة والاثنتان يصبان في المصلحة التركية فإن الحكومة الجديدة لا تستطيع أن تعدل علاقاتها السياسية مع إسرائيل".¹

أما الناطق باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية فقد قال: "إن انتصار الإسلاميين المعتدلين لا يفترض أن يؤدي إلى تغييرات مهمة في العلاقة بين الطرفين، وأن التعامل العسكري يصب في إطار مصالح البلدين الإستراتيجية"²

وفي تموز/يوليو 2003 قام الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف بزيارة أنقرة حيث أعرب عن اعتقاده بأن تركيا من خلال مكانتها البارزة في منطقة الشرق الأوسط تستطيع أن تساهم في تحسين علاقات إسرائيل مع الدول العربية، وأن يكون لها دوراً هاماً في تطبيع علاقاتها بالعالم العربي.³

وبالرغم من ذلك، فإن بعض المواقف المتبادلة اعتبرت مؤشراً لتوتر العلاقات الثنائية بشكل نسبي، ففي 12 آب/أغسطس 2003م كان تصويت تركيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار يدين قيام إسرائيل ببناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية المحتلة وزاد الأمر توتراً

¹ يوسف، أحمد، "الحركة الإسلامية في تركيا، الاستهداف والتمكين"، معهد بيت الحكمة، غزة، 2009، ص 77.

² المصدر نفسه، ص 28

³ عوني فياض، تركيا والقضية الفلسطينية تطلعات شعوب ومحددات سياسات، مركز الزيتونة للدراسات والنشر،

بيروت، <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a>.

التقارير الاستخباراتية التي أشارت إلى قيام مجموعة من الضباط الإسرائيليين بتدريب القوات الكردية في إقليم كردستان، والتغلغل الإسرائيلي في شمال العراق، وتحديدًا بعد غزو القوات الأمريكية للعراق في عام 2003-2004.¹

وجاء الغزو الأمريكي للعراق ودخول عدد من عملاء الموساد إلى المناطق الكردية العراقية والتعاون الوثيق بين الجماعات الكردية التركية الانفصالية من جهة، وبين "الإسرائيليين" من جهة أخرى ليدفع العلاقات التركية الإسرائيلية نحو مزيد من التدهور، فقد نشر الصحفي الأمريكي "سايمور هيرش" تحقيقاً كاملاً عن قيام الموساد "الإسرائيلي" بتدريب عناصر حزب العمال الكردستاني، وتعزيز قدراته العسكرية، وقد أثارت هذه العلاقات غضب الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية، فضلاً عن الأحزاب الكمالية والقومية التركية المعارضة لحكومة أردوغان.²

إلا إن التفجيرات التي حصلت في تركيا في أواخر العام 2003 م، والتي استهدفت معابد يهودية والقنصلية البريطانية، مهدت لزيارات دبلوماسية من الجانب الإسرائيلي، فقد قام وزير الخارجية الإسرائيلية سيلفان شالوم بزيارة تركيا، وقام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في كانون أول/ديسمبر عام 2003 بزيارة الحاخام الأكبر لليهود في تركيا، إلا أن الزيارتين التي تلت التفجيرات لم تخفف من مستوى التوتر الذي ساد العلاقات التركية - الإسرائيلية في هذه الفترة، فقد زاد تصريح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 24 آذار/مارس 2004 م الذي وصف فيه عملية إغتيال إسرائيل لزعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين بأنها عملاً إرهابياً، زاد التوتر في العلاقات التركية - الإسرائيلية.³

كما زاد حدة التوتر في علاقة البلدين، قيام القوات الإسرائيلية بعملية "قوس قزح" العسكرية في مدينة رفح بقطاع غزة بتاريخ 18 إلى 23 أيار/مايو 2004، حيث انتقدت تركيا هذه السياسة العسكرية

¹ عوني فياض، المرجع السابق، <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a>

² عائدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية - الإسرائيلية القاهرة: دار الفكر العربي، 1997، ص 23

³ سها بوليك باشا "تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدول العربية المجاورة"، الباحث العربي (لندن) عدد 48، تموز تشرين الأول 1998م، ص 36.

الإسرائيلية، ورفض على أثرها رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته عبد الله غول دعوة لزيارة تل أبيب، وأعلنا عن استدعاء فريدون سينيرلي أوغلو -السفير التركي لدى إسرائيل-، وحسين أفنى بيتشاكلي -القنصل العام في القدس- إلى أنقرة للتشاور، فيما تقرر بالمقابل رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية من مستوى قنصل إلى مستوى سفير، الأمر الذي أثار قلقاً إسرائيلياً، حيث اعتبر ذلك انقلاباً على ثوابت وأسس وتفاهات الدولتين والتي بدت وكأنها تتعرض لإهتزاز شديد¹.

وكان إستدعاء تركيا لدبلوماسيها وعلى رأسهم السفير التركي من إسرائيل بمثابة إحتجاج دبلوماسي، وبالرغم من ذلك ، فإن تركيا لم تكن تريد أن تصعد الموقف وتزيد من حدة التوتر. وقد ظهر ذلك جلياً من خلال تصريح الناطقة الإعلامية باسم السفارة التركية في إسرائيل: "بأن هدف الاستدعاء هو جزء من عمليات دورية للتشاور تهدف في جوهرها إلى محاولة خفض حدة التوتر بين الفلسطينيين وإسرائيل، وأدت المحادثات التي تمت في أنقرة بين مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلي رون بروسور، ونظيرة التركي على تويجان في 25 تشرين ثاني/نوفمبر 2004م إلى تقدم بسيط بين البلدين، حيث تناولت هذه المحادثات العلاقات الثنائية بين الدولتين، وبعض المسائل الإقليمية، وخاصة ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي².

وخلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى إسرائيل في أيار / مايو 2005م، دعا رئيس وزراء إسرائيل الأسبق ارئيل شارون إلى زيارة تركيا. وقد تم التباحث بين الطرفين حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعن إمكانية دخول تركيا كوسيط للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين من جانب، والإسرائيليين والسوريين من جانب آخر، حيث ذكر رئيس الوزراء التركي إن زيارته تهدف إلى توطيد العلاقات والدفع بجهود السلام. وأشار وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم أن تركيا يمكنها أن تكون جسراً لعلاقات إسرائيل مع العالم العربي، كما تم الاتفاق بين إسرائيل وتركيا على إقامة خط هاتفي مباشر بهدف توطيد التعاون بينهما، وعلى إثر ذلك التقى رئيس الوزراء التركي

¹ خالد عبد الله " العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية : تعاون تسليحي وتدريبى أم تحالف استراتيجى " ، تقديرات

استراتيجية ، عدد 74-75 ، نيسان- ايار 1998م ، ص 33

² عوني فياض، المرجع السابق، <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a>

الرئيس الفلسطيني محمود عباس وكبار المسؤولين الفلسطينيين في رام الله، وأعلن أن أنقرة مستعدة لبذل كل الجهود لتشجيع عملية السلام في حال طلب الفلسطينيون والاسرائيليين منها ذلك¹.

لقد كان الهدف الأساسي من زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى إسرائيل محاولة إعادة ترميم العلاقات بينهما التي أصابها العديد من التوتر والبرود خلال الفترة السابقة. من خلال التشاور حول اتفاقيات مختلفة تجارية وعسكرية هذا من جانب، ومن جانب آخر محاولة كسب تركيا مزيداً من الدور على المستوى الإقليمي، وكسب تأييد العرب لها. وفي صيف عام 2005 استضافت تركيا لقاء بين وزير الخارجية الباكستاني خورشيد قصوري مع وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم. وقد رتب أردوغان الموضوع شخصياً بناء على طلب الرئيس الباكستاني برويز مشرف².

كما شهد عام 2006م العديد من الأحداث المؤثرة في مسيرة العلاقات التركية الإسرائيلية، كان من أبرزها فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م، حيث صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يحترم قرار الشعب الفلسطيني، وبعد فترة قصيرة من الانتخابات الفلسطينية كانت زيارة خالد مشعل -رئيس المكتب السياسي لحركة حماس - إلى أنقرة، حيث عقد اجتماعاً مع عبد الله غول -وزير خارجية تركيا-، مما أدى للإحتجاج من قبل إسرائيل وبعض الدول الغربية، علماً بأن رئيس الوزراء التركي لم يقابل خالد مشعل، ولم يتم اللقاء معه في أي مقر حكومي، بل تم في مقر حزب العدالة والتنمية. وقد رافقت هذه الزيارة العديد من الإنتقادات التي وجهت لحزب العدالة والتنمية من جانب معارضيه من داخل تركيا أيضاً، وقد أبلغ عبد الله غول رسالة إلى خالد مشعل مفادها أن على حماس الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف قبل التفاوض معها، وهذا ينسجم مع ثوابت السياسة التركية³.

وأثارت الحرب الإسرائيلية على لبنان في 1 تموز/يوليو عام 2006م اهتماماً تركياً كبيراً، فقد إنتقد أردوغان إسرائيل في تصريح له قائلاً: هل مقابل خطف جنديين إسرائيليين، يسقط كل هذا العدد

¹ المصدر نفسه، <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a>

² يوسف احمد، المرجع السابق ، ص72

³ ممدوح ، المرجع السابق ، ص71.

من المدنيين، إن هذا سلوك غير مقبول على الإطلاق"، وقد صوت البرلمان التركي على قرار إرسال القوات التركية إلى لبنان. وكان قبول تركيا للمشاركة في قوات اليونيفيل سعياً منها لتحقيق عدة أهداف تمثل في: توطيد علاقاتها مع إسرائيل، وكسب تأييد الاتحاد الأوروبي للدخول بعضويته وعض النظر عن القضية القبرصية، وإفساح المجال لها بلعب دور أكبر في الشرق الأوسط، والتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية وتعميق علاقتها بها. فضلاً عن السعي لإستقطاب دعم اللوبي اليهودي في الكونجرس الأمريكي لكي يدافع عن تركيا في حال تم طرح قضية الأرمن والمذابح التي تعرضوا لها في مطلع القرن العشرين¹.

فطبيعة ماسعت اليه تركيا من خلال إنضمامها لقوات اليونيفيل إنما كان يسعى لخدمة مصالحها الدولية والخاصة، فالقضية القبرصية كانت تحمل تهيداً كبيراً للوضع الدولي التركي، إضافة إلا ما يمكن ان تحصل عليه تركيا من إمتيازات سياسية وإقتصادية من قبول عضويتها في الإتحاد الأوروبي، مما يدل على واقع النضح الفكري والسياسي لديها وقدرتها على إستغلال الواقع لخدمة مصالحها الشخصية والدولية.

وفي شباط/ فبراير عام 2007م قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بزيارة إلى تركيا بهدف التباحث مع المسؤولين الأتراك حول السبل الكفيلة لتعزيز التعاون بين البلدين، وإزالة التوترات التي تشوب العلاقة بينهما، كما قامت تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2007م بالدخول كوسيط بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، عبر الاجتماع الشهير بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، بدعوة من الرئيس التركي غول، والسماح للرئيسين الإسرائيلي والفلسطيني بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون الرئيس الإسرائيلي أول مسؤول إسرائيلي يلقي خطاباً في برلمان دولة مسلمة².

إلا أن التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية عاد من جديد بعد تنديد الجانب التركي بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي بدأ في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2008، حيث عبر رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان عن إستيائه من تصرفات رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي إجتمع به قبل يومين

¹ علي صالح، المرجع السابق، ص2.

² المرجع نفسه، ص3.

من الهجوم ولم يخبره بشيء حوله، بل إنهما تابحا في ترتيب عملية السلام والمصالحة في الشرق الأوسط ، ومما سعد من حدة التوتر بين البلدين انسحاب رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان من جلسة منتدى مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي في 29-1-2009 ، على إثر مواجهة علنية مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، حينما وصف أردوغان العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة بأنها "جرائم حرب". وعلى صعيد آخر اعتبر رئيس الوزراء التركي أردوغان نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي أجريت في 10-2-2009 ، والتي تمخضت عن فوز كل من نتياهو وليبرمان، بأنها تقود إلى مستقبل مظلم في المنطقة، وهو ما اعتبره مراقبون إشارة الى مزيد من التوتر في المستقبل بين انقرة وتل أبيب¹.

أما بالنسبة لرد فعل إسرائيل على تلك التحركات والتصعيد على المسار التركي، فقد هاجم قائد القوات البرية الإسرائيلية "أفي مزراحي" رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأسلوب عنيف متهماً الأتراك بارتكاب بمذابح ضد الأرمن، فضلاً عن احتلال شمال جزيرة قبرص. واستدعت وزارة الخارجية التركية السفير الإسرائيلي في أنقرة وأبلغته احتجاجها الرسمي على تلك التصريحات، وطلبت أيضاً عاجلاً بشأنها، وامتداداً للتوتر في العلاقات بين البلدين أتى قرار أحمد داود أوغلو وزير الخارجية بوقف ترتيبات زيارته إلى إسرائيل لحضور مؤتمر سياسي ينظمه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز وإلغاء مناورات بحرية أمريكية تركية إسرائيلية مشتركة بدأت يوم 17 آب/ أغسطس 2009 في شرقي البحر المتوسط جنوبي تركيا تحت اسم "عروس البحر الآمنة"².

ثم قام احمد داود أوغلو بزيارة إيران في 12 من أيلول/ سبتمبر 2009 بعد إشتراكه في جلسة وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في القاهرة من أجل القيام بدور الوسيط في تسوية النزاعات بين إيران والغرب حول الملف النووي الإيراني.

¹ عابدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية - الإسرائيلية القاهرة: دار الفكر العربي، 1997،

ص77

² طلعت مسلم، المرجع السابق ، ص42.

بالإضافة لحرص تركيا على علاقاتها مع إيران سواء ما يتعلق منها بالتعاون في مواجهة التحدي الذي يشكله الانفصاليون الأكراد أو فيما يتعلق بالنواحي الإقتصادية، فتركيا تتبع سياسة جديدة تقوم على جذب الإستثمارات العربية والإسلامية.

وهاجم أردوغان في 28-9-2009 في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الغربية لوقوفها ضد إيران لسعيها إمتلاك قدرات نووية، في حين تغمض عينيها عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، ويتضح مما سبق أن أردوغان يريد أن يوصل رسالة قوية للغرب مفادها أن إسرائيل هي الخطر الأكبر على استقرار المنطقة وليست إيران، هذا بالإضافة للرسالة الأهم وهي أن تركيا لن تكون أداة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ ضربة عسكرية ضد إيران¹.

وبالنسبة لتداعيات الفتنور التركي تجاه إسرائيل على مستوى الشعب الإسرائيلي: نشرت صحيفة «حرييت» التركية تحقيقا عبرت خلاله عن نبض الشارع الإسرائيلي تجاه مواقف أردوغان الأخيرة ضد إسرائيل، حيث عبر الإسرائيليون عن قلقهم على حياتهم إذا توجهوا إلى تركيا، فضلاً عن حياة أقاربهم هناك. ويشير التقرير الذي كتبه موفد الصحيفة إلى إسرائيل أن 60% من عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا، والذين يبلغ عددهم سنويا حوالي 600 ألف قد الغوا سفرهم².

فضلاً عما سبق فقد ذكرت صحيفة "هاآرتس" أن المسؤولين الأمنيين في إسرائيل طلبوا من شركات الطيران عدم تسيير رحلات إلى أنطاليا في جنوبي تركيا لأسباب أمنية، بعدما امتنعت السلطات التركية عن السماح للعناصر الإسرائيلية الأمنية المسلحة بدخول مطار المدينة. وقالت الصحيفة إن قرار منع الرحلات إلى أنطاليا سيبقى قائماً إلى حين حل المشكلة، ويسرى ذلك على شركة "العال" وكل الرحلات السياحية الخاصة³.

¹ عادل عبد الرحمن ، عودة العلاقات التركية - الإسرائيلية، مقال منشور بتاريخ 26-3-2013 ، على الموقع

الإلكتروني : <http://www.fatehmedia.ps/page-2400.html>

² المصدر نفسه

³ طلعت مسلم ، المرجع السابق، ص 43

وأدى ما قامت به إسرائيل من اعتداء على سفينة مرمرة عام 2010 إلى زيادة حدة التوتر في العلاقات الإسرائيلية التركية ، ودخلت الأزمة بين تركيا وإسرائيل مرحلة جديدة، عندما وجه المدعي العام التركي في 28 أيار/مايو 2012 لائحة إتهام في محكمة جنایات تركية، ضد أربعة من قادة الجيش الإسرائيلي المسؤولين عن العدوان على سفينة مرمرة وهم: رئيس هيئة الأركان العامة السابق جابي أشكنازي، ورئيس جهاز المخابرات العسكرية السابق عاموس يادلين، وقائد سلاح البحرية السابق اليعيزر مروم، ورئيس شعبة المخابرات السابق في سلاح الجو الإسرائيلي أفيشاي ليفي. وطالب المدعي العام التركي الحكم بالسجن تسعة مؤبدات على كل واحد من المتهمين المذكورين¹.

بذلت العديد من الأطراف وفي مقدمتها الإدارة الأميركية جهدا من أجل إنهاء الأزمة بين تركيا وإسرائيل واعتبرت الإدارة الأميركية أن الأزمة القائمة بين أهم حليفين لها في المنطقة تضر بالمصالح الأميركية لا سيما في ضوء الربيع العربي وتطور أحداثه وسقوط حليفها مبارك واستمرار الثورة السورية ومواصلة الجهد الدولي الذي تحركه كل من إسرائيل وأميركا لوقف المشروع النووي الإيراني. وفي سياق هذا الجهد حثت الإدارة الأميركية نتنياهو على الاعتذار لتركيا بيد أن نتنياهو رفض ذلك. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن الإدارة الأميركية قدمت العديد من الأفكار والمبادرات لإنهاء الأزمة بين الدولتين من دون أن تحقق نجاحا يذكر. ويبدو أن الإدارة الأميركية استخفت بعمق التمسك التركي بمطلب الاعتذار. فبعد أن فشلت في إقناع نتنياهو بالاعتذار إقترحت الإدارة الأميركية أن يجري اردوغان ونتنياهو محادثة هاتفية سرية بينهما ثم يصرح في أعقابها كل منهما بتصريحا مختلفا لجمهوره عما دار في المحادثة الهاتفية. فيعلن اردوغان أن نتنياهو يعتذر له بينما يعلن نتنياهو أنه أعرب عن أسفه لسقوط ضحايا. ثم تقوم الدولتان برفع التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى سفارة فترسل تركيا سفيرها لها إلى تل أبيب وترسل إسرائيل سفيرها لها إلى أنقرة. وبعد ذلك تدفع إسرائيل تعويضات لعائلات الضحايا الأتراك. بيد أن تركيا رفضت هذا الاقتراح لعدم إستجابته لمطلبها الأساسي الداعي لإعتذار إسرائيلي واضح².

¹ علي بردنشاين، "واشنطن عرضت مخططا لإنهاء الأزمة بين إسرائيل وتركيا"، معاريف، 12 - 12 - 2011.

<http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/315/355.htm>

² المصدر نفسه

وفي الوقت الذي تمسكت إسرائيل بموقفها الراض لتقديم الاعتذار، توسطت بريطانيا في تموز/ يوليو 2012 ، بعد التنسيق مع الولايات المتحدة، بين إسرائيل وتركيا من أجل وضع حد للأزمة بينهما في ضوء استمرار الثورة في سورية وتطور الأحداث في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق أجرى رئيس الحكومة البريطانية كامبرون سلسلة اتصالات مع رئيس الحكومة التركية اردوغان ورئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو، ونقل أيضا عددا من الرسائل بينهما ، بيد أنه لم ينجح في جسر الهوة بين الطرفين. وفي 27 تموز/ يوليو 2012 اجتمع كامبرون في مقره في لندن مع اردوغان وتطرق اجتماعهما إلى العلاقات التركية -الإسرائيلية، وأشار كامبرون إلى ضرورة إنهاء الأزمة في العلاقات التركية - الإسرائيلية في ضوء استمرار الثورة في سورية وتدهور الأوضاع فيها، ولكنه لم يأت بأي تغيير في الموقف الإسرائيلي، إذ استمرت إسرائيل في رفضها تقديم الاعتذار. وتمسك اردوغان في هذا الاجتماع بشروطه الثلاثة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل وفي مقدمتها الاعتذار الإسرائيلي الواضح لتركيا. ومن الملاحظ أن كامبرون حث نتنياهو و اردوغان على إنهاء الأزمة بين بلديهما من أجل التنسيق بينهما بشأن الوضع في سورية. ولكن لم تكن هناك قناعة لدى الرأي السائد في الحكومة الإسرائيلية بوجود أرضية مشتركة متينة بين إسرائيل وتركيا في الشأن السوري ومستقبل سورية. فتركيا وفق إسرائيل تؤيد إسقاط النظام السوري وإقامة نظام ديمقراطي في سورية يأتي بحكم الأخوان المسلمين في سورية، وهذا ما لا تريده إسرائيل، التي ترغب في إطالة الصراع في سورية أطول فترة ممكنة أولا، ولا ترغب بإقامة نظام ديمقراطي قد يأتي بالإخوان المسلمين ثانيا¹.

وفي نفس الفترة التي توسطت بها بريطانيا بين تركيا وإسرائيل بادر نتنياهو واجتمع مع مجموعة من الصحفيين الأتراك في مكتبه في القدس. أعرب نتنياهو في هذا اللقاء، عن رغبته في إعادة العلاقات بين إسرائيل وتركيا إلى سابق عهدها، وادعى أن تركيا وإسرائيل تجمعهما مصالح مشتركة وأنهما الدولتان المستقرتان الوحيدتان في المنطقة، بخلاف الدول الأخرى التي تشهد عدم استقرار. وذكر أحد مستشاري نتنياهو للصحفيين الأتراك أن الدولتين لا زالتا تبحثان عن "صيغة سحرية" لا تضر بأي من الدولتين من أجل إنهاء الأزمة بينهما. وعند نشر أقوال نتنياهو ومستشاريه في تركيا، رد عليه وزير الخارجية التركية احمد داود أوغلو أن رسائل بواسطة وسائل الإعلام لن تحل المشكلة،

¹ راك رفيد، "بريطانيا تروج لمبادرة مصالحة بين إسرائيل وتركيا"، هآرتس، 2-8-2012.
<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.179168>

وأنة "من أجل تطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا فإن على إسرائيل الإعتذار، وفي 17 أيلول/ سبتمبر 2012 كشف رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان النقاب عن أنه في نفس الفترة التي توسطت بها بريطانيا، أرسل رئيس الحكومة الإسرائيلية نتياهو رجل أعمال يهودي أميركي - الذي تبين أنه كان وفق ما ذكرته الصحف التركية رون لأودر، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي - للتوسط من أجل إنهاء الأزمة بين الدولتين. وذكر اردوغان أنه أكد لمبعوث نتياهو أن على إسرائيل الاعتذار ودفع التعويضات لعائلات الضحايا الأتراك وفك الحصار عن قطاع غزة من أجل تطبيع العلاقات بين الدولتين. وأضاف اردوغان أيضا أنه توجه إليه في الشهور الأخيرة رئيسا الولايات المتحدة وروسيا علاوة على رئيس وزراء بريطانيا وتوسطوا لحل الأزمة مع إسرائيل، وأنه عاد وأكد على شروط تركيا الثلاثة من أجل تطبيع العلاقات مع إسرائيل¹.

وهناك من يرى إن ثمة توجهين متناقضين في دائرة صنع القرار "الإسرائيلية" حيال العلاقات مع تركيا، الأول يرى أن تركيا لم تعد معنية بالعلاقات الإستراتيجية مع "إسرائيل"، وأنه ينبغي إعادة النظر في تلك العلاقات، في حين يرى أصحاب الرأي الآخر أنه يمكن إصلاح العلاقات وإعادتها إلى مسارها الطبيعي².

إن تتبع واقع العلاقات السياسية بين إسرائيل وتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية يشير إلى التدهور الحاصل في العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل ، حيث أن طبيعة هذه العلاقات بنيت أساسا على المصالح الخاصة لكلا الطرفين، إلا أن التوتر المستمر في هذه العلاقات انعكس سلبا على تعزيز المصالح الإستراتيجية بينهما.

ثانيا: العلاقات الأمنية والعسكرية:

عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على توثيق علاقتها مع إسرائيل، التي أقامتها الحكومات التركية السابقة وكان من أهم الجوانب التي عملت الحكومة التركية على توثيقها مع إسرائيل في الجانب العسكري والأمني فقد تم توقيع صفقة عسكرية بين الجانبين بقيمة 668 مليون دولار في شهر

¹ راك رفيد، "أردوجان: إسرائيل أرسلت رجل أعمال يهودي للتوسط"، هآرتس، 19-9-2012.

<http://www.haaretz.co.il/news/barakavid/1.182689>

²تدخلات أمريكا في البلدان الإسلامية - تركيا (عربي - انجليزي) منشورات الوكالة العالمية، 1991.

آذار /مارس 2002م، لتطوير الدبابات التابعة للجيش التركي، وتزويدها بمنظومة معلومات تكنولوجية في مجال الدبابات، حيث تساعد هذه التكنولوجيا الجانب التركي على إنشاء صناعة دبابات مستقلة في المستقبل¹.

وكذلك زيارة رئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أذكوك في تموز/يوليو 2002م لإسرائيل، حيث التقى مع رئيس الأركان الإسرائيلي "موشيه يعلون"، لمناقشة العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية بين البلدين، وفي تشرين الثاني من نفس العام أجرى رئيس القسم السياسي في وزارة الحرب الإسرائيلية اللواء احتياط عاموس جلعاد نقاشاً دورياً حول العلاقات الأمنية بين إسرائيل وتركيا. وقد حضر النقاش الملحق العسكري في تركيا والعقيد مارسيل إيف، وذلك لكيفية تطوير التعاون الأمني والعسكري بين الطرفين، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2003م جرى نقاش في وزارة الدفاع بأنقرة بمشاركة كبار مسؤولي قسم التكنولوجيا في الجيش الإسرائيلي، ونظرائهم في الجيش التركي، وقد تبين من النقاش أن النشاط المشترك بين الجيشين التركي والإسرائيلي ارتفع عام 2003م بنسبة 40%².

وعقد اجتماع بين عبد القادر إكسو -وزير الداخلية التركي- وتساخي هينغي - وزير الأمن العام الإسرائيلي - في أنقرة بتاريخ 24 كانون أول/ ديسمبر 2003 م، تم خلاله التوقيع على مذكرة تفاهم حول التعاون الأمني والعسكري. وطلب الوزير الإسرائيلي من تركيا أن تقوم بدور الوسيط لحل المشاكل بين إسرائيل وسوريا. وفي بداية أيار/ مايو 2005 زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إسرائيل، وقد اجتمع مع الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف ورئيس الوزراء الأسبق آرييل شارون، وجرى الاتفاق على التعاون المشترك في العديد من القضايا الإستراتيجية المهمة، كان أهمها مواصلة التعاون العسكري بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم التأكيد على تطوير (17) مشروعاً مشتركاً بين تركيا وإسرائيل في المجالات العسكرية تقوم بموجبها تركيا بشراء معدات عسكرية من صنع إسرائيلي، مقابل أن تزود تركيا إسرائيل بالمياه، الأمر الذي يشير إلى أن العلاقات التركية الإسرائيلية العسكرية والأمنية علاقات إستراتيجية، وأن كلا البلدين يعطي أولوية هامة لهذه العلاقات، كما يعطي مدلولاً أن حزب العدالة والتنمية إستطاع أن يكسب الرأي العام التركي من خلال

¹ محمد نور، العلاقات التركية الإسرائيلية مرحلة جديدة، جريدة الشرق، الدوحة، 2005، ص9.

² المرجع نفسه ، ص11

تصريحاته السياسية المناهضة للمواقف والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، أما على صعيد الممارسات الفعلية ضمن الإستراتيجية التي أعلن عنها أحمد داوود أوغلو فقد وثق علاقته مع إسرائيل في المجال الأمني والعسكري، لكسب إسرائيل تأييد في تحقيق الأهداف التي ترنو إليها السياسة التركية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، وكسب ود المؤسسة العسكرية التي ترى بأن العلاقات العسكرية والأمنية مع إسرائيل يجب أن تبقى وتتطور¹.

وفي 22 كانون أول / ديسمبر 2005 قام رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس بزيارة أنقرة ومقابلة نظيره التركي رئيس الأركان الجنرال حلمي أوزكوك وناقشا مشروعات ذات اهتمام مشترك مثل الإرهاب، وأنشطة إيران النووية وخلال هذه المحادثات وافقت كلا من إسرائيل وتركيا على استمرار التدريبات العسكرية المسماة "حورية البحر المتمكنة" وإستخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس بشكل أكثر فاعلية لمراقبة "الجماعات الإرهابية" وأنشطتها في المنطقة².

وفي آذار/مارس عام 2006م أبرمت السلطات العسكرية التركية صفقتين دفاعيتين مع إسرائيل، صفقة أولى لبرامج الإستطلاع الإستراتيجية عالية التقنية، والثانية لأغراض التشويش على الرادارات³.

وقد وصلت العلاقات العسكرية الأمنية التركية - الإسرائيلية إلى مرحلة الذروة إبان هذه الفترة، حيث شمل التعاون جميع المجالات العسكرية والأمنية، بل ذهبت إلى الدخول في مرحلة العلاقة الإستراتيجية من خلال الإتفاقيات التي وقعت، والتطور الذي استطاعت تركيا أن تحدثه في جيشها على كافة المستويات مستفيدة من الخبرة الإسرائيلية، وواقع حجم التبادل التجاري العسكري بين البلدين، كما زار رئيس الوزراء الإسرائيلي "يهود أولمرت" أنقرة في 13 شباط/فبراير 2007م، للتباحث مع المسؤولين الأتراك حول السبل الكفيلة لتعزيز التعاون القائم بين البلدين. وفي 11 شباط/فبراير 2008م وصل وزير الجيش الإسرائيلي "يهود باراك" إلى أنقرة. لمقابلة مع نظيره التركي وجدي غونول، وقد أعلن وزير الدفاع التركي في اليوم التالي بأن تطور التعاون بين تركيا وإسرائيل

¹ يسري الغول، اثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص100.

² المصدر نفسه، ص103

³ المصدر نفسه ، ص103

يسهم في سلام وإستقرار الشرق الأوسط، وأضاف "بأن بلاده وقعت 15 اتفاقية مع الجيش الإسرائيلي، كما تقوم بأعمال عسكرية مشتركة مع إسرائيل، وأن مسؤولي الدفاع الأتراك والإسرائيليين أحيوا المحادثات المتعلقة بشراء أقمار صناعية للتجسس، وفي ظل هذه الاتفاقيات باتت إسرائيل أقرب إلى تركيا من أي وقت مضى¹.

وفي 11 تشرين أول/أكتوبر 2009م قامت تركيا بتأجيل المناورات الجوية المشتركة التي تنظمها سنوياً بمشاركة الولايات المتحدة وإسرائيل وعدد من دول حلف شمال الأطلسي، والتي تعرف باسم نسر الأناضول، وفي تحليل إسرائيلي لما وراء هذه التطورات قال محلل الشؤون الشرق أوسطية والخبير في الشؤون التركية "يوسى نيشر"، إن إلغاء المشاركة الإسرائيلية في مناورات "نسر الأناضول" بمثابة خطوة أولى من الجيش يترجم بها لأول مرة مواقف رجب طيب أردوغان المعادية لإسرائيل.

ونتيجة لإستبعاد إسرائيل من تلك المناورات قررت كل من الولايات المتحدة وإيطاليا الانسحاب من تلك المناورات. وقد أشار أحمد داود أوغلو في حوار أجرته الفضائية "العربية" في 2009/10/14 إلى أن استبعاد إسرائيل من تلك المناورات إنما يعد إستجابة لضمير الشعب التركي، الرفض لإشتراك سلاح الجو الإسرائيلي في حرب غزة. وفي الوقت ترى تركيا بأن ما حدث يعود إلى تعثر في صفقة أسلحة بين البلدين، حيث قررت فرض غرامة مالية على إسرائيل بمبلغ يزيد على 3 ملايين دولار بسبب تأخرها في تزويدها بطائرات من دون طيار²، ورداً على استبعاد إسرائيل من مناورات نسر الأناضول تحفظت إسرائيل على وساطة تركيا في عملية السلام³.

كما صعدت تركيا في عام 2010 إنتقاداتها لإسرائيل لإستعمال القوة المفرطة ضد الفلسطينيين، ومن ثم دعوتها لاحقاً من قبل أردوغان وخلال زيارته إلى لبنان إلى إحترام سيادة لبنان وعدم إختراق أجوائها الجوية. وتطرق أردوغان أيضاً إلى السلاح النووي الإسرائيلي قائلاً: "المنطقة لا يمكن أن

¹ يسري الغول، المرجع السابق، ص104

² طلعت مسلم، المرجع السابق ، ص78.

³ هيثم الكيلاني، المرجع السابق ، ص55

تقبل الحالة الثنائية، هؤلاء الذين يحذرون إيران حيال تطوير سلاح نووي لا يسمعون الكلام نفسه تجاه إسرائيلي، إسرائيل لم تتكر وجود ترسانة نووية لديها، بل على العكس إنها أكدت ذلك¹.

وتشير المصادر العسكرية والأمنية أن حجم التبادل العسكري بين أنقرة و تل أبيب هبط من مليار دولار عام 2010، إلى ما بين 90 - 100 مليون دولار في السنوات اللاحقة، وهو ما اعتبرته إسرائيل مؤشرا يدعو إلى القلق، ودفعت هذه المعطيات الجديدة إسرائيل إلى دراسة إستراتيجية الصفقات العسكرية مع تركيا، حيث ترى المصادر الإسرائيلية، أن تدهور العلاقة بين الدولتين شوّس على استكمال صفقة الطائرات من دون طيار، التي وقع عليها عام 2004 البالغة قيمتها 180 مليون دولار. حيث أرسلت إسرائيل إلى تركيا طائرتين من نوع هيرون بدلاً من ثماني طائرات متفق عليها، وأوضحت المصادر أن تدهور العلاقات الدبلوماسية انعكس أيضاً على العلاقات بين منفي الصفقات العسكرية بين الطرفين، حيث أعلن الأتراك أنهم لا ينوون مواصلة صفقات الأسلحة مع إسرائيل، واتهموا شركة ألفت المصنعة للطائرات، بوضع عراقيل أمام انجاز الصفقة، فيما اتهم الجانب الإسرائيلي المسؤولين الأتراك بتعطيل الصفقة².

ووصلت العلاقات العسكرية - الأمنية بين إسرائيل وتركيا إلى أدنى مستوى لها بعد العدوان الإسرائيلي على سفينة مرمرة عام 2010 ، فقد أوقفت تركيا المناورات العسكرية بين الدولتين وأنهت الصفقات العسكرية ووضعت حدا للعلاقات المخبرانية - الأمنية التي كانت قد بدأت سرّيا في عام 1957.

وكانت نقطة التحول في العلاقات المخبرانية بين الدولتين عندما عين هاغان فيدان المعروف بتعاطفه مع إيران، رئيسا للمخابرات الخارجية التركية، وقد عبر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود براك عن قلقه الكبير من تعيين هاغان فيدان رئيسا للمخابرات التركية قائلا: "توجد لنا أسرار كثيرة في أيدي

¹ عاطف ابو سيف واخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، المشهد الاسرائيلي للعام 2010، المركز الفلسطيني

للداسات الاستراتيجية، 2011، ص85

² عاطف ابو سيف، المرجع السابق، ص159

المخابرات التركية الخارجية، ومجرد التفكير بأن هذه الأسرار قد تكون مفتوحة أمام الإيرانيين للإطلاع عليها مقلق للغاية¹.

كان لتدهور العلاقات السياسية والأمنية بين إسرائيل وتركيا في أعقاب العدوان الإسرائيلي على سفينة مرمرة تأثيره الكبير على كيفية تصنيف تركيا لإسرائيل، لجهة المخاطر التي تشكلها إسرائيل على تركيا والمنطقة. فقد أدخلت الوثيقة التي أصدرها مجلس الأمن القومي التركي لعام 2010 والتي يطلق عليها "الكتاب الأحمر"، إسرائيل في مصاف الدول التي تثير القلاقل والنزاعات والتي تعرض الاستقرار في المنطقة للخطر، ومن ناحية أخرى، أدخلت تركيا تغييرات في أنظمتها التكنولوجية العسكرية التي مكنتها من التعامل مع إسرائيل كدولة معادية وليس كدولة صديقة. فقد امتلكت تركيا، كدولة في حلف الناتو، طائرات وأنظمة تكنولوجية تميز بين طائرات الدول الصديقة وطائرات الدول المعادية. وكانت هذه الأنظمة التي بحوزة الجيش التركي تعتبر الطائرات الإسرائيلية طائرات دولة صديقة ما يحد من قدرتها على الاشتباك معها. وفي أعقاب توتر العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل أدخل الجيش التركي أنظمة تكنولوجية جديدة في مركز القيادة والتحكم للجيش التركي وفي الطائرات والقطع البحرية التركية وفي أنظمة الدفاع الجوي التركي، ما مكنها من التعرف على الطائرات والقطع البحرية العسكرية الإسرائيلية والتعامل معها كتابعة لدولة معادية.

ففي نهاية أيلول/سبتمبر حلقت طائرتان عسكريتان إسرائيليتان فوق سفينة تركية كانت تنقب على الغاز بالقرب من الجزء التركي من جزيرة قبرص، ثم اخترقت المجال الجوي لقبرص التركية؛ فاعترضتها طائرتان عسكريتان تركيتان، فعادت الطائرتان الإسرائيلييتان إلى إسرائيل، وقد كررت إسرائيل اختراقها للمجال الجوي للجزء التركي من جزيرة قبرص عدة مرات، وتصدت لها الطائرات التركية. ففي أواسط أيار/مايو 2012 أعلن الجيش التركي أن الطائرات التركية اعترضت طائرة عسكرية إسرائيلية اخترقت أجواء قبرص التركية وأرغمتها على الفرار، وفي كانون الثاني/

¹ يتسحاق غال، "التجارة الإسرائيلية مع أسواق الشرق الأوسط في عام 2011"، اقتصادي، عدد 1، مجلد 2، يناير 2012.

http://dayan-ng.tau.ac.il/sites/default/files/Iqtisadi_January2012_eng_final_0.pdf

يناير 2012 حلفت طائرة تجسس إسرائيلية من دون طيار فوق مجال تركيا الجوي، وحاولت طائرتان عسكريتان اعتراض طائرة التجسس الإسرائيلية إلا أنها تمكنت من الفرار.¹

وعلى الرغم من الفتور في العلاقات التركية الإسرائيلية والذي يتمحور بشكل رئيسي حول تحركات تركيا النشطة في المنطقة والذي يغضب إسرائيل، نظراً لحرمانها من عدة أوراق وملفات إقليمية كانت تلوح بها وتحاول استخدامها للتهديد من أجل الحصول على تنازلات سياسية وأمنية سواء في علاقاتها مع الأتراك أو في مسائل تهم تركيا وتطال حساباتها ومصالحها الإقليمية. إلا أن إسرائيل ترى في تركيا الحليف الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال الإستغناء عنه. وبلغة المصلحة فإن إسرائيل تحتاج إلى استخدام العمق الاستراتيجي التركي للدفاع عن نفسها. فنظراً لصغر حجمها الجغرافي، وكثافة سكانها، فإن اختراق صاروخ واحد يحمل أسلحة كيميائية أو بيولوجية لأجوائها سيكون كافياً لإلحاق دمار شامل بها.²

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية:

تطورت التبادلات التجارية بين تركيا وإسرائيل، ففي كانون أول/ديسمبر عام 2003 قامت إسرائيل بشراء بضائع تجارية متنوعة من تركيا تقدر قيمتها بنحو مليار دولار، وفي 14 يوليو/حزيران 2004 قام وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي آنذاك أيهود أولمرت بزيارة تركيا، وقابل الرئيس التركي احمد نجت سيزر مع وزير الخارجية عبد الله جل ووزير الاقتصاد التركي علي بابا خان ووزير الاتصالات بينالي بيلديرم ووزير الطاقة حلمي غولر، والسبب الرئيسي في زيارة أولمرت هو اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة التركية-الإسرائيلية والتي ترأسها أولمرت.³

كما وقعت تركيا وإسرائيل صفقة في 24 أيار/مايو 2004 م تبلغ قيمتها 800 مليون دولار لبناء ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعي في إسرائيل، حيث وقعت الإتفاقية إبان زيارة وزير البنية

¹ "تقرير في تركيا: طائرات حربية اعترضت طائرة إسرائيلية"، هآرتس، 17 - 5 - 2012.

<http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.171002>

² محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب- تأمر غربي صهيوني ماسوني بدأ ضد الإمبراطورية

العثمانية ومستمر في تركيا والعالم العربي والإسلامي دمشق: دار الفكر، 2002، ص 57

³ محمد نور، المرجع السابق، ص 11

التحتية الإسرائيلي جوزيف باريتزكي إلى تركيا في أيار/مايو 2004م، وقد جاءت هذه الاتفاقية لتلطيف الأجواء بين تركيا وإسرائيل بعد الإنتقادات التركية لإسرائيل بشأن ممارساتها العنيفة في الأراضي الفلسطينية وسياسة الإغتيالات التي تتبعها، أما في عام 2005م، فقد كانت تركيا الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل في الشرق الأوسط، حيث بلغت قيمة الواردات التركية من إسرائيل 900 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة الصادرات التركية لإسرائيل 1.2 مليون دولار¹.

وفي أيار/مايو 2006م قام اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية بتوقيع إتفاقية تعاون إقتصادي مع غرفة التجارة التركية لمنطقة "أيجيبان"، لتدعيم العلاقات التجارية الثنائية. وتمت هذه الإتفاقية بعد زيارة نديم بكليوجو -نائب رئيس منطقة أيجيبان للصناعة- والهيئة التنفيذية في إسرائيل، وتفاوضت تركيا وإسرائيل على تأسيس مشاريع للطاقة والمياه التي ستنتقل المياه والكهرباء والغاز الطبيعي والبتروول عبر أنابيب إلى إسرائيل، و بلغ حجم الواردات الإسرائيلية من تركيا خلال عام 2006م 1.4 مليار دولار، في حين بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا حوالي 800 مليون دولار، وقد تركزت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في مجال الكيماويات والآلات، بينما تركزت وارداتها في الأنسجة والمعادن، إضافة إلى ذلك تم إنشاء شركات إسرائيلية تركية مشتركة للقيام بمشاريع داخل الدولتين، والمساهمة الإسرائيلية بنقل التكنولوجيا المتطورة لكافة المجالات في الجانب التركي، وخاصة الصناعي والزراعي منها. وفي 31 تموز/يوليو 2006 م وقعت إسرائيل و تركيا على اتفاق يعزز التبادل الغذائي والزراعي بين البلدين، حيث بلغت صادرات تركيا في هذا المجال وبناء على هذا الاتفاق 20 مليون دولار².

لقد كان لأحداث أسطول الحرية التي اعتدت فيها القوات البحرية الإسرائيلية على قافلة المساعدات سفينة مرمرة التركية، وذهب ضحيتها 9 قتلى أترك والعديد من الإصابات في عام 2010م، أثرا كبيرا عدة مستويات العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية، ففيما يتعلق بمجال السياحة، فإن تصاعد حدة الغضب في الشارع التركي ضد السياسات الإسرائيلية شكلت ضربة شديدة لحركة تدفق السياح الإسرائيليين إلى تركيا، حيث أعلن اتحاد وكلاء السياحة والسفر في إسرائيل إلغاء حجوزات نحو 100

¹رنا عبد العزيز الخماش، المرجع السابق، ص49

² محمد عبد القادر، الثابت والمتغير في العلاقات التركية والإسرائيلية، مختارات اسرائيلية، مجلد 10، ع 115، 2004، ص141.

ألف سائح كانوا قد قرروا قضاء عطلاتهم الصيفية في تركيا، وتعد تركيا الجهة الأولى للسياح الإسرائيليين، ويدر ذلك على اقتصادها نحو 300 مليون دولار سنوياً، حيث يتوجه نحو 70% من السياح الإسرائيليين إلى منتجعات في منطقة أنطاليا¹.

كما طرأ انخفاضاً بنسبة 40% على حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2010 قياساً مع نفس الفترة من العام 2009. مما اثر على العلاقات الاقتصادية بينهما².

وترى إسرائيل في تركيا القوة المعتدلة الوحيدة في الشرق الأوسط من حيث التعامل المباشر معها، وأن أي أزمة في علاقة البلدين يجب أن تكون ضمن الحسابات الدقيقة لإسرائيل. ومما يبرهن على ما سبق فإنه وعلى الرغم من التوتر القائم بين البلدين فإن إسرائيل تدرس إمكانية العودة إلى فكرة استيراد مياه من تركيا وأنها بادرت بإجراء اتصالات مع شركات تركية من أجل التزود بالماء³.

على خلاف التراجع في العلاقات العسكرية والأمنية والتعثر في الصفقات التجارية العسكرية، شهدت العلاقات الاقتصادية ارتفاعاً متزايداً بين تركيا وإسرائيل منذ عام 2010. فقد وصل التبادل التجاري بينهما في عام 2011 أربعة مليارات دولار، إذ بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 1,8 مليار دولار في عام 2011 مرتفعة بنسبة 34% عما كانت عليه في عام 2010. وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 2.2 مليار دولار في عام 2011 مرتفعة بنسبة 22% عما كانت عليه في عام 2010⁴.

من جملة ما سبق ثمة ملاحظات يمكن استخلاصها بالنسبة للعلاقات التركية الإسرائيلية، فعلى الرغم من أجواء التوتر التي شابت العلاقة بين البلدين، إلا أن هناك حرصاً من جانب كلا الطرفين على المحافظة على هذه العلاقة، وأن لا تصل بهما إلى القطيعة. ومن ثم يمكن القول أنه على الرغم

¹ المرجع نفسه ، ص143

² محمد طه الجاسر، المرجع السابق ، ص57

³ المصدر نفسه، ص55

⁴ اق غال، "التجارة الإسرائيلية مع أسواق الشرق الأوسط في عام 2011"، اقتصادي، عدد1، مجلد2، يناير 2012.
http://dayan-ng.tau.ac.il/sites/default/files/Iqtisadi_January2012_eng_final_0.pdf

من تزايد مؤشرات التوتر في العلاقات بين البلدين إلا أنه ينظر إليها باعتبارها مستجدات طارئة لن تؤثر على عمق العلاقات الإستراتيجية القائمة بين الدولتين¹، والتي تصوغها لغة المصالح المتبادلة بينهما، وفي الوقت نفسه فإنه لن يكون مستبعداً أن تلوح في الأفق مؤشرات على عودة العلاقات إلى سابق عهدها ويدلل على حجم العلاقات العسكرية والأمنية بينهما وكذلك الارتفاع المستمر في حجم العلاقات والتبادلات التجارية بين البلدين.

¹ ثامر كامل محمد، العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص 77

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية:

مقدمة:

أن العلاقات التركية -الإسرائيلية تعكس خصوصية الحالة التركية التي تحكمها العديد من المحددات والمتغيرات، والتي في مجموعها تشكل مكونات السياسة والدور التركي، وقد يبدو نموذج العلاقات بينهما غريباً، أو غير مألوف لدولة إسلامية يلعب الدين فيها دوراً مهماً في تحديد التوجهات السياسية، كما تلعب الحتمية التاريخية نفس الدور كذلك. كما ولا يمكن فهم تلك العلاقات إلا في السياق التاريخي الداخلي والإقليمي والدولي الذي يحدد إطار السلوك السياسي لتركيا، ويحدد توازنات القوى التي تسعى لتحقيقها، وأيضاً في إطار التهديدات والتحديات والأخطار التي تواجهها تركيا كدولة إقليمية مؤثرة، وكدولة إسلامية يمكن العبور والنفوذ من خلالها إلى العالمين: الإسلامي والعربي.

وحرصت إسرائيل على علاقاتها مع تركيا لما تمثله تركيا من دور هام، بل وأبعد من ذلك أن علاقاتها مع الأخيرة قد يضعف دور العامل الديني في الصراع العربي -الإسرائيلي، ويقوي موقف إسرائيل في مواجهة الدول العربية والإسلامية. وتلك العلاقات شأنها شأن أي علاقة بين أي دولتين يمكن أن تتعرض للتقارب والابتعاد، وحتى يمكن تصور حد قطع العلاقات بينهما، لذلك فإن مسألة التنبؤ بالمستقبل وتوقع السيناريوهات ليس بالأمر الهين أو البسيط، فغالباً ما يكون مصحوباً بحالة من عدم اليقين، إلا أنه -ورغم ذلك - سيتم طرح عدد من السيناريوهات والتحديات المستقبلية التي تواجه العلاقات بين البلدين، من خلال مناقشة كافة المتغيرات والظروف التي ستؤدي إلى نمو العلاقات وتطورها لتحالف وثيق، أو حدوث توتر في العلاقات لتتحول إلى تنافس بينهما في المنطقة حيث أن تلك العلاقات تنثير تساؤلات كثيرة، ولعل حصار غزة، والعدوان الأخير عليها خلال عملية الرصاص المصبوب، ثم الاعتداء الإسرائيلي على ¹سفينة مرمرة الذي راح ضحيته تسعة من الأتراك، هو ما يثير تلك التساؤلات، والإجابة لا يمكن أن تتم إلا من خلال فهم وسبر أغوار ومحددات العلاقات التركية الإسرائيلية، وينطبق على العلاقات التركية -الإسرائيلية أكثر من نموذج من العلاقات بين الدول، نموذج التحالف، ونموذج المصلحة المشتركة المسيطر، ونموذج موازين القوى، ونموذج

¹ يسري الغول، مرجع سابق، 2011

²المرجع نفسه

العلاقات الخاصة، وهذه النماذج لا يمكن فهمها إلا في سياق المحددات البيئية الإقليمية والدولية الذي يحدد توجهات السياسة التركية وأهدافها العليا، وحدود الدور الذي يمكن أن تقوم به¹.

السيناريو الأول: تطبيع العلاقات بين البلدين:

عند العودة إلى تاريخ العلاقات التركية-الإسرائيلية، نجد أن تركيا كانت أول دولة ذات أغلبية مسلمة تعترف بإسرائيل عام 1949 ، رغم أنها صوتت ضد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1947 ، كما شاركت تركيا إلى جانب فرنسا والولايات المتحدة في الوساطة بين الدول العربية المشاركة في حرب 1948 و إسرائيل في آذار/مارس 1949 ثم اعترفت قانونياً بقيام دولة إسرائيل مع بداية عام 1950 ، وتم تعيين إياهو ساسون كأول وزير مفوض لبلاده في تركيا، ولعل إسرائيل تدرك جيداً بأن هناك مؤسسات متعددة تساهم في صناعة السياسة الخارجية التركية، وأن مجلس الأمن القومي الذي كان يسيطر عليه العسكريون الأتراك حتى فترة قريبة هو الحاكم الفعلي وليس مجلس الوزراء، وبالتالي فإن هامش المناورة أمام حزب العدالة والتنمية وحكومته سوف يكون هامشياً ومحدوداً، ولن يسمح بإجراء تغييرات جذرية على السياسة الخارجية التركية وخاصة تجاه إسرائيل ، فضلاً عن أن إسرائيل تدرك جيداً براغماتية الجناح الذي انشق عن التيار الإسلامي التركي وأسس حزب العدالة والتنمية².

فكل تلك العوامل تعمل لصالح استمرار العلاقات القائمة بين الدولتين، على الأقل في المنظور القريب والمتوسط، فرغم الميول الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وسعى قادته إلى تعميق العلاقات مع عمقها الإسلامي، إلا أن حكومة العدالة والتنمية لم تستطع أن تحيد عن سياسة العلاقات الوثيقة مع تل أبيب، رغم حالات البرود والجفاوة التي شابت العلاقات في كثير من الأحيان، فالعلاقات الثنائية استمرت نشطة في كافة المجالات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية والعسكرية والأمنية فمهما يكن من أن العدوان على غزة وغيره من القضايا المتأججة بين البلدين³.

¹ سمر حسان، المرجع السابق، ص 61

² خماش، رنا "العلاقات التركية-الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان،

2010، ص 40

³ مركز دراسات المستقبل، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية، 2010، ص 1

إلا أن العلاقات لم تعد عن كونها سحابة صيف عابرة، كما جاء في اليوم الدراسي الخاص بعنوان: "العلاقات الإسرائيلية-التركية إلى أين" والذي عقده معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب في 12 آذار/مارس 2009 ، فقد أجمع المشاركون على أن الأزمة التي اعترت العلاقات مؤخرا، لا تعدو عن كونها "سحابة صيف" عابرة، لن تؤثر على عمق العلاقات الإستراتيجية التي تربط بين الطرفين وتعود إلى ستين عاماً مضت، أيضاً، ذلك أنها علاقات ذات طبيعة إستراتيجية تقوم على أسس متينة وراسخة، كما أن ما يؤكد عمق هذه العلاقات هو أن أردوغان نفسه رد على مطالبات تركية متواترة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، كما فعلت فنزويلا وبوليفيا، بالقول: "إننا لا ندير حانوت بقالة وإنما ندير الجمهورية التركية. فرغم ما حدث من توترات ما هي إلا ظروف طارئة تمر بسرعة أمام عمق العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين". ثم بمناسبة مرور 7 أعوام على تولي حزبه الحكم قال أردوغان: "إن انتقاد ما حدث في قطاع غزة إبان عملية الرصاص المصبوب لا يوضح بالضرورة أن تركيا قد غيرت سياستها تجاه إسرائيل، إلا أننا سنستمر في معارضتنا لقتل الأطفال والنساء والأبرياء، حتى لا يحدث هذا في أي مكان من العالم أبرزها انفجار الصراع بشكل عنيف بين القوات التركية وحزب العمال الكردستاني، حيث شعرت تركيا بالحاجة إلى إسرائيل كمصدر لبعض المعدات العسكرية والأمنية المهمة، لرصد حركة المقاتلين الأكراد، ومن ذلك الحاجة لطائرات تجسس من دون طيار، التي تنتجها " إسرائيل"، والمناظير الليلية، والمعلومات الاستخبارية.. الخ، وفي المقابل، ورغم أزمة أسطول الحرية التي ما تزال قائمة، إلا أن تركيا لم تتوان في تقديم، المساعدة لإسرائيل بإطفاء الحرائق التي نشبت في منطقة الكرمل في 2 كانون أول/ديسمبر 2010 وقتلت زهاء 40 إسرائيلياً. وفي سياق متصل، هاتف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو نظيره التركي عبر فيها عن شكره على المساعدة التي أرسلتها الحكومة التركية إلى إسرائيل للمساهمة في إطفاء حرائق الكرمل، ثم قال لأردوغان في حديثهما الشخصي: "إن إسرائيل ستجد السبيل للإعراب عن شكرها للمساعدة التركية"¹.

لكل ما تقدم وما يظهر على أرض الواقع، وما يمكن رصده وتوثيقه من تحركات سياسية تركية تجاه إسرائيل أو تجاه المنطقة، كذلك ما يصدر من إسرائيل تجاه تركيا، أو من أفعال تجاه القضية الفلسطينية، وما تحدثه هذه العوامل من تأثيرات ضعيفة على العلاقات التركية الإسرائيلية، ليدل دلالة واضحة على مدى عمق العلاقات التركية-الإسرائيلية وكم هي ماضية على مسار الإستراتيجية بقوة

¹مركز دراسات المستقبل، المرجع السابق، ص2

دون أي ارتجاجات تؤدي لشرخ كبير بينهما، فكل ما يظهر أنها عوارض ما تلبث إلا أن تتلاشى أمام الدبلوماسية بين البلدين.

السيناريو الثاني: استمرار التوتر في العلاقات:

مما لا شك فيه، أن هناك مساراً يزداد وضوحاً بشكل تدريجي منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منذ عام 2002 وحتى الانتخابات الأخيرة في 12 حزيران/يونيو 2011، ويهدف إلى عودة تركيا إلى عمقها الاستراتيجي وتصفير مشاكلها مع دول الجوار بالإضافة إلى إعادة دورها الإقليمي والدولي على الساحة من خلال موقفها تجاه القضية الفلسطينية واحتلال العراق وغيرها من القضايا. ولعل ما يعبر عن ذلك هو تصريح أردوغان في خطاب النصر في الانتخابات الأخيرة في 12 حزيران/يونيو 2011 وقد ألقاه من على شرفة حزب العدالة والتنمية، قوله: "إن هذه الانتخابات هي، نصر للشعب التركي، وعندما تنتصر أنقرة تنتصر رام الله والقدس ودمشق"¹.

لقد أضحى التفكير التركي على مستوى الشعب والقيادة يختلف في التعاطي تجاه حلفائه وخصوصاً إسرائيل، فالساسة الأتراك يحاولون التصرف بمنطق الدولة العظمى التي ينبع قرارها خالصاً من ذاتها دون الدوران في فلك أي سياسة أخرى تتبع لها، حتى تثبت رؤيتها الصادقة تجاه القضايا العالقة في الشرق الأوسط والتي تتدخل فيها مع الأطراف الدولية والإقليمية، لا سيما مع وضع سياسة العمق الاستراتيجي لوزير الخارجية أحمد داوود أوغلو موضع التنفيذ، الأمر الذي أعطى اللاعب التركي في المنطقة نقلة نوعية، وسمح لتركيا بصعود إقليمي تفاعلي غير صدامي، ولعل الدراسة التي أصدرها معهد بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية في تل أبيب، والتي تشير إلى أن العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، من المستحيل أن تعود إلى ما كانت عليه سابقاً دليل واضح على التغير في منطق التفكير التركي، فالعلاقات التركية - الإسرائيلية باتت تشكل عبئاً على أنقرة، وبات الابتعاد عن إسرائيل وفق المنطق التركي الجديد أداة لتجاوز الشكوك التاريخية بين العرب والأتراك، كما أن المطالب التركية من إسرائيل لحل الأزمة العالقة بينهما (الاعتذار وتعويض أهالي ضحايا أسطول الحرية)، لن تغير من السياسة المعادية لإسرائيل والتي يقودها التيار الإسلامي بقيادة أردوغان، حسب وجهة نظر الدراسة

¹ صالح محسن وآخرون، التقرير الاستراتيجي لعام 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006،

لذلك، يمكن القول بأن الحقبة القريبة الماضية حفلت بالعديد من المتغيرات التي طرأت على العلاقات التركية-الإسرائيلية، والتي جعلت من الأخيرة أقل أهمية في الحسبة الكلية الإستراتيجية للأترك، وذلك لأسباب عدة، أهمها فقدان العدو المشترك بين تركيا وإسرائيل والتقارب الإيراني التركي ، وتجميد عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، اذافة إلى الدعم الإسرائيلي للجالية التركية، كل هذه العوامل اثره بشكل طبير على طبيعة العلاقات الإسرائيلية التركية¹ حيث أن إن المعيار الأساسي لتلك العلاقات هو ما يصب في مصلحة تركيا الداخلية، وهذا ما يعني بالدرجة الأولى تجاه الرأي العام الداخلي، ثم الخارجية التي تجتهد تركيا عبر توظيف مكانتها الحضارية والتاريخية، وموقعها الجغرافي في المبادرة لتقديم الخدمات للدول المجاورة، والمبادرة للعمل على إيجاد شراكات عربية فاعلة وهامة تمثل بعداً استراتيجياً من خلال الاتفاقيات الاقتصادية معها وتسهيل ذلك لوجستياً بينهما، ما زاد ثقة تركيا بنجاح سياستها في العمل على إيجاد التوازن الإقليمي والتحرك في مسار تسوية الخلافات وكسب الأصدقاء لتأمين المحيط الحدودي التركي أولاً، ثم وضع القدم التركية بكل ثبات في المنطقة العربية بكل الطرق والوسائل السياسية والاقتصادية والثقافية، تمهيداً من تركيا لفرض نفسها كبديل مرغوب من الأطراف الأخرى عن عدة أطراف إقليمية استمر العرب في الارتباط بهم سواء إسرائيل أو دولية مثل الولايات المتحدة، وهو ما دفع تركيا مؤخراً إلى طرد السفير الإسرائيلي في آب/ أغسطس 2011 لإدراكها مدى قوتها وقيمتها أمام تعنت إسرائيل ومدى حاجة الدول العربية لها في مواجهة الهيمنة الأمريكية والغربية

¹باكير علي حسين، محددات فهم العلاقات التركية-الإسرائيلية"، مجلة اراء، الامارات، 2010، ص77

الخاتمة

عاش اليهود في الدولة العثمانية أربعة قرون ونصف ينعمون بالأمن الذي افتقر إليه أقرانهم في أوروبا المسيحية، ومع ذلك لم يواجهوا أي نوع من العداء من قبل سلاطين آل عثمان حيث تمتعوا بقسط كبير من الاستقلالية في إدارة شؤونهم الدينية .

وكانت الهجرة اليهودية من تركيا إلى فلسطين المحتلة تعد أضعف الهجرات التي قام بها اليهود إلى فلسطين علي الرغم من فتح الحكومة التركية باب الهجرة اليهودية علي مصراعيه لهجرتهم مستجيبة للمطالب الأمريكية في هذا الشأن، وفي الوقت نفسه رغبة الحكومة التركية في التخلص من الأغلبية الفقيرة منهم (اليهود الأتراك) الذين مثلوا عبئاً علي الاقتصاد التركي، وظل هذا الباب مفتوحاً حتى أثناء معارضة تركيا قرار تقسيم فلسطين 1947، ورفض حكومة أنقرة إنشاء الدولة اليهودية.

ولم تعبأ الحكومة التركية بالمعارضات العربية الخاصة بضرورة وقف هجرة اليهود الأتراك إلى إسرائيل أثناء الحرب العربية الإسرائيلية 1948، وبعد أن انتهت الحرب زادت هجراتهم إلى إسرائيل حتى بلغت في عامي 1949-1950 قرابة ثلاثين ألفاً.

أدت الضغوط السوفيتية، والضغوط الاقتصادية، ورغبة تركيا في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، الى وقوعها تحت الضغط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي قدمت لها مساعدات عسكرية واقتصادية، فكان من بين هذه الضغوط الاعتراف بإسرائيل والذي تم في مارس 1949 واعترفت بها تركيا بحجة أن إسرائيل أصبحت أمراً واقعاً، وتبادلت معها العلاقات الدبلوماسية.

وتأثرت تركيا بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بالنسبة لموقف تركيا من قضية فلسطين وافقت علي قرار تقسيم فلسطين في منتصف عام 1948 بعد أن عارضته في عام 1947، ثم اعترفت بإسرائيل، كما كانت عضويتها في لجنة التوفيق والتي أسستها الأمم المتحدة في ديسمبر 1948، تميل لصالح إسرائيل ، كما عارضت قرار الأمم المتحدة والخاص بتدويل القدس حتى عام 1953، كما كانت تركيا من بين الدول التي ألحقت علي مصر عندما أغلقت قناة السويس في وجه السفن الإسرائيلية، وظهر ذلك بجلاء عندما عرضت هذه المسألة علي الأمم

المتحدة في أغسطس 1951، ووقفت تركيا إلى جانب بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل في إصدار قرار من الأمم المتحدة ضغطت فيه علي الحكومة المصرية بضرورة فتح قناة السويس لملاحة السفن الإسرائيلية الا ان تركيا اتجهت لتوازن علاقاتها مع الجانب العربي.

حيث وقفت إلى جانب الحكومة المصرية عندما حدثت غارة غزة في شباط/ فبراير 1955، عندما عرضت هذه القضية علي مجلس الأمن في أوائل آذار/مارس 1955 بغيت الوقوف إلى جانب العراق في المسألة عاملة بالنصائح التي قدمتها إليها كافة المؤسسات العراقية، بضرورة اتخاذ موقفا مؤيدا لمصر ومعارضاً لإسرائيل.

لم يكن التحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل سوى نتاجا طبيعيا للأحداث السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في خمسينيات القرن المنصرم، فاتفاقية 1954 بين تركيا وإسرائيل كانت رد فعل لاتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا فضلا عن توتر علاقات إسرائيل مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تلك الفترة علي أثر توقيع المعاهدة المصرية البريطانية، بالإضافة إلي سوء علاقات إسرائيل وتركيا مع الإتحاد السوفيتي.

كما تعد اتفاقية المحيط الخارجي 1958 نتاجا طبيعيا للإحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في عام 1958 والمتمثلة في الوحدة المصرية السورية والاتحاد الهاشمي وثورة العراق في نفس العام، ولكن اتفاقية المحيط الخارجي بين تركيا وإسرائيل لم تعمل علي عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما، بل كانت حبرا علي ورق في معظم بنودها.

رسخت كلا من تركيا وإسرائيل العلاقات الاقتصادية بينهما عن طريق الاتفاقيات التجارية، التي تم إبرامها في سنة 1950-1953، فلقد نظرت كلا منهما للأخرى علي أنها متممة لاقتصادها، فتركيا بلد زراعي وإسرائيل دولة صناعية، واستمرت العلاقات التجارية بينهم علي الرغم من ميل الميزان التجاري لصالح تركيا طوال معظم الفترة من 1952-1960، بالإضافة إلي ذلك فقد قامت الشركات الإسرائيلية بالعديد من المشاريع الاقتصادية في تركيا، فضلا علي محاولة إسرائيل استقطاب تركيا بكل السبل عن طريق الدعاية الواسعة التي قامت حكومة إسرائيل في تركيا عن طريق المفوضية

الإسرائيلية في أنقرة وإظهار إسرائيل علي أنها دولة قوية في مختلف المجالات مستغلة في ذلك العداء العربي للأتراك.

وفي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية وإستراتيجيتها الجديدة في السياسة الخارجية القائمة على التوازن في العلاقات، واهتمامها بالعامل الداخلي والذي تلعب القضية الفلسطينية دوراً كبيراً في مدى التأييد الشعبي للحزب، فقد أصبحت السياسة الخارجية التركية تميل باتجاه القضية الفلسطينية، وبالتالي فقد أصبح للقضية الفلسطينية دوراً مؤثراً في العلاقات التركية - الإسرائيلية، ووصل التأثير إلى حد الانتقادات العلنية من قبل الساسة في كلا الدولتين، لقد اتسمت المواقف التركية من القضية الفلسطينية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نهاية سنة 2002 م، بالثبات بانتقاد سياسات التهويد في القدس، أو ضد سياسات الاستيطان في الضفة، أو سياسات التدمير والتجويع والعزل في قطاع غزة، ووصلت تأثيرات المواقف التركية المنددة بالممارسات الإسرائيلية إلى مراحل عرضت علاقات تركيا ومصالحها مع إسرائيل والولايات المتحدة للخطر.

لقد عكست العلاقات التركية الإسرائيلية معاني مختلفة منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم فقد شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية ارتفاعاً كبيراً حيث استدل من خلال قيمة التداولات الاقتصادية والتجارية والذي بلغت ذروتها عام 2010 مدى قوة ومتانة العلاقات بين البلدين (تركيا_إسرائيل) بالرغم من التوتر الذي حصل نتيجة التوجه السياسي التركي في لعب دور على الساحة العالمية بهدف الوصول إلى دور تركي فعال والتي تعارضت مع مصالح إسرائيل الأمنية والعسكرية الا أن تركيا لايمكن أن تستغني أو تغفل أهمية العلاقات الأمنية والعسكرية التي تربط بينهما وذلك لما تمثله اسرائيل من دولة صغيرة المساحة كثيفة السكان بما يسمح لصاروخ بيولوجي او كيميائي باحداث دمار شامل في داخلها.

وبالتالي لم تكن الايدلوجيا التي يحملها الحزب باعتباره حزب اسلامي ذو تأثير حاسم على العلاقات بل شكلت المصلحة الاساس في سياسة الحزب وفي علاقاته اسرائيل وهو ما يؤكد على مقولات النظرية الواقعية التي ترى ان القوة والمصلحة هي التي تحدد سياسة الدول الخارجية.

المصادر والمراجع:

الكتب:

- إبراهيم خليل أحمد، "الاتفاق العسكري التركي -الإسرائيلي، جذوره طبيعته مخاطره على الأمن القومي العربي"، (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل 1996 .
- احمد النعيمي، السياس الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.
- احمد عبد الرحمن حمتاي،"مفهوم الأمن القومي ومدى تأثيره على سياسة الدول"، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2008.
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985.
- أيمن يوسف، مهند مصطفى، سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة تركيا، الهند، الصين وروسيا، مطبعة الأيام رام الله، 2011.
- بطرس غالي ومحمود دسيس، المضل في عالم السياسة القاهرة: مكتبة الأنجلو العربية 1974
- تدخلات أمريكا في البلدان الإسلامية - تركيا، منشورات الوكالة العالمية، 1991 .
- ثامر كامل محمد، العلاقات التركية-الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.
- جراهام فولر، "الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي"، دراسات مترجمة، رقم 36، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009
- حسن صعب، الدبلوماسية العربي: ممثل دولة أم حامل رسالة؟، بيروت: دار العلم للملايين، 1973
- حلاق، حسان/ موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية، بيروت 1978
- حيدر صادق، مستقبل الدبلوماسية أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996
- خالد الحروب، التيارات الإسلامي والعلمنة السياسية التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، 2008
- خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، (بغداد، دار الحرية، 1990

- الربضي، سلام ، "التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغيير الاستراتيجي"، مركز الزيتونة للاستشارات والدراسات، بيروت، 2010.
- رنا خماش، "العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2010.
- شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دمشق القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011.
- طلعت مسلم، العلاقات العربية التركية - حوار مستقبلي - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية، 2007.
- عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية - الإسرائيلية القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.
- عدنان السيد حسن، مقدمة في العلاقات الدولية، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994.
- العقابي، علي عودة، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد، 2010.
- غسان العزي، سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2000.
- كريس بروان، فهم العلاقات الدولية ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2004.
- كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة: صراع الإسلام والعلمانية، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010 .
- محمد السيد سليم - تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1998.
- محمد بدوي وآخرون، العلاقات السياسية الدولية القاهرة: المكتبة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- محمد بوعيشه، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة دراسة المفاهيم والنظريات بيروت: دار الجبل، 1999.

- محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب - تأمر غربي صهيوني ماسوني بدأ ضد الإمبراطورية العثمانية ومستمر في تركية والعالم العربي والإسلامي دمشق: دار الفكر، 2002.
- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات لندن، رياض الرئيس للكتب. والنشر، 1997.
- نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، الرياض، مكتبة العبيكان للنشر، 2003.
- هيثم الكيلاني، الأبعاد الاقتصادية، قضايا المياه والغذاء والنفط من منظور الأمن القومي، المؤتمر القومي العربي السابع، حال الأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- هيثم الكيلاني، تركيا والعرب - دراسة في العلاقات التركية العربية أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1996.
- يوسف أحمد: "الحركة الإسلامية في تركيا، الاستهداف والتمكين"، معهد بيت الحكمة، غزة، 2009.
- يوسي ميلمان ودان رايف، جواسيس المخابرات الإسرائيلية، عمان، ترجمة دار الجليل للنشر. والدراسات الفلسطينية، ط1، 1991.

الدوريات:

- إبراهيم الهضيبي، "أردوغان والإخوان"، وجهات نظر، العدد 107، ديسمبر 2007.
- أبو الحسن، خالد، "العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر والاستقرار"، مجلة دراسات الشرق أوسطية، عمّان، 2009.
- باكير علي حسين، محددات فهم العلاقات التركية - الإسرائيلية، مجلة آراء، الإمارات، 2010.
- بهجت قرني وعلي الدين هلال، "التحليل العلمي للسياسة الخارجية"، الفكر الاستراتيجي العربي، ع 40، 1999.
- جلال عبد الله معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، "شؤون عربية" كانون الأول/ ديسمبر، 1996.
- جمال كمال إسماعيل كركوكي، أزمة الرئاسة التركية 2007، مجلة دراسات إقليمية. مركز دراسات الإقليمية/ جامعة الموصل العدد (10) 2008.

- حلمي محمد القاعود، أعوذ بالله من الشيطان والسياسة : اسطنبول 555 سنة، وجهات نظر، العدد 111، أكتوبر 200 .
- خالد الحروب، "تركيا: إسلامية / علمانية"، وجهات نظر، العدد 117 ، أكتوبر 2008 .
- سعيد محمد السيد . " مصير الايدولوجيا في السياسة ". السياسة الدولية، عدد 116، 2005.
- صالح محسن وآخرون، التقرير الاستراتيجي لعام 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006.
- طلال محمود كداوي، "الأبعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي- الصهيوني"، بغداد، بيت الحكمة، دراسات سياسية، العدد الثاني، 1999.
- العماد مصطفى طلاس، "التعاون التركي الإسرائيلي"، "مجلة الفكر السياسي"، العدد الأول، اتحاد. الكتاب العرب، دمشق 1997.
- فؤاد جمة خورشيد "تركيا، الموقع الجغرافي والتطلعات الجنوبية"، جامعة البصرة، مجلة الخليج العربي، العدد 3-4، 1993.
- مجلة السياسة الدولية، العدد 126، تشرين أول 1996.
- محمد نور الدين. تركيا.. إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة مجلة المستقبل العربي، العدد 287، كانون الثاني 2003.
- محمد نور، العلاقات التركية الإسرائيلية مرحلة جديدة، جريدة الشرق، الدوحة، 2005.
- نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1985.

رسائل ماجستير:

- محمود فطافطة، السياسة الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية (1974-2005)، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2006، 18.
- يسري الغول، اثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، جامعة الزهر، غزة، 2011.

مواقع الانترنت:

- حسين، غازي، تركيا والعرب وإسرائيل الحلف التركي الإسرائيلي، الفكر السياسي على الرابط التالي: www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/4-5/turkea.pdf.
- حسين، مصطفى الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2011، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=27055>.
- حنا عزو بهنان، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=31146>.
- خورشيد دلي، تركيا ما بعد الاستفتاء: معركة الدستور والانتخابات، على الرابط الآتي <http://www.wahdaislamyia.org/issues/102/kdali.htm> عوني فياض، تركيا والقضية الفلسطينية تطلعات شعوب ومحددات سياسات، مركز الزيتونة للدراسات والنشر، بيروت، <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a>.
- علي عبد القادر، العلاقات التركية الإسرائيلية، بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة، 2010، <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=26143>.
- غيوم، اكرافيه، العلاقات الدولية، ترجمة المقداد قاسم، مجلة الفكر السياسي، على الموقع التالي: <http://www.Stossel.ch/hei/PS/RI-Allan.Htm>
- الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية <http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html>
- نزار عبد القادر، العلاقات التركية-الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة، <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=26143>

المراجع الاجنبية :

- -Mortan A.kaplan- macropolities: selected essays on the philosophy and scince of politics, Chicago ,publishing co .1969
- George “modeliski ,atheo of forengn policy “newyork, 1962

- *Jacob Abadi, Israel and Turkey, from covert at overt, Relations “Journal of the center for conflict studies. fall 1995 . University of new brunswick. Canada.*
- *Sundelius Bengts foreign policies of northern Europe Colorado : west view press,1982*

فهرس المحتويات

أ	إقرار:
ب	شكر و عرفان
ج	ملخص الدراسة:
هـ	Abstract:
و	مقدمة:
ز	أهمية الدراسة وأهدافها:
ح	أهداف الدراسة:
ط	إشكالية الدراسة:
ط	فرضية الدراسة:
ط	منهجية الدراسة:
ي	حدود الدراسة:
ي	الدراسات السابقة:
م	التعقيب على الدراسات السابقة:
1.	الفصل الأول الإطار النظري والدراسات السابقة
1.	العلاقات الدولية والسياسة الخارجية
1.	المبحث الأول: العلاقات الدولية:
1.	مفهوم العلاقات الدولية:
3.	المبحث الثاني: النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:
5.	السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية:
7.	المبحث الثالث: السياسة الخارجية:
7.	أولاً: تعريف المفاهيم:
9.	ثانياً: العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية:
12.	ثالثاً: أهداف السياسة الخارجية:
13.	رابعاً: عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

14.....	خامسا: أدوات السياسة الخارجية:
16.....	الفصل الثاني: حزب العدالة والتنمية وعملية صنع القرار في السياسة التركية
16.....	مقدمة:
17.....	المبحث الأول: آليات صنع القرار في النظام السياسي التركي:
18.....	والسلطات التي يتكون من منها النظام السياسي التركي:
19.....	أولا: حزب العدالة والتنمية التطور والنشأة:
22.....	ثانيا: برنامج الحزب:
23.....	المبحث الثاني: مشروع حزب العدالة والتنمية للإصلاح في تركيا:
23.....	الإصلاحات الاقتصادية:
23.....	الإصلاحات الدستورية:
24.....	الإصلاحات في مجال الحريات:
24.....	الإصلاحات التي طرأت على المؤسسة العسكرية:
26.....	المبحث الثالث: دور حزب العدالة والتنمية في السياسة التركية:
27.....	أما رؤى الحزب للإستراتيجية يجب أن تقوم عليها السياسة الخارجية التركية تتمثل فيما يلي:
29.....	الفصل الثالث: العلاقات التركية الإسرائيلية
29.....	المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية:
33.....	المبحث الثاني: الأهداف التركية الإسرائيلية من إقامة العلاقات بينهما:
33.....	أهداف تركيا من إقامة العلاقات مع إسرائيل:
37.....	المبحث الثالث: أبعاد التعاون التركي الإسرائيلي:
37.....	أولا: إبعاد التعاون العسكري والأمني:
40.....	ثانيا: البعد التجاري والاقتصادي:
46.....	الفصل الرابع: العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية ومستقبلها
46.....	مقدمة:
47.....	المبحث الأول: اتجاه العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية
47.....	أولا: العلاقات السياسية
57.....	ثانيا: العلاقات الأمنية والعسكرية:

62.....	ثالثاً: العلاقات الاقتصادية:
66.....	المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية:
66.....	مقدمة:
67.....	السيناريو الأول: تطبيع العلاقات بين البلدين:
69.....	السيناريو الثاني: استمرار التوتر في العلاقات:
71.....	الخاتمة
74.....	المصادر والمراجع: